

القراءات القرآنية
في أمالي ابن الشجري "ت ٥٤٢ هـ"
جمعا ودراسة.

إعداد

د. أيمن فتحي عبد السلام زين
مدرس بكلية دار العلوم جامعة المنيا
قسم النحو والصرف والعروض.

ملخص البحث

١- باللغة العربية:

هذا بحث بعنوان: القراءات القرآنية في أمالي ابن الشجري جمعا ودراسة، دفعتني إليه عدة أسباب منها: كثرة القراءات التي ذكرها في كتابه الأمالي بنوعها المتواتر والشاذ، ولم يقم أحد من الباحثين بدراستها ودراسة توجيهاته لها، ومن هنا اتخذ البحث عدة أهداف منها: بيان طبيعة الاستدلال بالقراءات في كتاب الأمالي ومعرفة السياقات التي وردت فيها وكيف استطاعت القراءة خدمة هذه السياقات. وتوصل البحث إلى أن ابن الشجري لم يفرق بين القراءات الشاذة والمتواترة في الاستدلال النحوي، ولم يطعن على قراءة واحدة، واستطاع توظيف القراءات في توجيه الشعر وفي الخلاف النحوي... إلخ. كما أن الوجوه التي قال بها تعد أشهر الوجوه عند النحاة، كما تبين أنه اتبع أصول البصرة في التوجيه لكنه خالفهم في بعض المسائل مقدرا للمسموع من القراءات قدره وموافقا للكوفيين.

٢- ملخص البحث بالإنجليزية:

This research is under title, "Qur'an reading in Ibn Elshagary's dictation by collecting and studying". I was attracted for several reasons such as: the several reading which he referred to in his book called El Amaly by two branches, community and irregularity. No researcher did or referred to it. That's why, the research includes a lot of aims for example, showing guidance by reading in El Amaly and knowing contexts which appeared in and how reading could serve these contexts.

The research realised that Ibn Elshagary didn't separate between irregular and regular reading in the grammatical guidance, he didn't criticize any reading, he could qualify the readings in directing poetry and grammatical difference...etc. Though he said the most famous guidance for all. It's obvious to follow authors of Bassrah in direction except his respecting for hear from Koffein.

مقدّمة

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،،،

فلعل مما يميز النحو العربي أنه نشأ في أحضان القرآن الكريم وقراءاته التي كانت ولا زالت زادا يستقي منه السابقون واللاحقون حججهم في كل شاردة وواردة في اللغة العربية عامة والنحو خاصة، فارتباط علوم العربية به ارتباط وثيق، لا تنفك عنه، به تعلق، وإلى مقاصده تسمو، وإن من فروع الدراسات القرآنية الرائدة إلى علوم العربية توجيه القراءات، فالاحتجاج لها مبني على معرفة كلام العرب ومقاييسه نحوًا وصرفًا ودلالة وبلاغة، ولذا فإن هذا البحث بعنوان : القراءات القرآنية في أمالي ابن الشجري جمعًا ودراسة، وقد دفعتني إليه عدة أسباب منها:

أولاً أنني حين قرأت كتاب الأمالي لابن الشجري رأيت عدداً كبيراً جداً من القراءات القرآنية المخالفة لرواية حفص عن عاصم قد اعتمد عليها صاحب الأمالي في كل المجالس التي شملها كتابه، حتى إنه ذكر قراءات لم يذكرها أحد من النحاة في كتب النحو تحديداً.

ثانياً لم أجد أحداً من الباحثين على حد علمي وقد أطلت البحث في ذلك تناول القراءات عنده بالدراسة والتوجيه، وما وجد من بعض الدراسات هنا وهناك فلم تكن القراءات عند ابن الشجري محل عنايتها كما سأبين إن شاء الله بعد قليل.

ثالثاً براعة ابن الشجري وحسن توظيفه للقراءات في عدة سياقات من كتابه ما بين التوجيه النحوي والتفسير اللغوي والتحليل الصرفي... إلخ مما دفعني إلى دراستها.

ويهدف البحث إلى عدة أهداف لعل من أهمها ما يلي:

أولاً: معرفة موقف ابن الشجري من القراءات المتواترة والشاذة.

ثانياً : بيان طبيعة استدلاله بالقراءات في كتابه، وكيف وظّفها، وما سياقاتها، وهل أحسن في التوظيف أم لا ؟. لا سيما في التوجيه النحوي لها.

ثالثاً: تبين مدى موافقته للنحاة البصريين والكوفيين في توجيهه للقراءات القرآنية.

رابعاً: معرفة منهج ابن الشجري في توجيه القراءات واعتماده على أصول النحو والعلل النحوية في التوجيه.

الدراسات السابقة لهذا البحث:

وقبل أن أذكر الدراسات السابقة أود أن أنسب الفضل لأهله، فقد قدّم د. محمود الطناحي رحمه الله محقق كتاب الأمالي لابن الشجري جهداً رائعاً في التحقيق والتوثيق لكل ما جاء في الأمالي من قراءات قرآنية وعزوها لمن قرأ بها وإيراده بعضها ممن ذكرها من النحاة في كتبهم، كما صنع فهرساً لها جميعاً اللهم إلا بعض القراءات لم يذكرها في فهرسه سهواً مثل قراءة "حصرة صدورهم"، وقراءة "عذاب يومئذٍ" ومثلها "خزي يومئذٍ"، والقراءات الخاصة بالأسماء الموصولة بالتشديد نحو "واللذائ يأتينها... إلخ، وقراءة ابن عامر: "فاستقيما ولا تتبعان"، وقراءة "وكائن بالهمز"، وقراءة: "ما هنّ أمهاتهم، بالرفع، وقراءة "إن كل نفس لما عليها حافظ" وقراءة "واللاء ينسن"، كما أنه وضع في فهرسه مرتين رواية حفص، وهما "توجيه حذف الياء في "دعوة الداع"، وتوجيه "أن لعنة الله على الظالمين"، مع أن الفهرس مصنوع للقراءات المخالفة لرواية حفص كما هو واضح من القراءات المذكورة، ولعل له وجهاً يقصده قد خفي عليّ، لكنه جزاه الله خيراً بفهرسه هذا ساعدني في تتبع القراءات في الأمالي.

أما عن الدراسات السابقة حول كتاب الأمالي فهي على النحو التالي:

١- نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكّي في كتاب مشكل إعراب القرآن، د. أحمد حسن فرحات، ثلاثة مقالات منشورة متتالية بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الأجزاء ١-٣ من المجلد ٥١، يناير- يوليو ١٩٧٦. والذي يهمني من هذه النظرات ما ذكره في المآخذ التي تتعلق بتوجيه القراءات، وهما مسألتان فقط، وقد استفدت من صاحب البحث في رده علي ابن الشجري ودفع التهم التي ألصقها بمكي بن أبي طالب.

٢- ابن الشجري وآراؤه النحوية مع الجزء الأول من كتابه الأمالي رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم جامعة القاهرة من إعداد د. محمود محمد علي الطناحي، إشراف د. عبد الله درويش، ١٩٧٨ م.

ويبدو من عنوانها أنها تهتم بالآراء النحوية لابن الشجري فيما يتعلق بالمسائل الخلافية في النحو، حتى وإن عالجت شيئاً من القراءات فنطاق البحث محدد بالجزء الأول فحسب..

٣- الدرس الدلالي في كتاب أمالي ابن الشجري، رسالة دكتوراه من كلية الآداب جامعة الإسكندرية من إعداد الباحثة: رحاب حسن عبد الرؤوف سليمان، وإشراف د. شرف الدين الراجحي، ٢٠٠٦م. ورقمها في المكتبة ٧٨٤.

ولقد اطلعت عليها، وهي بعيدة كل البعد عن مجال القراءات وتوجيهها، فهي تدرس قضايا دلالية مثل التضمن والحمل على المعنى... إلخ.

٤- الدرس النحوي في كتاب الأمالي لابن الشجري، رسالة ماجستير من كلية الآداب جامعة الإسكندرية، من إعداد الباحثة: دعاء أحمد حافظ، إشراف د. أحمد سليمان ياقوت، ٢٠٠٧م. ورقمها في المكتبة ٨٢٣.

ولقد اطلعت عليها ولم أجد فيها شيئاً يتعلق بالقراءات إلا في ص ٧ بعد التمهيدي وهي تذكر الاستشهاد عند ابن الشجري، فمثلت ببعض القراءات لتدل على أنه اعتمد عليها.

٥- الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجري رسالة ماجستير من جامعة مؤتة، من إعداد الباحثة: عائدة بنت شعيد العريبي، إشراف: د. عبد القادر مرعي الخليل، ٢٠٠٧م.

وهي موجودة على الشبكة العنكبوتية، وقد اطلعت عليها ولم تتحدث عن القراءات أصلاً.

٦- اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في الأمالي عرض ودراسة، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، من إعداد الباحث: سعيد بن علي بن عبدان الغامدي، إشراف د. عياد الشبيبي، ١٤٢٥هـ: ١٤٢٦هـ.

وهذه الرسالة موجودة أيضاً على النت، موثقة توثيقاً كاملاً، وقد اطلعت عليها وقد عرضت فيما يتعلق بالقراءات لخمسة مسائل من الاعتراضات، وهي: وقوع الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ، توجيه جزم الفعل يَغْفِرُ في " يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ " بعد قوله: هل أدلكم على تجارة"، توجيه رفع الظالمين في قراءة، والظالمون أعد لهم عذاباً". تقدير المحذوف في قوله: "أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه"، توجيه: يدعو لمن ضره أقرب من نفعه". ولم يشر فيها إلى القراءات إلا إشارة عابرة فهو لا يهتم بها لذاتها وإنما ذكرها في سياق توضيح الاعتراض.

٧- مآخذ ابن الشجري على معربي القرآن الكريم د. خالد بن إبراهيم النملة، بحث منشور بمجلة التجديد، المجلد السادس عشر، العدد الثاني والثلاثون، ١٤٣٤هـ: ٢٠١٢م.

وهذا البحث يتعلق بالمآخذ على الأعراب، وقد عرض ضمن هذه الأعراب مآخذه عليهم في إعراب: "هذا يوم ينفع الصادقين" بنصب كلمة يوم، ومنها: إعراب: يدعو من دون الله ما لا يضره...، وإعراب: أوجب أحدكم أن يأكل لحم...، وإعراب: هل أدلكم على تجارة تنجيكم" وجميع ما ذكره لا يتعلق ببحتي إلا في قراءة: "يوم ينفع"، فقد استعنت بقوله فيها وأحلت عليه في الهامش.

منهجي في عرض القراءات:

راعى في عرض القراءات أن تكون مرتبة كما جاءت بالأماي لا أفصل بين الشاذة والمتواترة؛ لأن ابن الشجري لم يفرق بينهما من حيث الاستدلال على القاعدة النحوية، كما أنني خالفت الترتيب في مرات قليلة وذلك حين يتكرر ورود القراءة في الأماي، فقد أوجل ورودها أولاً لأتناولها في سياقها الثاني لأنها مرتبطة فيه بقراءة أخرى هي جزء من الباب الذي تقع فيه فتتضح المسألة أكثر، كما في مسألة الحذف بعوض وبغير عوض... إلخ. كما أنني قد لا أذكر كل مواضع ورودها حين لا أجد في ذلك إفادة للبحث فأحيل على بعضها في الهامش. أما بالنسبة للتحليل فإنني أقوم بعرض القراءة وذكر كلام ابن الشجري فيها ثم أذهب لكلام النحاة وموجهي القراءات وكتب المعاني والأعراب وبعض التفاسير كالمحيط، والكشاف، والدر المصون؛ لأرى الخلاف بينهم فأذكر ما زادوه عن ابن الشجري وحين يتفق الجميع ولو في الإطار العام للتحليل لا أكرر كلامهم وأحيل عليه في الهامش.

أما فيما يتعلق بتوثيق أبيات الشعر ونسبتها لقائلها فلم أقم بتوثيقها خشية إطالة البحث أكثر من ذلك لأن د. الطناحي جزاه الله خيراً فعل ذلك، على أكمل وجه.

خطة البحث:

كنت قد عزمت على أن أقسم هذا البحث إلى تمهيد أتحدث فيه عن منهج ابن الشجري في الاستدلال بالقراءات القرآنية، ومنهجه في توجيهها، ومبحثين أحدهما للقراءات المتواترة والآخر للشاذة، لكنني عدلت عن هذا التقسيم وجعلته مقتصرًا على تمهيد نظري بينت فيه منهج

ابن الشجري في الاستدلال بالقراءات القرآنية، ومنهجه في التوجيه النحوي والصرفي لها، ثم أعقبته الدراسة التطبيقية للقراءات جميعا متواترة وشاذة ثم تلا ذلك خاتمة تجلو أهم النتائج التي توصلت إليها، وثبت بالمراجع، والسبب في ذلك التقسيم أن ابن الشجري يعتمد كثيرا على القراءة الشاذة في توجيه المتواترة. كما أنه لم يفصل بينهما في إثبات القاعدة.

تمهيد:

أولاً: منهج ابن الشجري في الاستدلال بالقراءات القرآنية الشاذة:

تعد القراءات القرآنية مصدرا مهما من مصادر الدرس اللغوي، يقول السيوطي رحمه الله أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أو آحادا، أم شاذًا. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة.^(١)

فنظرة النحاة للقراءات الشاذة تحديدا مختلفة عن نظرة الفقهاء والمفسرين؛ "لأن هدفهم وغايتهم في قبول القراءات ليست العبادة أو الصلاة بها، إنما هي مجرد إثبات حكم لغوي أو بلاغي، ولذا وضعوا شرطا واحدا لصحة الاستدلال بها وهو صحة نقلها عن القارئ الثقة ولو كان فردا.."^(٢) بل إن ابن جنبي في مقدمة المحتسب كان حريصا على وضع القراءة الشاذة على قدم المساواة مع القراءة السبعية، وذلك بقوله: "إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله - أو كثيرا منه - مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه."^(٣)

ولذا فالقرآن الكريم بقراءاته" قامت على أساسه قواعد، وبنيت على نهجه أصول سواء أكان معه شواهد أخرى تدعم هذه القواعد أم لم تكن؟ وسواء أكانت هذه الأصول تتفق مع أصول النحاة أم لا تتفق؟ ذلك لأن القرآن الكريم بقراءاته المختلفة أغنى قواعد النحو وزاد من قيمتها

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله: جلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م، ص: ٦٧، ٦٨. ولمزيد من التفصيل حول هذا الأمر: انظر: موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة د. محمد السيد أحمد عزوز، مراجعة سعيد محمد اللحام، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ص: ٤١ وما بعدها.

(٢) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ: ٢٠٠١م، ص: ١٤٠.

(٣) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٣٢/١.

وأمددها بأمتن القواعد وأحسن الأساليب. ^(١)، فالقرآن الكريم بقراءاته العديدة متواترة أو شاذة معين لا ينضب، أغنى اللغة ونمى الأساليب، وجعل اللغة غنية على الدوام، لا تعرف التسؤل أو الفقر. ^(٢)

وإذا جننا لابن الشجري في كتابه الأمالي لنرى استدلاله بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة فإننا نجده قد أكثر من الاستدلال بالقراءات بنوعيتها، يقول د. الطناحي رحمه الله " ولم يقف ابن الشجري من القراءات هذا الموقف يعني الطعن في القراءات فهو قد استشهد بالقراءات، متواترها وشاذها، على مسائل النحو والصرف واللغة، بل إنه قوى بعض القراءات السبعية، ووجه بعض القراءات الشاذة...". ^(٣)

ويقول رحمه الله لم يعرض ابن الشجري لأصل من الأصول أو قاعدة من القواعد إلا استشهد لها بآية أو أكثر من الكتاب العزيز. وقد استكثر ابن الشجري من شواهد القرآن الكريم، فيما عرض له من مسائل الإعراب والحذوف والأدوات، ثم عقد أبوابا وفصولا خاصة لبعض آي الذكر الحكيم: تفسيراً وإعراباً، بل إنه قصر المجلسين الحادى والثمانين والذي بعده، على ذكر زلات مكى بن أبى طالب المغربى، فى كتابه مشكل إعراب القرآن الكريم. ^(٤) ، وحين يستشهد بالقرآن يستدعي القراءات التي تؤيد كلامه، وقد تعددت السياقات التي وردت فيها القراءات على النحو التالي:

أولاً: في سياق الحديث عن القاعدة النحوية أو الباب النحوي.

ففي كثير من أماليه نجده يذكر عنوانا للمجلس باسم باب من أبواب النحو أو قاعدة نحوية، ثم يتناوله بالحديث وذكر تفاصيله، ويستدل بالقراءة على صحة ما ذكره من مسائل هذا الباب.

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة على جراح الصباح، ط٢، ١٩٧٨م، ص: ٣٠٦.

(٢) انظر المرجع السابق الصفحة نفسها.

(٣) أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، مقدمة المحقق: ٩٦/١.

(٤) أمالي ابن الشجري: مقدمة المحقق، ٩٢/١، ٩٣.

ثانيا: سياق الشرح والتحليل والتوجيه للقواعد الشعرية :

اعتمد ابن الشجري كثيرا على القراءات القرآنية في تناوله للأبيات الشعرية بالشرح والتوجيه النحوي والإعراب، وبيان معاني الكلمات، فهو يستدعي ويستأنس بالقراءات القرآنية في دعم الوجه النحوي الذي يراه، أو في معنى كلمة معينة في البيت، أو بيان لهجة معينة وردت فيه.

ثالثا: في سياق التفسير القرآني(بيان المعنى) والتوجيه النحوي للآيات القرآنية.

عول ابن الشجري في أماليه حين يقوم بتفسير الآيات القرآنية على القراءات متواترة وشاذة في تأكيد ما ذهب إليه من وجوه المعنى، فقد عقد فصولا وأبوابا لبعض آي القرآن تفسيرا وإعرابا كما نص د.الطناحي.وقد يرد التوجيه النحوي للآيات القرآنية منفصلا عن التفسير، بمعنى أن يذكر في عنوان المجلس توجيه قوله تعالى أو قراءة كذا.

رابعا: في سياق تعليل القاعدة النحوية والرد على ما قاله النحاة، وتفنيد حججهم، وهذا كله متعلق بالخلاف النحوي.

ورد الاستدلال بالقراءات القرآنية في الأمالي لابن الشجري في سياق تعليل القاعدة النحوية نفسها، ولكن هذا النوع من السياقات قليل جدا إذا ما قورن بالسياقات السابقة.

خامسا: في سياق التجريح وبيان الزلل الذي وقع فيه الآخرون، ومحاولة نقده، كما حدث مع مكي ابن أبي طالب.وفي سياق الإجابة عن الأسئلة التي كانت تعرض عليه من تلاميذه أو من البلدان الأخرى، فيجيب عنه ويدعم رأيه بالقراءات القرآنية.

أما بالنسبة لعزو القراءة لصاحبها وبيان إذا كانت متواترة أم شاذة، فالغالب على ابن الشجري في الأمالي عزو القراءة لاسيما المتواترة إلى صاحبها، أما القراءات الشاذة فقد يذكر من قرأ بها ويصفها بالشذوذ أو الخروج عن التواتر، وقد يذكر من قرأ بها ولا يذكر أنها شاذة، وقد لا يذكر هذا ولا ذاك.

ثانيا منهج ابن الشجري في توجيه القراءات القرآنية:

ابن الشجري من فحول النحاة^(١)، له خلفية واسعة بآراء السابقين عليه، في توجيه القراءات القرآنية، فهو غالبا ما يذكر رأي المتقدمين عليه أمثال سيويه وأبي علي الفارسي والزرجاج

(١) ذكر هذا الوصف د. أحمد حسن فرحات في بحثه الذي دافع فيه عن مكي، انظر: نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكي في كتاب مشكل إعراب القرآن د.أحمد حسن فرحات، مجلة المجمع العلمي بدمشق، المجلد ٥١، سنة ١٩٧٦م. ٦٤/١. وانظر كلام د.الطناحي عنه في مقدمة التحقيق حول تمكنه وتبحره في علوم العربية: ٨١/١.

والفراء وغيرهم ممن لهم باع طويل في توجيه القراءات ثم يعترض ويوازن بين آراء المتقدمين ، وقد يذكر كلامهم غير معترض عليه ثم يذكر أن له رأيا آخر غير الذي قالوه.

هذا، وقد اعتمد ابن الشجري في توجيه القراءات على السماع وذكر لغات العرب وأقوالهم ثم يوجه بناء على هذه اللغات، واستعان بالقياس النحوي بصوره المختلفة مثل قياس الشبه والنظير والنقيض وهكذا في توجيه القراءة، وبيان موقفه من التوجيهات التي ذكرها غيره.

كذلك اعتمد ابن الشجري على ذكر أشهر التوجيهات في القراءة فهو ليس مغرما بكثرة الوجوه مثل العكبري مثلا لكنه ينتقي أفضل الوجوه وأشهرها.

أيضا مما يعد من منهجه اعتماده على أصول مدرسة البصرة في التوجيه، وقد يرفض توجيهها لمخالفتها لتلك الأصول. لكنه لم يرتض رأيهم في بعض المسائل فركن إلى رأي الكوفيين.

كذلك نجد ابن الشجري في توجيهه للقراءات قد يذكر التوجيه مباشرة، وقد يفهم التوجيه من السياق الذي وردت فيه القراءة، وقد لا يوجه القراءة أصلا لأنها مباشرة لا تحتاج لذكر، أو ثقة بفهم القارئ وخبرته.

هذا، وتعد العلل النحوية في أمالي ابن الشجري من المباحث الرائعة التي تحتاج لبحث مستقل^(١)، حيث استطاع توظيفها أحسن توظيف في توجيه القراءات، فعلمه في مجملها راجعة إلى الاستعمال اللغوي، ومنسوبة لفعل العرب، مثل التخفيف وكرهية الثقل، والاستحسان، وكثرة الاستعمال، وقلة الاستعمال، والتغليب، والإتباع، والمشاكلة، وطرد الباب على سنن واحد، واللبس... إلخ.

الدراسة التطبيقية

توجيه قراءة: { وَكَلَّمَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ } . ١٠ الحديد.

ذكر ابن الشجري هذه القراءة في سياق تناوله لمسألة من مسائل النحو وهي حذف الضمير العائد ومواضعه، ومتى يحسن حذفه ، ومتى لا يحسن ثم قال: " وقد شبهوا العائد من جملة الخبر إلى المخبر عنه، بالعائد من جملة الصفة إلى الموصوف فحذفوه، وحذفه ضعيف، لا يحسن استعماله في حال السعة... فإن قلت: زيد ضريت، على إرادة الهاء لم يجز ذلك إلا في

(١) وهذا البحث في طور الإعداد إن شاء الله تعالى.

الشعر، على أن الروايات قد تظاهرت عن ابن عامر بأنه قرأ { وَكَلَّمَ اللَّهُ الْحُسَيْنِي } في سورة الحديد خاصة...^(١)

فهو هنا يستدل بالقراءة على جواز حذف العائد إلى المرفوع "المبتدأ"، لكنه جائز على ضعف في القياس النحوي، ف"كل" مبتدأ، وجملة "وعد الله الحسيني" من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ، والرباط بينهما الضمير المقدر المنصوب ب"وعد" على أنه مفعوله الأول والتقدير: وكل وعده الله الحسيني" فقد شغل الخبر بهاء مضمرة.

كما وردت القراءة في موضع آخر من أماليه في توجيهه لبيت عدي بن زيد:

من رأيت المنون عرّين أم من ... ذا عليه من أن يضام خفير

يقول: "وأبي أبو عليّ في «المنون» إلا الرفع، ولم يجز فيها التّصّب بوجه؛ لأن رأيت في معنى علمت، وقد وقع متوسطاً، فلا يخلو من أن يكون ملغى أو معملاً، فإن اعتقدت إلغاءه حكمت بأن «من» مبتدأ و «المنون» مبتدأ ثان، و «عرّين» جملة من فعل وفاعل في موضع خبر المبتدأ الثاني، والجملة التي هي المبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، والعائد إلى «المنون» من خبرها النون، والعائد إلى «من» محذوف، كما حذف عائد المبتدأ في قراءة من قرأ: { وَكَلَّمَ اللَّهُ الْحُسَيْنِي }.^(٢)

فهو ينقل كلام الفارسي الذي ذكره في كتاب الشعر^(٣) لكنه زاد عليه فوظّف قراءة ابن عامر التي تؤيد وجهها من الوجوه التي رآها. فوظيفة العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ أنه يقوم بالربط بينهما لئلا تصير جملة الخبر أجنبية من المبتدأ، ويقاس ذلك بقياس الشبه بين جملة الخبر وجملة الصفة.

هذا، وقد نقل السيوطي في الهمع أن هذا النوع من الحذف من النحاة من جوّزه بقلة، ومنهم من جوّزه بكثرة، ومنهم من قصره على شيء معين يقول: "وقيل يجوز حذف المَنْصُوب بفعل تامّ متصرف بقلة وَعَلِيهِ ابْن أَبِي الرَّبِيعِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ ... وقيل: يجوز ذَلِكَ بِكَثْرَةِ وَعَلِيهِ هِشَامِ

(١) أمالي ابن الشجري: ٨ / ٩.

(٢) السابق: ١ / ٣٩ بحذف وتصرف، ووردت القراءة في موضع ثالث تكملة للموضع الأول انظر: ٧٢ / ٢.

(٣) انظر: شرح الأبيات المشكّلة للإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م، ص: ٢١٦، ٢١٧.

من الكُوفِيِّين نَحْو زيد ضربت، وَقِيلَ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَلَا وَكَلْتَا أَوْ كَلَا وَعَلَيْهِ الْفَرَاءُ كَالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَكَقَوْلِهِ: عَلِيٌّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعُ...^(١)

ونقل ابن مالك الإجماع على هذا النوع الذي ذكره الفراء، يقول: "ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولا به والمبتدأ كل، قراءة ابن عامر: (وكلُّ وعد الله الحسنى)... فلو كان المبتدأ غير كل، والضمير مفعول به، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار، والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفا..."^(٢)، وقال ناظر الجيش منتقدا أبا حيان: "والعجب من الشيخ؛ كيف وافق ابن عصفور على ما ذكر بعد ثبوت هذه القراءة المتواترة التي لا محيص عنها ولا بد من الاعتراف بها وليس بعد الحق إلا الضلال. ودعوى المصنف الإجماع في هذه المسألة لا ينكر؛ لأن هذه القراءة ثابتة بالإجماع، وليس لها محمل غير ما ذكره المصنف، فلا يمكن أن يدفع ذلك بصري ولا كوفي. وإذا كان كذلك فقد صدق أن الضمير حذف من الجملة الواقعة خبر كل بإجماع، يعني أن أحدا لا يسعه المخالفة في ذلك. أما كون ذلك قليلا أو غير قليل فشيء آخر لم يتعرض المصنف إليه، وكيف يجوز أن يقال: هذا مذهب قال به طائفة مع الثبوت الذي لا محيد عنه."^(٣)

وأرى أنه من باب التيسير ينبغي أن نأخذ برأي ابن مالك؛ لأنه لا يوجد أفصح من لغة القرآن.

توجيه الرفع في "ويعلم" من قوله تعالى: {إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ} ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوَفِّقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾ {سورة الشورى.

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر، د:ت، ١/٣٧٠.

(٢) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك الطائي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. ١/٣١٢.

(٣) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» المؤلف: محمد بن يوسف ابن أحمد، المعروف بناظر الجيش دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ. ٢/٩٩١.

وردت هذه القراءة في سياق توجيه " الفعل " تستطار" من قول الشاعر:

مَتَى مَا تَلَقَّيْتُ خَلْوَيْنِ تَرَجُّفٌ ... رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

وذكر الوجوه الجائزة في الفعل "تستطارا" ومنها وجه النصب على الجواب بالواو بعد الشرط، ثم مثل لهذا الوجه من قراءة حفص، وبعدها وجه القراءة المخالفة، يقول: " ومثله في انتصاب الجواب بالواو بعد الشرط والجزاء قول الله عز وجل: {إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ} ثم قال: {أَوْ يُوبِقُهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ. وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ} ومن قرأ: {وَيَعْلَمُ} رفعا وهو نافع وابن عامر استأنفه. (١)

فهو هنا يأتي بالشاهد القرآني الذي يؤيد الوجه الذي رآه في نصب الفعل "تستطارا" ومن باب إتمام الفائدة ذكر قراءة الرفع ووجهها على الاستئناف أو القطع. أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وهو يعلم (٢). وأضاف أبو منصور الأزهري توجيهها آخر للرفع فقال: " مَنْ قَرَأَ {وَيَعْلَمُ الَّذِينَ} عطفه على قوله {وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ} ، وهو في موضع الرفع. كُتِبَ {وَيَعْفُ} والأصل: يعفو. فاكتمى بضمه الفاء، وحذفت الواو. (٣) ومثل هذا التفسير موجود بكثرة في أمالي ابن الشجري.

توجيه قراءة: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ}

٢٨٤ البقرة.

(١) أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٦ - ٢٩. وانظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. ٣٩٩/٤، والكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣ - ١٤٠٧ هـ. ٢٢٧/٤، والبحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ط٤، ١٤٢٠ هـ، ٣٤١/٩، ومعاني القرآن للفراء، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. ٢٤/٣. والتبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١٩٧٦ م. ١١٣٤/١.

(٢) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني: دار المأمون للتراث - دمشق ، بيروت ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. ١٣٠ / ٦.

(٣) معاني القراءات: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م. ٣٥٧/٢.

وردت قراءة "فيغفر" بالجزم في سياق توجيهه للخلاف في الرواية في الفعل "نأخذ" من قول الشاعر:

فإن يَهْلِكْ أبو قابوس يَهْلِكْ ... رَبِيعُ النَّيْلِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ
ونأخذ بعده بِذُنَابِ عَيْشٍ ... أَجِبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

يقول ابن الشجري: "قد روى «ونأخذ»، جزماً بالعطف على جواب الشرط، ويروى: «ونأخذ»، رفعا على الاستئناف، ويروى: «ونأخذ»، نصبا على الجواب، ومثله الجواب بالفاء بعد الشرط والجزاء في قول الله تعالى: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ} الاختلاف في «فيغفر» كالاختلاف في «ونأخذ» قرأه ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، جزماً بالعطف على «يحاسبكم»... ويروى نصبه على الجواب عن ابن عباس رضى الله عنه، وإنما نصبوا الجواب بعد جملة الشرط والجزاء، لأن الجزاء متعلق بالشرط، يقع بوقوعه ويمتنع بامتناعه، فأشبهه النفي. (١)

هذا، وقد جعل الفارسي علة الجزم طلبا للتشاكل، يقول: "من جزم أتبعه ما قبله، ولم يقطعه منه وهذا أشبه بما عليه كلامهم، ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها؟ ... فكذلك ينبغي أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلاً لما قبله في اللفظ ولم يخل من المعنى بشيء. (٢)

فابن الشجري يستدل بالقراءة على سبيل الاستئناس بها في تأكيد ما ذكره في توجيه الفعل "ونأخذ" لكن وجهي الرفع والجزم قرئ بهما في القراءات المتواترة، أما قراءة النصب فلم يذكر أنها متواترة أو شاذة، ولكن نفهم من قوله "ويروى نصبه" أنها قراءة شاذة، وقد ذكرها سيبويه دون نسبة في الكتاب (٣) كما ذكرها أبو حيان في البحر المحيط، ومكي في مشكل إعراب القرآن، يقول أبو حيان: "وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْأَعْرَجُ، وَأَبُو حَيَوَةَ بِالنَّصْبِ فِيهِمَا عَلَى إِضْمَارٍ: أَنْ، فَيَنْسِبُكَ

(١) أمالي ابن الشجري: ٣٠ / ١. وانظر: معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراءة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، ٦٧/١، الكشف للزمخشري: ج١/٣٣٠، البحر المحيط: ٧٥٢/٢، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، ط٤، ١٤٠١ هـ. ص: ١٠٤، معاني القراءات "٢٣٨/١، والتبيان للعكبري: ٢٣٣/١، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا الدمياطي، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م. ٢١٤/١.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٤٦٤/٢.

(٣) انظر الكتاب لسيبويه: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ: ٩٠/٣، ١٩٨٨.

مِنْهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ مَرْفُوعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهِّمٍ مِنَ الْحِسَابِ، تَقْدِيرُهُ: يَكُنْ مُحَاسِبَةً فَمَغْفِرَةً وَتَعْدِيبٌ...^(١)

توجيه قراءة: «{قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ...}» ﴿١١٩﴾ سورة المائدة.

وردت هذه القراءة في سياق الحديث عن تفسير آي من كتاب الله وتعريبها، يقول ابن الشجري: «إعراب قوله عز وجل:» {قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ...} ﴿١١٩﴾ سورة المائدة. انفراد نافع بنصب الميم من «يوم»، وأجمع الباقون من السبعة على رفعها... ومن نصب الميم فموضع «هذا» في قراءته نصب، مفعول لقال، وانتصاب «يوم» على الظرف للقول، والإشارة بهذا إلى القصص الذي تقدم ذكره في قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ...} إلى قوله: {.. وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} فالمعنى: قال الله هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وحقيقته: يقول الله، وكذلك معنى إذ قال الله: إذا يقول الله، وإنما حسن إيقاع الماضي في موضع الآتى، لأنَّ أمر القيامة لظهور براهينه، وصدق المخبر به بمنزلة ما وقع وشوهد...^(٢)

ثم ذكر وجهها آخر ذكره الفراء، واعترض عليه وحجته في الاعتراض مخالفة مذهب البصريين يقول: «وأجاز الفراء^(٣) أن يكون النصب في {يَوْمٌ يَنْفَعُ} ببناء، وموضع «يوم» رفع، فيكون المعنى في قراءة نافع كالمعنى في الأخرى، ولم يجز ذلك أحد من البصريين، لأن المضارع معرب، وإنما يجيزون البناء في المضاف إذا كان فيه إبهام، كمثل وغير وحين، وأضيف إلى مبني.»^(٤)

(١) البحر المحيط : ٧٥٢/٢. وانظر: مشكل إعراب القرآن مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١/١٤٦. ونسبت قراءة النصب في شرح المفصل إلى الزعفراني، انظر شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. ج٤/٤٢٨٤.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٦٦/١، ٦٧، وانظر: معاني القرآن للزجاج: ج٢/٢٢٤، شرح كتاب سيبويه: ١/١٢٤.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٢٣٦/١، ٢٣٧ وقد رد عليه الزجاج أيضا انظر: معاني القرآن للزجاج:

٢٢٤/٢، وانظر: إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم،

منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ. ١/٢٩١.

(٤) أمالي ابن الشجري: ٦٨/١.

وذكر بعد ذلك علة الجواز عند الفراء واعترض على تلك العلة بالقياس قائلا: " ووجه إجازة الفراء الفتح في «يوم ينفع» حمله الفعل على الفعل، والقياس يمنع من جوازه. (١)

وقال الزجاج: " وزعم بعضهم أن (يوم) منصوب لأنه مضاف إلى الفعل، وهو في موضع رفع بمنزله يومئذ مبني على الفتح في كل حال، وهذا عند البصريين خطأ، لا يجوزون هذا يوم آتيك يريدون هذا يوم إتيانك لأن آتيك فعلٌ مضارع، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جهته ولكنهم يجوزون ذلك يوم نفع زيدا صدقه، لأن الفعل الماضي غير مضارع، فهي إضافة إلى غير متمكن وإلى غير ما ضارع المتمكن... " (٢)

وعند التأمل في التوجيهين السابقين نلاحظ أن الكوفيين راعوا جانب المعنى في توجيه الإعراب، فحافظوا على المعنى العام للآية، وجعلوه في القراءتين واحدا، وخالفوا القياس البصري في بناء الظرف عند إضافته لغير المبني، فالمعنى عندهم: هذا ، أي يوم القيامة، ينفع الصادقين فيه صدقهم، ولذا فلهم جنات... إلخ.

أما البصريون فراعوا في التوجيهين المحافظة على القياس في جعل (يوم) منصوبا غير مبني، ولم يخل تأويل المعنى عندهم من تكلف، وبخاصة في تحديد المشار إليه بقوله: "هذا" إذ جعلوه في التوجيهين إشارة إلى قصة الحوار بين الله تعالى ونبيه عيسى عليه السلام. (٣)

كما أن ابن مالك أيد رأي الكوفيين مستدلا بالقراءة المذكورة. (٤)، كذلك رجح ناظر الجيش رأيهم قائلا: " فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرية بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق والبناء عند الكوفيين دون البصريين والصحيح في هذه المسألة قول الكوفيين؛ لصحة الدلالة على ذلك نقلا وعقلا. " (٥)

(١) السابق: ٦٩ / ١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٤/١، ٢٢٥.

(٣) مأخذ ابن الشجري على معربي القرآن الكريم، د. خالد بن إبراهيم النملة، مجلة التجديد، المجلد ١٦، العدد ٣٢، سنة ١٤٣٤هـ: ٢٠١٢م، ص: ٢١٤.

(٤) انظر همع الهوامع: ٢٣١/٢، ٢٣٣. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ١٤٠٠هـ، ٢٠٠٠ هـ، ١٩٨٠ م. ٦٠/٣.

(٥) تمهيد القواعد: ج ٧/ ٣٢٣١، وانظر: الحجة القراءات السبع لابن خالويه: ١٣٦، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: ٢/ ٢٨٣، ٢٨٢.

هذا، وهناك وجه ثالث لم يذكره ابن الشجري في الأمالي، وذكره الزجاج، والزمخشري، يقول الأول: " وفيها وجه ثالث (هذا يومٌ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ) بتوئين " يوم " على إضمار (هذا يوم يَنْفَعُ - فيه الصّادِقِينَ صدقهم)، ويكون كقوله: {وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} ﴿٤٨﴾ سورة البقرة^(١)

توجيه قراءة: { هذا يومَ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صدقهم... } ١١٩ المائدة.

ذكر ابن الشجري هذه القراءة الشاذة من باب تنمة القول في توجيه القراءة المتواترة من نفس الآية، يقول ابن الشجري: " وقد قرئ فيما شدّد من القراءات السبع: {هذا يومٌ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} ١١٩ المائدة، بنصب «صدقهم» مع نصب «يوم» وإسناد «ينفع» إلى ضمير راجع إلى الله سبحانه وتعالى، ويحتمل نصب «صدقهم» ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون مفعولا له، أي يَنْفَعُ الله الصّادِقِينَ لصدقهم. والثاني: أن تنصبه على المصدر، لا بفعل مضمر، ولكن تعمل فيه الصّادِقِينَ، فتدخله في صلة الألف واللام، وتقدير الأصل: يَنْفَعُ الله الصّادِقِينَ صدقا، ثم أضيف إلى ضمير «هم» فقيل: صدقهم، كما تقول: أكرمت القوم إكراما، وأكرمتهم إكرامهم، قال الله تعالى في الأفراد: {وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا} ٥٠ النمل، وفي الإضافة: {وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ} ٤٦ إبراهيم، ... والثالث: أن تنصبه بتقدير حذف الباء، لأنك تقول: نفعته بكذا، فيكون الأصل: يَنْفَعُ الله الصّادِقِينَ بصدقهم، فلما سقطت الباء وصل الفعل...^(٢)، وأضاف العكبري وجها رابعا، لم يذكره ابن الشجري، يقول: " وَالرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ فِي الصّادِقِينَ؛ أَي: يَصْدُقُونَ الصّادِقُونَ كَقَوْلِهِ صَدَقْتُهُ الْقِتَالَ، وَالْمَعْنَى يُحَقِّقُونَ الصّادِقِينَ. ^(٣)، وكل وجه من هذه الوجوه له ما يؤيده، والمعنى يحتمل ذلك كله، حسب فهم كل نحوي واجتهاده.

توجيه قراءة: «فاذكروا اسم الله عليها صوافن»، وقراءة: {إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ} بطرح الفعل " فقال ". وقراءة: {رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ} ﴿٣٣﴾ سورة ص.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٥/٢. وانظر الكشاف: ٦٩٧/١.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٦٩/١، ٧٠. وانظر البحر المحيط: ٤٢٢/٤.

(٣) التبيين في إعراب القرآن: ٤٧٧/١.

وردت هذه القراءات الثلاث في الأمالي في تفسيره الآيات: {إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴿٣١﴾ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾ زُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾} سورة ص. ولكل منها سياقه.

أما القراءة الأولى «فاذكروا اسم الله عليها صوافن»، فجاءت في سياق الاستدلال بها على معنى من المعاني التفسيرية وترجيحه على غيره، حيث ذكر أن: "الصَّافِن من الخيل: القائم الذي يثنى إحدى يديه، أو إحدى رجله حتى يقف بها على سنبكه، والسَّنْبِك: مقدم الحافر، فتلات من قوائمه حوافرها مطبقة على الأرض، والرابعة متصلة بالأرض طرف حافرها فقط، هذا قول أهل اللغة وأصحاب التفاسير. وقال بعض اللغويين: الصَّافِن: القائم، ثنى إحدى قوائمه أو لم يثنها، وأصوب القولين عندي الأول، بدليين، أحدهما: قول الشاعر:

ألف الصَّفون فما يزال كأنه ... ممّا يقوم على الثلاث كسيرا

والثاني قراءة عبد الله «فاذكروا اسم الله عليها صوافن» أراد معقلات قياما على ثلاث، شبه الإبل التي تقام لتنحر وإحدى قوائم البعير معقولة، بالخيل الصَّافنة. (١)

أما القراءة الثانية فوردت للاستدلال على جواز حذف القول وذكره في القرآن الكريم، يقول: "وفي قراءة عبد الله: {إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ} بطرح قوله: "فقال"، وجاء في قراءته عكس هذا: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ يَقُولَانِ رَبَّنَا {١٢٧} البقرة، والقول كثيرا ما يحذف لقوة العلم بمكانه، وقد اتسع حذفه في القرآن، كقوله تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْهِمْ} ٢٤ الرعد، أى يقولون: سلام عليكم... (٢)

وأما القراءة الثالثة: {زُدُّوَهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ} ﴿٣٣﴾ سورة ص.

يقول ابن الشجري: "وروى عن ابن كثير أنه قرأ: {بِالسُّوقِ} على الفعول، وهمز الواو للزوم الضمة لها، وإن كانت وسطا، كما همزوها أولا في نحو وجوه ووقّتت. (٣)

(١) أمالي ابن الشجري : ٨٥ / ١

(٢) أمالي ابن الشجري : ٨٦ / ١، ونلاحظ أنه أتى هنا بقراءة عبد الله بن مسعود للاستدلال بها على حذف القول، ثم ذكر للقارئ نفسه قراءة أخرى بإثبات القول لكن في آية مختلفة، ويكون توجيهها على جواز حذف القول وإثباته أيضا.

(٣) السابق : ٩٣ / ١، ٩٤.

يقدم ابن الشجري تفسيراً للآية المذكورة فيستدعي القراءات الواردة فيها والتي جاءت على خلاف قراءة الإمام عاصم، فيذكر قراءة ابن كثير "بالسُّووق" على وزن "الفُعُول" ثم قدّم توجيهها للقراءة بأن سبب همز الواو أن ضممتها لازمة لها رغم وقوعها وسطاً، وقاس ذلك على همز الواو في أول الكلام في نحو "وجوه التي تتحول" "أجوه"، و"وقتت" التي تتحول إلى "أقتت" يقول سيويوه: "اعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في ولد: ألد، وفي وجوه: أجوه. وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمةً كما يكرهون الواوین فيهمزون نحو قوُولٍ ومؤونة. وأما الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله، كما يقولون قوُولٌ فلا يهمزون." (١)

توجيه قراءة ابن عامر اليحصبي: {.. مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ...} ﴿٦٦﴾ سورة النساء

وردت هذه القراءة في أمالي ابن الشجري في سياق توجيه قول الشاعر:
في ليلة لا نرى بها أحدا ... يحكى علينا إلا كواكبها

يقول ابن الشجري: "رفع «كواكبها» على البدل من المضمّر في «يحكى»، ولولا احتياجه إلى تصحيح القافية كان النصب فيها أولى، من ثلاثة أوجه: ... والثاني نصبها على أصل باب الاستثناء، كقراءة ابن عامر اليحصبي: «ما فعلوه إلا قليلاً منهم»... (٢)

فهنا استأنس ابن الشجري بقراءة ابن عامر اليحصبي في تأكيد وجه نحوي رآه في بيت الشعر، وهو وجه النصب على أصل باب الاستثناء.

توجيه قوله تعالى: {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} ١٥٤ الأنعام، {إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً} ٢٦ البقرة.

استدل ابن الشجري بالقراءتين متلازمتين في سياقين، الأول: توجيه بيت من الشعر، والثاني في الحديث عن لزوم العائد في "ما" الموصولة، كما وردت القراءة الأولى منفردة في توجيه الشعر مرة، وفي سياق المقارنة مع "أي" وبقية الموصولات مرة أخرى، وسوف أقتصر على السياقين الأولين خشية الإطالة. ففي سياق توجيه بيت من الشعر وهو:

لم أر مثل الأقوام في غبن الآي ... ام ينسون ما عواقبها

(١) الكتاب: ٣٣١/٤. والأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان -

بيروت. ٣٠٧/٣. وقال أبو علي في الحجة وهذا جائز كثير: ٦/ ٦٩، ٧٠.

(٢) أمالي ابن الشجري: ١/ ١١٠، وانظر البحر المحيط: ٦/ ١٨٩، الحجة في القراءات السبع: ١٢٤.

يقول: "... ويحتمل «ما» أن تكون موصولة بمعنى الذى أو التى، وكونها بمعنى التى هاهنا حسن، و «عواقبها» فى هذا الوجه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ينسون التى هى عواقبها، أى ينسون الأشياء التى هى عواقب الأيام، وجاز حذف العائد من الصلة، وهو أحد جزئى الجملة، على ضعف، كما روى عن رؤبة بن العجاج أنه قرأ: {مثلاً ما بعوضة} بمعنى الذى هو بعوضة، وعلى هذا قرأ يحيى بن يعمر: {تماماً على الذى أحسن} أى الذى هو أحسن، وهذا وإن كان قبيحاً من حيث كان المحذوف ضميراً مرفوعاً، وهو أحد ركنى الجملة، فقد جاء مثله فى الشعر، نحو ما رواه الخليل عن العرب من قولهم: ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً، وروى شيئا، وإنما حسن حذف المبتدأ العائد هاهنا لتكثر الصلة بالموصول والجارّ والمجرور..."^(١)

فهو هنا يعتمد على القراءة الشاذة وإن لم يذكر أنها شاذة فى هذا السياق فى تأكيد الوجه النحوي الذي يراه، وبناء على تصرف ما فى المعاني فإنه وجهها مرة على الاستفهام، ومرة على أنها موصولة، وحذف العائد إليها، وهي فى هذا المعنى متوافقة مع القراءة فى حذف العائد. ونلاحظ فى كلامه السابق تقديره للقراءة حتى إنه ليشعرنا بأن هذا جائز على الإطلاق ولكن مذهب البصريين فى ذلك هو عدم القياس عليه لأنه شاذ ، وأجازه الكوفيون مطلقاً.^(٢)

(١) أمالي ابن الشجري : ١١٢/١ ، ١١٣ . وانظر السياق الآخر سياق توجيه الشعر ثانية ٢١٩/٣ ، ٢٢٠ . وأجاز ابن جني أن تكون ما فى البيت استفهاماً والمعنى: ينسون أي شيء عواقبها، وعواقبها خبرا عنها. انظر: المحتسب : ٦٤/١ . كما اختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ وبعوضة خبرها والمعنى أي شيء البعوضة فما فوقها فى الحقارة، وقال بأنه " وجه آخر حسن جميل انظر: الكشف: ١١٥/١ ، والنحاة جميعاً متفقون على التوجيه الذى ذكره ابن الشجري باستثناء الوجه الذى أضافه ابن جني، والزمخشري وقالوا بأن الرفع لغة تميم وهو جائز فى العربية على ضعف وحذفه فى " تماماً على الذى أحسن " أقوى من حذفه فى " مثلاً ما بعوضة " لأن الذى إنما له وجه واحد والاسم معه أطول. انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٠٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٠/١ ، والتذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م ، ٨٧/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م ، ٤٥١/١ ، والتبيان : ٤٣/١ ، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح فى النحو: خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، ١٧٣/١ .

(٢) انظر: توضيح المقاصد: ٤٥١/١ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦ ، ١٩٨٥م ، ٤١٣/١ .

أما ورودهما في الحديث عن لزوم العائد في "ما" الموصولة فيقول فيه: "... وحذف المبتدأ من الصلة كما حذف في قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ} ٨٤ الزخرف، ... ومثله حذف المبتدأ العائد على الذي، في قراءة من قرأ: {تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ} ١٥٤ الأنعام، برفع {أَحْسَنُ} التقدير: الذي هو أحسن، ومثله قراءة روية: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً} ٢٦ البقرة. برفع {بَعُوضَةً} فالتقدير: أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً...^(١)

توجيه قراءة: {وَكَانَ...} أينما ورد.

وردت هذه القراءة في حديثه عن معنى كلمة "كائن" في قول الشاعر:

وكائن بالأباطح من صديق ... يرانى لو أصبت هو المصابا

يقول ابن الشجري: "قالوا في معنى «كم» الخيرية: كآين وكائن، مثل كاعن، لغتان كثر استعمالهما، إلا أن الخفيفة أكثر في الشعر، والثقيلة أكثر في القراءة، ولم يقرأ من السبعة بالخفيفة إلا ابن كثير وحده، ووافقه من غير السبعة يزيد بن القعقاع المدني..."^(٢)

وما ذكره ابن الشجري من كثرة استعمال الخفيفة في الشعر والثقيلة في القراءة متفق عليه عند النحاة وموجهي القراءات^(٣) أما بالنسبة لعدد اللغات فيها، فقد وافقه الزجاج فقال فيها "لغتان جيدتان باللغتان يقرأ بهما جميعاً"^(٤) في حين ذكر المرادي أن فيها خمس لغات يقول: "في كآين خمس لغات أفصحها كآين وبها قرأ أكثر القراء، وثانيها كائن وبها قرأ ابن كثير، وثالثها كان وحكاها المبرد، ورابعها كآين وبها قرأ ابن محيصة والأشهب العقيلي، والخامسة كآين."^(٥)

ثم تحدث ابن الشجري عن أصل الخفيفة التي قرأ بها ابن كثير وذكر كلام أبي علي الفارسي، ثم نقل رأياً آخر مأثوراً عن الخليل، في حين نقل السمين الحلبي في تحويلها أربعة وجوه والبحث لا يتسع لذكر ذلك وإنما يعيننا أن اللغة قرئ بها في القرآن وموجودة في كلام العرب. وسوف أقصر على كلام ابن الشجري، يقول: "وأما الخفيفة فأصلها: كآين، فقدّموا الياء

(١) أمالي ابن الشجري : ٥٥٠/٢ .

(٢) أمالي ابن الشجري: ١٦٠/١، ١٦١ .

(٣) انظر: البحر المحيط ٣/٣٦٨، والدر المصون: ٣/٤٢٣، والكشاف: ٤/٣٢٠، الحجة للقراء: ٣/٨٠، ٨١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١/٤٧٦ وانظر: الحجة في القراءات: ١١٤ .

(٥) توضيح المقاصد: ٣/١٣٤٥ .

على الهمزة، وحركوا كل واحدة منهما بحركة الأخرى... فصارت كيئن مثل كيئن، فحففوها كما حففوا نحو ميّت فصار كيئن مثل كيئن، فأبدلوا الياء وهي ساكنة ألفا فصارت كائن...^(١)

توجيه قوله تعالى: {أَرْسَلُهُ مَعَنَا غَدًا نَزِعَ وَنَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} ﴿١٢﴾ سورة يوسف.

استدعى ابن الشجري هذه القراءة لمجرد ورود كلمة منها في قول المتنبي:

حَسَائِي عَلَى جَمْرِ ذَكَايَ مِنَ الْهَوَى ... وَعَيْنَايَ فِي رَوْضٍ مِنَ الْحُسْنِ تَرْتَعُ

يقول: "... والترتوع في الأصل للماشية: وهو ذهابها ومجيئها في الرعى، وكثر ذلك حتى استعمل للآدميين، وفي التنزيل: «نرتع ونلعب»، ومن قرأ^(٢) «نرتع» بكسر العين، فهو نفتعل من الرعى...^(٣)، فالقراءة واردة لتأكيد المعنى اللغوي والوزن الصرفي واستخدام الرتوع الذي منه هذا الفعل للآدميين.

توجيه قراءة ابن عامر: {وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ ...} ٢٨

الكهف.

وردت هذه القراءة في سياق الحديث عن تفسير قول الله عز وجل: {وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ ...}. وبعد أن ذكر معاني المفردات قال: "وقرأ ابن عامر {بِالْغُدُوَّةِ} وبها قرأ أبو عبد الرحمن السلمي، وأوجه القراءتين: {بِالْغُدُوَّةِ} لأنَّ غُدُوَّةَ معرفة: علم للحين، ومثلها بُكْرَة، تقول: جئتكَ أمسٍ غُدُوَّةً، ولقيته اليومَ بُكْرَةً.^(٤)

(١) أمالي ابن الشجري: ١/١٦١. وانظر: الحجة للقراء: ٣/٨٠، ٨١، والدر المصون: ٣/٤٢٣، ٤٢٤.

(٢) نرتع ونلعب: قراءة أبي عمرو وابن عامر، وقرأ عاصم وحزمة والكسائي ويعقوب الحضرمي بالياء في الفعلين وسكون العين والباء. أما "نرتع" بالنون وكسر العين من غير ياء فقرأ بها نافع وابن كثير. يقول ابن زنجلة: "قرأ نافع وابن كثير / نرتع / بكسر العين أي يزعى ماشيته ويرعى المال كما يرعاه الراعي وهو يفتعل من الرعاية تقول ارتعى القوم إذا تحارسوا ورعى بعضهم بعضاً وحفظ بعضهم بعضاً ويقال رعاك الله أي حفظك والأصل نرتعي فسقطت الياء للجزم لأنه جواب الأمر. انظر: حجة القراءات: ٣٥٦/١.

(٣) أمالي ابن الشجري: ١/١٨١.

(٤) السابق: ١/٢٢١.

فابن الشجري يذهب مذهب النحاة في أن "عُدوة" بدون الألف واللام معرفة، ولا تدخلها الألف واللام، ويرى أن قراءة "بالعُداة" هي الأوجه أي الأقيس، واستدل على ذلك بكلام الفراء يقول: قال الفراء^(١): سمعت أبا الجراح يقول في عُداة يوم بارد: ما رأيت كعُدوة قط، يريد عُداة يومه، وقال الفراء: ألا ترى أن العرب لا تضيفها، وكذلك لا تدخلها الألف واللام، إنما يقولون: أتيتك عُداة الخميس، ولا يقولون: عُدوة الخميس، فهذا دليل على أنها معرفة. انتهى كلامه.

ثم وجه دخول الألف واللام على كلمة "عُدوة" المعرفة بقوله: "وأقول إن حقّ الألف واللام الدخول على التكرات، وإنما دخلتا في العداة، لأنك تقول: خرجنا في عُداة باردة، وهذه عُداة طيبة"، ثم بين أنه يجوز أن تكون "عُدوة" نكرة بمنزلة ضحوة مستندا في ذلك على ما نقله سيويه عن أستاذه الخليل، يقول: "ووجهُ قراءة ابن عامر أن سيويه قال: «زعم الخليل أنه يجوز أن تقول: أتيتك اليوم عُدوةً ونُكرةً، فجعلتهما بمنزلة ضحوةٍ»^(٢). وإنما علّقوا عُدوةً وبكرةً على الوقت علمين، لأنهما جعلتا اسمين لوقت منحصر، ولم يفعلوا ذلك في ضحوة وعشيّة، لأنهما لوقتَيْن متّسعين.^(٣)

ثم يدعم التوجيه الذي رآه بقوله: "ومما يحتجّ به لليحصيّ، والسلميّ أنّ بعض أسماء الزمان قد استعملته العرب معرفةً بغير الألف واللام، وقد سمع منهم إدخال الألف واللام عليه نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: لقيته فينة فينة يا فتى، غير مصروف، ولقيته الفينة بعد الفينة، أي الحين بعد الحين، ووجه إدخال الألف واللام في هذا الضرب أنه يقدر فيه الشباع..^(٤)، وقال في الحجة: "والحجة له _ يقصد لمن قرأ بالعُدوة _ أنه أراد أن العرب قد جعلها نكرة في قولهم: (لدى عُدوة) كما يقولون: عشرون درهما فعرّفها على هذا اللفظ بالألف واللام."^(٥)

ويؤكد هذا بما نقله عن الفارسي في كتاب الشعر، يقول: "قال أبو عليّ: ومثل ما حكاه سيويه^(٦) من قول العرب: هذا يوم مبارك فيه، وجئتك يوم اثنين مباركا فيه، استعملوه معرفة بغير ألف ولام، كما استعملوه معرفة بألف ولام، ومن ثمّ انتصب الحال عنه.^(٧)

(١) معاني القرآن للفراء: ١٣٩/٢.

(٢) الكتاب: ٢٤٩/٣.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٢٢٢/١.

(٤) السابق الصفحة نفسها، وانظر: الحجة للقراء السبعة: ٣١٩/٣، ٣٢٠.

(٥) الحجة في القراءات السبع: ١٤٠، وانظر: معاني القراءات: ٣٥٩/١.

(٦) انظر الكتاب: ٢٩٣/٣، وكتاب الشعر: ٣٧.

ولم يكتف ابن الشجري بهذه التوجيهات والنقول التي نقلها عن العلماء بل ذكر هذه القراءة في موضع آخر من كتابه وزاد وجوهاً أخرى، يقول: "... وعلى هذا تتأول قراءة ابن عامر: {بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ} كأنه أدخل الألف واللام على غُدُوَّةٍ، لأنه نكَّرها كما ينكَّر زيد إذا أريد تشبيته أو جمعه، ثم تدخل عليه الألف واللام، ويجوز أن تكون الألف واللام في الغدوة زيادة، كما زيدا في عمرو، من قوله: باعد أمَّ العمر من أسيرها وفي «يزيد» من قول الآخر:

وجدنا الوليد بن يزيد مباركا ... مطبقا لأعباء الخلافة كاهله^(٢)

فهو هنا يؤول دخول الألف واللام قياسا على دخولها في تشبيه الأعلام وجمعها، ويمكن أن تؤول القراءة على أن الألف واللام زائدة ويأتي بشواهد تدعم قوله.

توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى: {.. وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَّ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ..} ﴿١٢﴾ سورة الحجرات.

ذكر ابن الشجري في هذه الآية ثلاث قراءات، الأولى والثالثة منهن شاذة، فالأولى وردت في سياق التفسير، يقول: "قال الضحَّاك بن مزاحم: قوله: {وَلَا تَجَسَّسُوا} أى لا تلتمس عورة أخيك، وقرأه أبو رجاء والحسن وابن سيرين: {وَلَا تَحَسَّسُوا} بالحاء، وهو من إحساس البصر، ومنه قوله تعالى: {هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ} ٩٨ مريم، أى هل ترى؟^(٣)

فالقراءة الشاذة هنا جاءت من أجل التفسير وإضافة المعاني الجديدة. وهذا فيه دليل على أن الإنسان مطالب بعدم التماس العورات سواء بالتجسس بالأذن أم بالتجسس بالبصر، فكله حرام.

أما القراءة الثالثة الشاذة، فوردت في سياق التوجيه النحوي لها، يقول: "وقرى فيما خرج عن القراءات المشهورة {فَكَرِهْتُمُوهُ} بالتشديد، على ما لم يسمَّ فاعله، أى بُغِضَ إليكم.^(٤)

(١) أمالي ابن الشجري : ١/ ٢٢٠، ٢٢١.

(٢) أمالي ابن الشجري : ٢/ ٥٧٩، ٥٨٠.

(٣) السابق : ١/ ٢٢٩ .

(٤) السابق : ١/ ٢٣٢.

فابن الشجري هنا يذكر أن القراءة خارجة عن القراءات المشهورة، والقراءة المشهورة عند القراء بمعنى المتواترة، أي التي اشتهرت وتلقاها القراء بالقبول وذاع صيتها بينهم، ويوجهها على أنها وردت على البناء لما لم يسم فاعله.

والقراءة الثانية متواترة، وردت من باب إثبات اللغات المتحدة في المعنى، المختلفة في المبنى، يقول: "وقرأ نافع بن أبي نعيم مَيْتًا بالتشديد، والمَيْت والميت بمعنى، كالهَيْن والهين، واللَّيْن واللَّين، والطَّيْب والطَّيب، ومنه طيبة، اسم المدينة، سمّاها به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مخففة من طيبة..."^(١)

قراءة " {وَلَا يَسْتَحِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ} ٦٠ الروم.

وردت هذه القراءة في سياق تعليل قاعدة نحوية والرد على ما قاله النحاة. يقول: "مسألة: إن قيل: لم لزم حذف النون من اسم الفاعل إذا اتّصلت به الكاف والهاء، ونظائرهما من الضمائر، في قولهم: مكرماك ومكرموك، وضارباه وضاربوه، ولم يقولوا: مكرمانك ولا مكرمونك، ولا ضارباناه ولا ضاربوناه، كما قالوا في الفعل: يكرمانك ويكرمونك، ويضربانه ويضربونه؟

فالجواب: أنّ بين التّونين فرقا، وذلك أن النون في الفعل إعراب، فهي تثبت إذا اتصل الفعل بمضمر أو مظهر، علامة للرفع، وتسقط في الجزم والنصب، والنون في الاسم إنما هي بدل من حركة الواحد وتوينه، فهي تسقط إذا أضفته إلى اسم ظاهر، كقولك: مكرما زيد، ومكرموا عمرو، وتثبت إذا حملته على الفعل فقلت: مكرمان زيدا ومكرمون عمرا، فإذا اتصل بالضمير اعترمت العرب على حذفها ألبتة، فقالوا: مكرماك ومكرموك، وضارباه وضاربوه، قصره في هذه الحال على الإضافة، كما جاء في التنزيل: {إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلِكَ} ٣٣ العنكبوت، و{إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ} ٧ القصص.^(٢)

وعلة ذلك عند النحويين أنّ الحذف لزم النون في هذا الوجه، حملا لها على التّونين، كأنهم لما ألزموا التّونين الحذف، في قولهم: مكرمك وضاربه، فلم يقولوا: مكرمنك ولا ضاربنه، ألزموا النون الحذف، فلم يقولوا: مكرمانك ولا مكرمونك، ولا ضارباناه ولا ضاربوناه، قالوا: وإنما لزم حذف

(١) أمالي ابن الشجري ٢٣٢/١.

(٢) السابق: ٣٠٤/١.

التنوين مع الضمير لأنه مماثله، من حيث كان التنوين مما لا ينفصل، كما أن هذا الضمير وضع متصلًا، فلا ينفصل، وكرهوا الجمع بينه وبين التنوين، كما كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد، كالجمع بين إنّ ولام التوكيد، وبين حرف النداء ولام التعريف... وأقول: إنّ في العلة التي ذكرها النحويون نظراً، من حيث كان الشبه العارض بين التنوين والضمير غير مانع من الجمع بينهما، كما لم يمتنع الجمع بين هذا الضمير ونون التوكيد الخفيفة، في نحو: لا يطغينك مالك، {وَلَا يَسْتَخَفُّنَكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ} في قراءة من خَفَّفَ النون، وحكم هذه النون حكم التنوين في أنه لا ينفصل. (١)

فابن الشجري هنا يستدل بقراءة يعقوب الحضرمي على أن الشبه العارض بين التنوين والضمير غير مانع من الجمع بينهما؛ لأن التنوين يشبه نون التوكيد الخفيفة ومع ذلك جمع بينهما في القراءة، وبناء على هذا تسقط علة النحويين من وجه نظره لوجود الدليل على الجمع بين ما يشبه التنوين والضمير.

توجيه قراءة: {.. وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ ..} ﴿١٨﴾ سورة الحج.

وردت هذه القراءة في سياق الحديث عن المباني الصرفية المتحددة المبني المختلفة المعنى ودور القرائن في التفرقة بينها، مثل اسم المفعول والفرق بينه وبين المصدر يقول: "ثم إن اسم المفعول ينفصل من المصدر في المعنى، بما يصحب كل واحد منهما من القرينة، كقولك: قبضت المبيع، وبعث الثوب مبيعا، وهل اتفاق المصدر واسم المفعول هاهنا إلا كاتفاقهما في الزنة، إذا بنيتهما مما جاوز الثلاثة، نحو أكرم ودحرج واستخرج، والقرائن فارقة بينهما، تقول: أخوك المُكْرِم، وعِدْلُكَ المُدْحَرَج، ومالك المُسْتَخْرَج، وأكرمت زيدا مُكْرَمًا، ودحرجت العدل مُدْحَرَجًا، واستخرجت المال مُسْتَخْرَجًا، ومنه: {وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا} ٢٩ المؤمنون، أي إنزالًا، وقرأ بعض أصحاب الشواذ: {وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ} أي إكرام. (٢)

فالقرائن التي أشار إليها ابن الشجري لاسيما قرينة السياق تدل على أن مكرم بكسر الراء إنما هي اسم فاعل، والمعنى "مَنْ أَهَانَهُ بِالشَّقَاءِ وَالْكَفْرِ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى دَفْعِ الْهَوَانِ عَنْهُ" أما بفتح

(١) أمالي ابن الشجري: ٣٠٥/١، ٣٠٦.

(٢) السابق: ٣١٩ / ١، وانظر: التبيان للعكبري: ٩٣٧/٢، معاني القرآن للفراء: ٢١٩/٢، والبحر المحيط ٤٩٥/٧، والدر المصون في علوم الكتاب بالمكثون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. ١٣/٣، الكشاف: ١٤٩/٣.

الراء فهي مصدر بمعنى الإكرام نفسه، أي ليس له إكرام أصلاً. وأضاف ابن عطية أنه يجوز " بفتح الراء على معنى من موضع كرامة. (١)

توجيه قول الله تعالى: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً ..} ﴿٧١﴾ سورة المائدة.

وردت القراءة في سياق توجيه الفعل " يصاب " من قول الشاعر:

وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُلَاقِي الحُرُوبَ ... بِأَنْ لَا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزاً

يقول: " ويجوز في قولها: «يصاب» الرفع، على أن تكون «أن» مخففة من الثقيلة، والنصب على أن تكون المصدرية التي وضعت خفيفة، والقول فيهما أن كل واحدة منهما مختصة بنوع من الفعل، ولهما اشتراك في نوع منه... وأما ما اشتركا فيه من الفعل، فالظنّ والحسبان والزعم والخيال، فهذا النحو لا يمتنع وقوع كل واحدة منهما بعده... وعلى الوجهين قرأ القراء: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً} فرفع { تَكُونُ } أبو عمرو، وحمزة والكسائي، وفتحها ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. (٢)

فهو من خلال توجيه الفعل " يصاب " في قول الخنساء يستدعي الفرق بين "أن" المصدرية ، والأخرى المخففة من الثقيلة، وذكر أنهما يشتركان في نوع من الأفعال، وأن تأويلها بحسب الفعل الذي يسبقها، " فإن وليت علما لم تكن الناصبة بل المخففة، والمراد بالعلم، ما يفهم التحقق، فيستوي في ذلك: علم، وتحقيق، وتيقن، ووجد ودرى إذا كانتا بمعنى «علم»، وإن وليت «ظنا» جاز أن تكون المخففة وأن تكون الناصبة للفعل، والمراد بالظن: ما يفهم الترجيح ك: «ظن»، و «حسب». (٣) ويستأنس بالقراءة لكي يؤكد صحة ما رآه من خلال اختلاف القراء في نصب الفعل "تكون" ورفع له لسبقه بالفعل حسب.

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي: تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢ هـ، ٤/١١٣.

(٢) أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٨٤، ٣٨٥. وانظر هذا المعنى في التبيان للعكبري: ١/ ٤٥٢.

(٣) تمهيد القواعد: ٨/ ٤١٢٢

وعلى هذا رأى أن من رفع جعلها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن. ويفهم هذا من الكلام السابق للقراءة، يقول الزجاج: "فمن قرأ بالرفع فالمعنى أنه لا تكون فتنة، أي حسبوا فعلهم غير فأتى لهم وذلك أنهم كانوا يقولون إنهم أبناء الله وأحباؤه." (١)

هذا، وقد أضاف الفراء وأبو منصور الأزهري وجها آخر غير الذي ذكره ابن الشجري والزجاج: "قال أبو منصور: من رفع فله وجهان: أحدهما: أن يجعل (لا) بمعنى (ليس)، والمعنى: أن ليس تكون فتنة، وكذلك قوله: {أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا} ﴿٨٩﴾ سورة طه، بمعنى: أن ليس يرجع. والوجه الثاني بإضمار الهاء، المعنى: أنه لا تكون فتنة" (٢)، وقال الفراء: "وكل موضع حسنت فيه «ليس» مكان «لا» فافعل به هذا: الرفع مرة، والنصب مرة...". (٣)

توجيه قراءة: {ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا ..} ﴿١١﴾ سورة الصف

استدل ابن الشجري بهذه القراءة على نصرة التوجيه في الخلاف النحوي بين النحاة، في علة الجزم في قوله تعالى: {يَغْفِرْ لَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ فِي جَنَّةٍ تَجَارَةٌ تَنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ}. تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} فذهب أبو العباس المبرد إلى أن قوله: {تُؤْمِنُونَ وَتُجَاهِدُونَ} معناه: آمنوا وجاهدوا، واستدل بالجزم في قوله تعالى: {يَغْفِرْ لَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ} لأنه جواب الأمر، الذي جاء بلفظ الخبر، فهو محمول على المعنى، ودل على ذلك أيضا أنه في حرف عبد الله (آمنوا وجاهدوا). (٤)، والمراد بالحرف هنا الوجه من القراءة .

والحقيقة أن ما نسبته ابن الشجري للمبرد ليس رأيه، وقد وضع ذلك د. الطناحي رحمه الله (٥). كذلك تبين أن رأي ابن الشجري ورأي الفراء والمبرد في جزم الفعل يغفر رأي واحد وهو أنه مجزوم من جهة المعنى بالاستفهام المفسر بـ "تؤمنون" واستدلوا على ذلك بالقراءة الشاذة .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٩٥/٢.

(٢) معاني القراءات: ٣٣٧/١.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١٣٥/١.

(٤) أمالي ابن الشجري: ٣٩٥، ٣٩٦.

(٥) يقول د. الطناحي: "لم يذهب المبرد هذا المذهب، إنما جعل تؤمنون بيانا للتجارة، ويغفر مجزوم على أنه جواب الاستفهام، وهو الوجه الثاني الذي عزاه ابن الشجري لغير المبرد. الأمالي، هامش ٣٩٥/١، وذكر الشيخ عزيمة محقق المقتضب هذا الكلام أيضا، وأن ابن الشجري وأبو حيان هما من نسباه للمبرد.

توجيه قوله تعالى: {.. فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنَّ} ﴿١٠﴾
سورة المنافقون، وقوله تعالى: {مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ} ﴿١٨٦﴾ سورة الأعراف
وردت هاتان القراءتان في سياق الحديث عن أقسام الكلام عند أصحاب المعاني
يقول: "...

والتحضيض كالتمنى، في إجابته بالفاء، في قوله: {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ
وَأَكُنَّ} «وأكون» {مَنْ الصَّالِحِينَ} كما أوجب بها التمنى في قوله: {فَأَقْوَزُ} و{فَنَكُونُ مِنْ
الْمُؤْمِنِينَ} وقوله: «وأكون» مما انفرد به أبو عمرو،... ومثله في الجزم بالعطف على الموضع،
قراءة حمزة والكسائي: {مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ} جزما {يَذَرُهُمْ} لأنهما عطفاه على
موضع {فَلَا هَادِيَ لَهُ}...^(١)

نجد ابن الشجري في الآية الأولى يعزو قراءة "وأكون" إلى أبي عمرو البصري، وأنه انفرد
بها دون سائر القراء، ولم يوجهها نظرا لوضوح الإعراب؛ لأنها معطوفة على "فَأَصَّدَّقَ"^(٢)، أما
قراءة "وأكن" بالجزم فإنه وجهها بالعطف على الموضع^(٣)، ثم يذكر قراءة أخرى تعضد الجزم
على الموضع، وهي قراءة حمزة والكسائي لقوله تعالى: {مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ}.
توجيه القراءات: «فمن تبع هدى» ٣٨ البقرة، و«قال هي عصي» ١٨ طه، و{يا بشرى هذا
غلام} ١٩ يوسف.

وردت هذه في القراءات الثلاث في سياق التوجيه الصرفي لكلمة "نويا" في قول الشاعر:
فأبلونى بليتكم لعلسى ... أصلحك وأستدرج نويًا
يقول ابن الشجري: "وقوله: «نويًا» قلب ألف «النوى» ياء لَمَا أضافها إلى ياء المتكلم،
وإنما فعل ذلك بعض العرب، لأن إضافة الاسم إلى ياء المتكلم توجب كسر ما قبل الياء، ولما لم

انظر: المقتضب للمبرد: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،
القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م. ٨٠/٢.

(١) أمالي ابن الشجري: ٤٢٨ / ١

(٢) انظر توجيهها على هذا في: معاني القرآن للأخفش: ٦٩/١، ومعاني القرآن للزجاج: ١٧٨/٥، معاني
القراءات: ٧٢/٣، الحجة في القراءات السبع: ص: ٣٤٧.

(٣) هذا البحث ليس مغنيا بدارسة رواية حفص عن عاصم، ولكني ذكرت ما نقله ابن الشجري في توجيه وجه
الجزم لأنه ذكر قراءة أخرى تتفق معه في التوجيه وليست لحفص.

يصحّ تحريك الألف جعلوا قلبها إلى الياء عوضاً من الكسرة التي تقتضيها ياء المتكلم، وعلى هذا قرأ بعض القراء: «فمن تبع هُدًى» و«قال هي عَصَى» و«يا بُشْرَى هذا غُلَامٌ...»^(١)

وقال الزجاج معبراً عن هذا المعنى وموجهاً لهذه القراءة: "وتفسيرها أن ياء الإضافة تغيّر ما قبلها ولا يُبيّن معها الإعراب، فإذا كان قلبها ألف فالاختيار ألاّ تغيّر الألف، وبعض العرب يبدل الألف معها ياء، فيكون بدلها بمنزلة تغيير الحروف قبلها."^(٢)

ويقول السمين الحلبي ناسباً للغة إلى قبيلة هذيل: "وقرأ الجحدري وابن أبي إسحاق والحسن: «يا بُشْرَى» بقلب الألف ياءً وإدغامها في ياء الإضافة وهي لغة هُدَيْيَّة..."^(٣)، وقال الزمخشري: «وفي قراءة الحسن يا بُشْرَى بالياء مكان الألف جعلت الياء بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة وهي لغة للعرب مشهورة، سمعت أهل السروات يقولون في دعائهم: يا سيدي ومولّي».»^(٤)

وقال أبو حيان بأن هذا القلب ليس واجباً: "ولا يتحتم ذلك عندهم، بل يجيزون القلب والإقرار الذي عليه أكثر العرب، وهذا القلب لا يختص بحالة النصب، والجر، بل يجوز في حالة الرفع، ... فإن كانت الألف للتثنية لم تقلب حالة الرفع، فأما في لغة من استعمل المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً، فيحتاج في جواز قلبها على هذه اللغة إلى سماع."^(٥)

وبناء على هذا فالتشديد الواقع في حرف الياء في الكلمات الثلاث ناتج من إدغام الياء المنقلبة عن ألف وهي عوض عن كسرة المناسبة التي كانت تقتضيها الياء.

توجيه قراءة: {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا} ٢٨ الأنعام.

استدل بهذه القراءة في سياق ذكر الوجوه الصرفية المحتملة لكلمة "إنّ" في البيت المصنوع وهو قول الراجز:

إنّ هندُ الكريمةُ الحسناء ... وأيّ من أضمرت لَوأي وفاء

(١) أمالي ابن الشجري: ١/ ٤٢٨، ٤٢٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٩٧، وانظر المعنى نفسه: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٠، ٤١.

(٣) الدر المصون: ٦/ ٤٦٠. ونسبها أبو حيان لهذيل ولناس غيرهم: انظر البحر المحيط: ٦/ ٢٥٢.

(٤) الكشف للزمخشري: ٢/ ٤٥٢، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٨، والمحتسب: ١/ ٣٣٦.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان

محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ٤/

١٨٤٩، ١٨٥٠.

ومن ضروريتها أنهم قالوا: أن الماء في الحوض يُؤثُّه أنا، إذا صبَّه، فإن بنيتَه للمفعول قلت: قد أن الماء، وإن كسرت أوله على قول من كسر أول الفعل المبني للمفعول، من المضاعف، نحو شَدَدْتُ الحبل، وقَدَدْتُ الجلد، فقال: قد شَدَّ الحبلُ وقَدَّ الجلدُ، والأصل: شُدِدَ وقُدِدَ، فنقلوا الكسرة إلى أوله، وأدغموا المثل في المثل... ومنه قراءة من كسر فقال: {وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا} وهذا الوجه والذي قبله يتجاذبهما اللغوي والصناعي. «وإن» من قوله: إنَّ هُنْدُ الكريمةَ الحسناءَ، صناعي لا غير. (١)

فهو هنا يذكر القراءة لأنها تؤيد وجهها صرفيا صناعيا أي من فعل النحاة كما ذكر ابن الشجري نفسه قائلا: " وهذا البيت والذي قبله من الأبيات المصنوعة لرياضة المبتدئين، لا تزال تداولها ألسن الممتحنين (٢) لتفسير رفع كلمة هند في البيت المذكور، على الرغم من سبقها بإنَّ الناسخة. والقراءة تتفق مع تفسير إنَّ على أنها فعل مبني لما لم يسم فاعله جاء على لغة من يكسر أول الفعل الماضي الثلاثي المشدد؛ " لأن الأصل رُدُّوا فقلب كسرة الدال على الراء أو بعبارة أخرى نقل حركة الدال من رددوا إليها. (٣)

توجيه قوله تعالى: {الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} ٦٤ الكهف.

وفي سياق الإجابة والاستدلال لصحة قول دار بين فقيهين، ترد القراءة لبيان صحة ما ذكره أحدهما وأنكره الآخر، يقول ابن الشجري: " سُئِلْتُ عن قول فقيه، ناظر فقيها، فقال في مناظرته: العشر والخراج مئونة فلا يجتمعان، فأنكر مناظره قوله «مئونة»، وقال: يجب أن يقال: مئونتان. فأجبت بأن ذلك جائز من وجهين، أحدهما أن العشر والخراج ينزلان منزلة شيء واحد، لاتفاقهما في أنهما من الحقوق السلطانية، فجاز أن يخبر عنهما بخبر مفرد... ومما جاء في التنزيل نظير المسألة، حذو القذة بالقذة، قوله جلَّ وعزَّ: {الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} جاء الخبر مفردا، لاتفاق المال والبنين في التزين، كاتفاق العشر والخراج، في كونهما حقين سلطانيين، وإن شئت

(١) أمالي ابن الشجري : ٤٢/٢، ٤٣.

(٢) السابق : ٤٢/٢، ٤٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٨/٢، البحر المحيط: ٤٧٨/٤، المحرر الوجيز: ٢٨٢/٢.

كان على حذف أحد الخبرين، وقد جاء فيما شدّد من القراءات: «زينتا الحياة» بألف، على الشنية. (١)

نجد ابن الشجري ناصر رأي أحد المتناظرين بتوجيه المثال المتناظر عليه على الحمل على المعنى أو على حذف أحد الخبرين لدلالة الثاني عليه، ثم ذكر القراءة الشاذة في رأيي من باب أن ما اعترض به الثاني كان في محله، وهو أنه كيف يخبر عن شيئين بخبر مفرد. والقراءة الشاذة قد تحدث لبسا، لأنها كما يقول السمين الحلبي: "سقطت ألفها لفظاً لالتقاء الساكنين فَيُتَوَهَّمُ أنه قرئ بـنصب «زينة الحياة»". (٢)

توجيه قوله تعالى: "ألا يا اسجدوا لله... ٢٥ النمل.

وردت هذه القراءة مرتين الأولى في سياق الحديث عن المسائل النحوية المتعلقة بقضايا التركيب النحوي وقضايا المفردات كحذف أداة النداء، والمرة الثانية وردت في سياق تفنيد حجج الكوفيين (٣) الذين يرون أن دخول حرف النداء على نعم وبئس يقضي باسميتهما، لكنه في هذه المرة يعزو القراءة لصاحبها يقول: "وعلى هذا قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي: {أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ} على الأمر بالسجود، وخففا اللام من «ألا» لأنهما جعلاه استفتاحا، دخل على جملة نداءية، فالتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، ولكن حذف المنادى لدلالة الكلام عليه، وحذف ألف «يا» من اللفظ لسكون السين، ثم حمل الخط على اللفظ، فحذفت الألف خطأ كما حذفت لفظا، فإن وقفت على حرف النداء وقفت «ألا يا» ثم ابتدأت: اسجدوا. فقد علمت بهذه الشواهد أن الذي اعتقدوه من نداء «نعم» ليس بصواب. (٤) وفي هذا دليل على دور القراءات في الخلاف النحوي.

(١) أمالي ابن الشجري : ٤٤ / ٢ - ٤٦ .

(٢) الدر المصون: ٥٠٢/٧ .

(٣) اقتضرت هنا على سياق ورودها في دعم الحجة في الخلاف النحوي وبذلك أكون خالفت الترتيب للاختصار .

(٤) أمالي ابن الشجري : ٤١٠/٢ . وانظر الموضع الأول في: أمالي ابن الشجري : ٦٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٢٦/٥ ، والحجة في القراءات السبع: ص ٢٧١ ، وتمهيد القواعد: ٢٥٩٠ / ٥ ، ٣٥٢٧ / ٧ ، وشرح التسهيل: ٢٤/٣ ، ٣٨٩ .

توجيه قراءة: « كما بدأكم تعودون فريقين فريقا هدى وفريقا حقّ عليهم الضلالة » ٢٩ ، ٣٠ سورة الأعراف.

وردت هذه القراءة الشاذة في سياق تأكيد الوجوه الجائزة في القراءة المتواترة وتقويتها معتمدا في ذلك على الوقف القرآني

يقول: " وفي قوله تعالى: {فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ} ٣٠ الاعراف، قولان: أحدهما أن تنصب {فَرِيقًا} الأول، على أنه مفعول قدّم على ناصبه، لأن {هدى} لم يشغل عنه بالعمل في غيره، وتنصب {فَرِيقًا} الثاني بإضمار فعل، في معنى قوله: {حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ} تقديره: وأضلّ فريقا، فعلى هذا القول يكون الوقف على قوله: {كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ}.

والقول الثاني: أن تنصب فريقا وفريقا، على الحال من المضمّر في {تَعُودُونَ} أي تعودون فريقا مهديًا وفريقا مضلًا، فعلى هذا القول لا يجوز الوقف على {تَعُودُونَ} لتعلق الحال بما قبلها، ويقوّى هذا القول قراءة أبي بن كعب: «تعودون فريقين فريقا هدى وفريقا حقّ عليهم الضلالة»^(١)

فالقراءة الشاذة هنا وضحت الوجه النحوي الذي رآه ابن الشجري في القراءة المتواترة، ولما كان اتصال فريقا وفريقا بالفعل تعودون من باب الحال فإنه لا يوقف على صاحب الحال دون الحال بسبب الاتصال اللفظي والمعنوي كما يقول علماء الوقف، وأكد ذلك ابن الشجري في اعتماده على الوقف القرآني في التوجيه النحوي.

توجيه قراءة: {يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}. و{والظالمون أعد لهم عذابا...} ٣١ الإنسان.

وردت القراءة الأولى في سياق نصرة وجه من الوجوه النحوية على غيره الذي لا يجوز، وذلك في قوله تعالى: {يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} يقول ابن الشجري: " انتصاب {الظَّالِمِينَ} فيه بتقدير حذف «يعذب»^(٢) لأن قوله: {أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا} يفسره،

(١) أمالي ابن الشجري: ٨٦ / ٢

(٢) قدره الزجاج وأعد الظالمين أعد لهم. معاني القرآن وإعرابه: ٣٩٥/٤، وقدره في موضع آخر: ويعذب الظالمين ويكون أعد لهم تفسيراً لهذا المضمّر. ٣٦٤/٥، وقدره الزمخشري: وأعد، وكافاً وما أشبه ذلك. الكشف: ٦٧٦/٤، والسبب في تعرض ابن الشجري لناصر هذه الكلمة أنها عند الكوفيين: " نصبت لأن الواو ظرف للفعل أي ظرف لأعد. ويقول الفراء: نصبت الظالمين لأن الواو في أولها تصير كالظرف لأعد. معاني القرآن: ٢٢٠/٣.

من حيث كان إعداد العذاب يؤول إلى التعذيب، ولا يجوز إضمار «أعدّ» لما قدمته لك في غير موضع، من أن الفعل إذا تعدى بالخافض، لا يصحّ إضماره. وفي مصحف ابن مسعود: «وللظالمين أعدّ لهم» بلام الجر في {الظالمين} على تقدير: وأعدّ للظالمين أعدّ لهم.

أما القراءة الثانية فقد ذكرها على سبيل الجواز في العربية وليس القراءة لأنها مخالفة لخط المصحف، يقول: "ويجوز في العربية^(١) رفع {الظالمين} بالابتداء، والجملة التي هي {أعدّ لهم} عذاباً خبره. وروى عن الأصمعي أنه سمع من يقرأ بذلك، وليس بمعمول به في القرآن، لأنه مخالف لخط المصحف، وللقراءة المجمع عليها.^(٢)

نلاحظ هنا أن ابن الشجري ذكر أنه لا يجوز توجيه نصب الظالمين في القراءة المتواترة على أنه منصوب بفعل محذوف تقديره أعد يفسره أعد المذكور بعده لأن هذا الأخير متعد للمفعول بحرف الجر ولذا لا يجوز إضماره، وفي الوقت نفسه يذكر توجيه الجر في القراءة الشاذة على أن التقدير وأعد للظالمين أعد لهم. ثم ذكر أنه يجوز في العربية الرفع على الابتداء وأن الأصمعي سمع ذلك، لكنه ليس معمولاً به يقصد في العبادة لأنه مخالف لخط المصحف، وللقراءة المجمع عليها، وهنا يظهر موقف ابن الشجري من القراءات المخالفة لخط المصحف فهو يوجهها ويجيزها لأنها موافقة للغة العرب لكنها خالفت شروط الأخذ بها.

توجيه قوله تعالى: {وَالْقَمَرُ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ} ﴿٣٩﴾ سورة يس.

وردت هذه القراءة في سياق تكملة باب من أبواب النحو قد تناوله قبل ذلك ثم عاد إليه في مجلس آخر ليكمل ما بقي من مسأله، وهو باب النصب على شريطة التفسير، يقول: "اختلف

(١) يقول أبو إسحاق الزجاج: "وقرئت (والظالمون) ولا أرى القراءة بها، من وجهين: أحدهما خلاف المصحف، والآخر إن كانت تجوز في العربية على أن يرفع الظالمين بالابتداء. والذي بعد الظالمين خير الابتداء، فإن الاختيار عند النحويين البصريين النصب، يقول النحويون أعطيت زيدا وعمراً أعددت له بُراً. فيختارون النصب على معنى وَيَرزُتُ عمراً وأبر عمراً أعددت له بُراً، فلا يختارون للقرآن إلا أجود الوجوه، وهذا مع موافقة المصحف. معاني القرآن وإعرايه: ٢٦٤/٥.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٨٧/٢، و قال الزمخشري: "وغيرها أولى لذهاب الطباق بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها فيها مع مخالفتها للمصحف". الكشاف: ٦٧٦/٤.

القراء في رفع {القَمَر} ونصبه، من قوله تعالى: {وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ} فرفعه ابن كثير ونافع وأبو عمرو، فوجه الرفع أن قبله جملة من مبتدأ وخبر، وهى قوله: {وَالشَّمْسُ تَجْرِي}...^(١)

وأقول: إن الرفع في هذا الحرف أقوى، لأمرين: أحدهما: تقدم المبتدأ الذى هو {الشَّمْسُ} على الخبر الذى هو {تَجْرِي} فمراعاة الاسم الذى الفعل فى ضمنه أولى، ألا ترى أن سيبويه^(٢) لم يعتد بالفعل الذى هو {تَجْرِي} وحمل نصب {القَمَر} على قولك: زيدا ضربته.

ووجه الزجاج والفراء والفراسي وأبو منصور الأزهري الرفع على أن التقدير " وآية لهم القمر" لأنه قال قبلها " وآية لهم الليل"^(٣)، واكتفى كل من ابن خالويه، والعكبري بذكر أن "الرفع على الابتداء وجعل ما بعده خبرا عنه"^(٤)

فهو هنا رغم ورود القراءة بالنصب يعتمد في ترجيح الرفع وتقويته من حيث القياس على المشاكلة التي ينبغي أن تراعى في الكلام، فعطف الجملة الاسمية على الاسمية أولى من وجهة نظره التي يستند فيها إلى كلام سيبويه.^(٥)

ثم اعتمد في الوجه الثاني^(٦) في ترجيحه لقراءة الرفع على النصب على فكرة التعدي واللزوم الذي يراها كافية للتخلص من جعل الفعل قدرناه مفسرا للفعل المحذوف الذي نصب القمر، ويذهب إلى أن النصب في " والقمر " بناء على الدخول بالعطف في صلة التقدير فكأنه قال: ذلك أن قدره العزيز العليم وقدر القمر، ثم استأنف الجملة التي بعده، فهو بهذا الصنيع تخلص من فكرة الاشتغال، وجعل النصب من قبيل العطف على "التقدير"، وكأنه يريد أن يقول

(١) أمالي ابن الشجري : ٨٨/٢.

(٢) لم يذكر سيبويه آية ياسين في هذا الباب، والذي ذكرها هو السيرافي في شرحه على الكتاب، انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م، ١/٣٨٤، ٣٨٥.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣٧٨/٢، ومعاني القرآن للزجاج: ٢٨٧/٤، ومعاني القراءات : ٣٠٧/٢، والحجة للقراء السبعة: ٣٩/٦.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ص٢٩٨، والتبيان في إعراب القرآن: ١٠٨٢/٢.

(٥) أشار السيرافي إلى هذه المشاكلة في شرحه لكتاب سيبويه: ٣٨٥/١، ابن مالك في شرح التسهيل: ١٤٣/٢، ناظر الجيش في تمهيد القواعد: ٤/٢٦٨٨، وذكرها صاحب شرح المفصل بأن الغرض من

هذا الوجه " توافق الجمل وتطابقها" ٤٠٤/١.

(٦) انظر الأمالي: ٨٩/٢، وقد عبرت عن هذا الوجه بإنشائي خشية الإطالة.

طالما أن الرفع في القراءة الأولى جاء من خلال العطف والنصب في القراءة الثانية جاء من خلال العطف أيضا فالقول بالرفع أقوى من النصب.

والذي يبدو لي أن الأولى أن تحمل قراءة الرفع على مشاكلة الكلام، وقراءة النصب على الاشتغال "وقدرناه" مفسر للفعل المحذوف؛ لأن القول بالاشتغال فيه تقدير واحد وهو أن نقدر للمنصوب ناصب يفسره الذي بعده، أما إن حملنا النصب على ما قال به ابن الشجري ففيه تقديران الأول أن نحول المصدر تقدير إلى "أن والفعل" ثم بعد ذلك نقدر فعلا آخر من نفس المصدر لينصب القمر.

توجيه قراءة: «لأقسم بيوم القيامة» ١ القيامة، وقراءة: {أَوْ جَاؤُكُمْ حَصْرَةً صُدُّوهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ} ٩٠ النساء، وقراءة: {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ...} ١١ الأحزاب.

وردت هذه القراءات في سياق استكمال الحديث عن الحذف فيما لم يذكره من حروف المعاني. أما القراءة الأولى فقوله تعالى "لأقسم بيوم القيامة"، يقول فيها: "وقد جاء حذف النون وإبقاء اللام في قراءة ابن كثير: «لأقسم بيوم القيامة» وحذف النون هاهنا حسن^(١)، لأن نون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال، والله تعالى أراد الإقسام في الحال، كقولك: والله لأخرج، تريد بذلك خروجاً أنت فيه، ولو قلت: لأخرجن، أردت خروجاً متوقعا.^(٢)

ووردت القراءة في موضع آخر من الأمالي وذكر التوجيه السابق ثم أضاف وجهها جديداً وهو كونها للتأكيد، يقول فيه: "فإن اللام يجوز أن تكون التي تصحبها إحدى التونين في أكثر الأمر، وقد حكى ذلك سيبويه^(٣) وأجازه^(٤)

ويستدل برأي الزجاج على صحة ما ذهب إليه، وذلك في توجيهه للقراءة الشاذة "لأقسم بهذا البلد، قال: "وقرئت: «لأقسم بهذا البلد»، تكون اللام لام القسم، قال: وهذه القراءة قليلة بعيدة؛ لأن لام القسم لا تدخل على الفعل المستقبل إلا مع النون، تقول: لأضربن زيداً، ولا يجوز:

(١) كأن ابن الشجري أراد ان يخالف ابن جني الذي رأى أن حذف النون هنا خبيث ضعيف، انظر المحتسب: ٣٤١/٢.

(٢) أمالي ابن الشجري: ١٤١/٢، ١٤٢، وانظر أيضا مشكل إعراب القرآن لمكي: ٧٦٦/٢.

(٣) الكتاب: ج ٦٦/٣. وهذا الكلام نقله ابن الشجري عن الفارسي في الحجة: ٣٤٤/٦.

(٤) أمالي ابن الشجري: ٥٢٦/٢.

لأضرب زيدا، تريد الحال. انتهى كلامه^(١). وقوله هذا يقوى ما ذكرته من حمل {أُقْسِمُ} في قراءة ابن كثير، على أنه فعل حال لا مستقبل.^(٢)

ووافقه العكبري وابن خالويه وابن زنجلة وغيرهم ابن الشجري في توجيهه على أنها إما مراد بها التأكيد أو الحال^(٣)، وذكر السمين الحلبي فيها أربعة أوجه الأول: تخريجها على أنها لام القسم والفعل للحال مذهب الكوفيين. وأمّا البصريون فلا يُجيزون أن يقع فعل الحال جواباً للقسم، فإن ورد ما ظاهره ذلك جعل الفعل خبراً لمبتدأ مضمر، فيعود الجواب جملة اسمية قدر أحد جزأئها، وهذا عند بعضهم من ذلك، التقدير والله لأنا أقسم. الثاني: أنه فعل مستقبل، وإنما لم يؤت بنون التوكيد؛ لأن أفعال الله حق وصدق فهي غنية عن التأكيد بخلاف أفعال غيره. على أن سيوييه حكى حذف النون إلا أنه قليل، والكوفيون يجيزون ذلك من غير قلة... الثالث: أنها لام الابتداء، وليست بلام القسم. قال أبو البقاء: «نحو: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ} ١٢٤ النحل... إلخ»^(٤)

وخلاصة القول في توجيه هذه القراءة عند ابن الشجري أن اللام في لأقسم لام القسم لكن النون لم تدخل لأن الفعل يدل على الحال وليس الاستقبال، وهو بهذا يخالف ما ذهب إليه البصريون، لكن كما ذكر غيره ليس هناك ما يمنع من أن تكون لام التأكيد أو لام الابتداء.

توجيه القراءة الثانية: {أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَةٌ صُدُّوهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ}

يقول: "ومن حروف المعاني التي حذف وقدرت «قد» في قوله تعالى: {أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ} ١١١ الشعراء، أي: وقد اتبعك الأردلون، أي أنتون لك في هذه الحال؟ وإنما وجب تقدير «قد» هاهنا لأن الماضي لا يقع في موضع الحال^(٥) إلا ومعه «قد» ظاهرة أو مقدرة،

(١) معاني القرآن للزجاج: ٣٢٧/٥.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٥٢٦/٢، ٥٢٧.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٥٣/٢. وانظر: الحجة في القراءات السبع: ص ٣٥٧، ومعاني القراءات: ١٠٥/٣، وحجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م. ٧٣٥.

(٤) الدر المصون: ٥٦٣/١٠، ٥٦٤، وانظر: توضيح المقاصد: ١١٧٢/٣، ومغني اللبيب: ٧٨٩/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيلية، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م، ١١/ ٣٨٢.

(٥) هذا رأي البصريين، وخالفهم الكوفيون في ذلك. انظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦ هـ -

فالظاهرة كقولك: جاء زيد وقد أعيا، أى: معييا، والمقدرة في الآية المذكورة، ... ومثله: {أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ} قيل: معناه: قد حصرت صدورهم، ويدل على ذلك قراءة الحسن ويعقوب الحضرمي: {حَصِرَةً صُدُورُهُمْ} ...^(١)

فهو يستدل بقراءة كلمة "حصرة" منصوبة على الحال على أن القراءة الأخرى بالفعل الماضي معناها "قد" مقدرة لأن الماضي لا يقع حالا إلا ومعه قد. وهناك توجيهات أخرى نقلها عن النحاة لكن البحث معني بالقراءة لا غير.

توجيه القراءة الثالثة، قوله تعالى: {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ...} بالرفع.

وردت هذه القراءة هي الأخرى في سياق الحديث عن الحذف الواقع في حروف المعاني وتحدث عن العوامل في الفعل، يقول: "وأما العوامل في الفعل، فمنها «أن» المصدرية... وحتى التي بمعنى إلى".^(٢)

ثم تناول أداة النصب "حتى" بقوله: "فإن كان الفعل بعد «حتى» حالا، رفعته، لأن العوامل لا تعمل في الفعل الحاضر، وعلى هذا مثل النحويون رفعه بقولهم: سرت حتى أدخلها، إذا قلت هذا وأنت في الدخول... وعلى هذا قراءة من قرأ: {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} رفعا، معناه: حتى قال".^(٣) فرفع الفعل المضارع بعد حتى على إرادة حكاية حال قد مضت.

وقال الفارسي في الحجة: "وأما قراءة من قرأ: حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولَ بالرفع، فالفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعا لا يكون إلا فعل حال، ويجيء أيضا على ضربين: أحدهما: أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي بعد حتى قد مضى، والفعل المسبب لم يمض، مثال ذلك قولهم: «مرض حتى لا يرجونه» و: «شربت الإبل حتى يجيء البعير يجز بطنه». وتتجه على هذا الوجه الآية، كأن المعنى: وزلزلا فيما مضى، حتى إن الرسول يقول الآن: متى نصر الله، وحكى الحال التي كانوا

١٩٨٦م. ص ٣٨٦ وما بعدها، والإنصاف في مسائل الخلاف: بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي

البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ١/٢٠٥ وما بعدها.

(١) أمالي ابن الشجري: ١٤٦/٢. واستدل السمين الحلبي أيضا بهذه القراءة ليؤكد بها أن جملة "حصرت صدورهم" حال. انظر الدر المصون: ٦٨/٤.

(٢) السابق: ١٤٧/٢.

(٣) السابق: ١٤٩/٢.

عليها... والوجه الآخر من وجهي الرفع: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا، نحو: سرت حتى أدخلها، فالدخول متصلٌ بالسَّير بلا فصل بينهما، كما كان في الوجه الأول بينهما فصلٌ. والحال في هذا الوجه أيضاً محكيّة، كما كانت محكيّة في الوجه الآخر، ألا ترى أنّ ما مضى لا يكون حالاً؟. وحتى إذا رفع الفعل بعدها، حرفٌ؛ يصرف الكلام بعدها إلى الابتداء، وليست العاطفة ولا الجارّة، وهي - إذا انتصب الفعل بعدها - الجارّة للاسم، وينتصب الفعل بعدها بإضمار أن، كما ينتصب بعد اللام بإضمارها. ^(١)، وعلى هذا يوجد اتفاق بين النحاة على أن من رفع "يقول" للدلالة على المضي.

توجيه قراءة: {عَزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ} ٣٠ التوبة، {قل هو الله أحد. اللهُ الصَّمَدُ}. ١، ٢ الإخلاص.

وردت هاتان القراءتان في سياق الحديث عن حذف الحروف التي من ذوات الكلم، وذكر منها التنوين، يقول عن الأولى: "ومن قرأ {عَزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ} بحذف التنوين احتمال وجهين، أحدهما: أن يكون «عزير» خبر مبتدأ محذوف، و «ابن» صفة، فيجب بذلك حذف التنوين، ويكون المبتدأ فيما قدره أبو علي: صاحبنا أو نسيبنا أو نبينا عزير بن الله، والوجه الآخر: أن لا يقدر مبتدأ بل يكون «عزير» هو المبتدأ، و «ابن» خبره، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فتتفق القراءتان على هذا التقدير. ^(٢)

ولقد تبعت أقوال النحاة وآراءهم في جواز حذف التنوين من عدمه فوجدتها على النحو الذي أشار إليه ابن الشجري في الوجهين السابقين، وإن كان بعضهم أضاف وجوها وعدلا أخرى سوف أذكرها بعد تناول كلام النحاة وملخصه على النحو التالي:

يتفق جميع النحاة على أن الأصل في هذا التركيب ثبوت التنوين وهو الأجود ^(٣)، وأن حذف التنوين منهم من وصفه بأنه رديء ^(٤) ومنهم من وصفه بأنه ضعيف ^(١)، ومنهم من أشار إلى أنه في هذا المكان "ربما حذف" ^(٢) أي بقلة، لكن السؤال لماذا قال النحاة هذا الكلام؟.

(١) الحجة للقراء السبعة: ٣٠٦/٢، ٣٠٧، وانظر حجة القراءات لابن زنجلة: ص ١٣٢، ١٣١. وانظر قريبا من

ذلك: معاني القرآن للزجاج: ٢٨٦/١.

(٢) أمالي ابن الشجري: ١٦١/٢، ١٦٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٤٢/٢.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ٣٥٦/١.

والإجابة تتلخص في أن حذف التنوين فيما لا يستغني فيه الاسم عن الابن لا يجوز لأن الكلام ناقص أو غير تام^(٣)، في حين أننا نجد هناك اتفاقاً بينهم في حذف التنوين في الصفة نحو: جاءني زيد بن عمرو^(٤) وأصبح إثبات التنوين في مثل هذا على حد تعبير قولهم من الأصول المرفوضة^(٥)، و" متى وقع الابن صفة بين علمين غير موصولٍ بينه وبين موصوفه حذفت ألفه خطأ وتنوينه لفظاً ولا تثبت إلا ضرورة"^(٦)، وعللوا ذلك بأن الصفة والموصوف كالكلمة الواحدة أو كالاسم الواحد^(٧) ولأجل هذا كله وجهوا قراءة " عزير بن الله " على النحو الآتي:

١- إما على حذف المبتدأ وعزير خبر، وإما على حذف الخبر وعزير مبتدأ وفي كلا الوجهين " ابن " صفة، وحذف التنوين هنا جائز كما ذكروا منذ قليل، وعلى حد تعبير قول أحدهم إن هذا هو أحسن الأقوال.^(٨)

٢- كذلك من قالوا بأن كلمة " ابن " خبر عللوا حذف التنوين المخالف بأنه لالتقاء الساكنين^(٩)، وهو حرف إعراب مشبه للواو والياء والألف فكما يسقطن إذا سكتن وسكن ما بعدهن كذلك يسقط التنوين إذا سكن وأتى بعده ساكن.^(١٠)

٣- منهم من قال بأن حذف التنوين راجع إلى أن كلمة " عزير " اسم أعجمي فيمنع من الصرف للعلمية والعجمة، ولكن هذا الوجه ضعيف؛ لأن عزيرا ونحوه ينصرف عجمياً

-
- (١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٤٢/٢.
- (٢) معاني القرآن للقرطبي: ٤٣١/١، ٤٣٢. ونقل عنه ذلك أبو منصور في معاني القراءات ٤٥٠/١، ٤٥١.
- (٣) معاني القرآن للأخفش: ٣٥٦/١، وانظر: معاني القرآن للقرطبي: ٤٣١/١، ٤٣٢.
- (٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٤٢/٢.
- (٥) الحجة للقراء السبعة: ١٦٨/٤.
- (٦) الدر المصون: ٣٨، ٣٩.
- (٧) انظر: الحجة للقراء السبعة: ١٨٠/٤، ١٨١، مشكل إعراب القرآن: ٣٢٦/١، ٣٢٧، التبيان في إعراب القرآن: ٦٤٠/٢، وانظر: التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، ١٤/٤، ١٥.
- (٨) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج ٤٤٢/٢، إعراب القرآن للنحاس: ج ١١٥/٢.
- (٩) كل المصادر السابقة ذكرت هذه العلة راجع الصفحات نفسها.
- (١٠) حجة القراءات لابن زنجلة: ص ٣١٧.

كان أو عربياً^(١)، أو " لأنه عربي عند أكثر الناس، ومكبره ينصرف لسكون أوسطه، فصرفه
فصرفه في التصغير أولى"^(٢)

٤ - أن كلمة "ابن" بدل من عزيز أو عطف بيان.^(٣)

القراءة الثانية من حذف التنوين قوله تعالى: {أَحَدُ. اللهُ الصَّمَدُ}.

ومن حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ما روى عن أبي عمرو، في بعض طرقه: {أَحَدُ. اللهُ
الصَّمَدُ} وحذفه على هذا الوجه متسع في الشعر...^(٤).

نلاحظ في كلام ابن الشجري شيئين أولهما: أن سبب هذا الحذف هو التقاء الساكنين،
وهذه العلة نص عليها جميع من تناولوا القراءة بالتوجيه^(٥)، وثانيهما: ذكره أن حذفه على هذا
الوجه متسع في الشعر، وهذا القول منه يوحي بأنه ليس قياساً، ولذا ذكر الفراء أن " النون نون
الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت وكذلك إذا استقبلها ساكن، فربما حذفت وليس
بالوجه"^(٦)، وقال النحاس: "... والأجود تحريك التنوين لالتقاء الساكنين؛ لأنه علامة فحذفه
قيح..."^(٧)، وذكر أبو منصور الأزهري أن هذا الحرف شاذ.^(٨)

ولعل هذا كله جعل ابن مالك في شرح الكافية يعقد مقارنة بين حذف التنوين في قراءة"
عزيز بن " التي تناولتها منذ قليل، وبين قراءة " أحدُ الله " ويرى أن حذفه في الأولى أولى من
الثانية، ويذكر أسبابا ثلاثة هي:

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة: ج٤/١٨٠، ١٨١، إعراب القرآن للنحاس: ج٢/١١٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ج٢/٦٤٠.

(٣) المرجع السابق الصفحة نفسها، وانظر: الدر المصون: ج٦/٣٨، ٣٩.

(٤) أمالي ابن الشجري: ١٦١/٢، ١٦٢. وهذا الطريق هو طريق هارون عن أبي عمرو، انظر: كتاب
السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق د: شوقي ضيف: دار المعارف - مصر، ط٢،
١٤٠٠هـ. ٧٠١.

(٥) انظر على سبيل المثال: الكتاب لسبويه: ١٥٢/٤، والمقتضب للمبرد: ٣١٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:
يعيش: ٣٣٤/١، ١٦٠/٥، ومعاني القرآن للزجاج: ج٢/٤٤٢، ٣٧٧/٥، ومعاني القرآن للفراء: ٤٣٢/١،
٣٠٠/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٠/٢، ١٩٥/٥، ومعاني القراءات: ١٧٢/٣، والحجة للقراء السبعة:
١٨/٤، ٢٣٨/٦، ٤٥٥/٦، وحجة القراءات: ٣١٨، ٣٤٥، والتبيان في إعراب القرآن: ١٣٠٩/٢.

(٦) معاني القرآن: ٣٠٠/٣.

(٧) إعراب القرآن للنحاس: ١٩٥/٥.

(٨) معاني القراءات: ١٧٢/٣.

أحدها: أن اتصال «عزير» بابن لأنهما جزءا جملة واحدة ألزم من اتصال «أحد» بالله لأنهما من جملتين. ثانيها: أن حذف تنوين «عزير» في الإخبار عنه بابن شبيه بحذفه في النعت به بخلاف حذف تنوين أحد. ثالثها: أن حذف تنوين «عزير» تخلص من ثقل لا يلزم مثله من ثبوت تنوين أحد، وذلك أن تنوين «عزير» إذا لم يحذف تحرك لالتقاء الساكنين فيلزم من تحريكه وقوع كسرة بين ضمتين أولاهما في حرف تكرر قبله ياء ساكنة، ولا يلزم ذلك، ولا قريب منه إذا لم يحذف تنوين «أحد» فكان حذف تنوين «عزير» أحسن، وأولى.^(١)

توجيه قراءة: {ولا تقل لهما أف}، وقراءة {ولا تقل لهما أف} ٢٣ الإسراء.

وفي سياق الحديث عن حذف المثلين يتناول لفظه "أف" فيقول: "ومثله في حذف أحد مثليه، قولهم في التضجر: أف، خففها بعض العرب، وأسكنوا فاءها، قال أبو الفتح عثمان^(٢): فيها ثمانى لغات: أفّ وأفّ وأفّ وأفّ وأفّ وأفّ وأفّ وأفّ، خفيفة، وأفى ممال، مثل خبلى... ومن قال: أفّ، فكسر، حرّكه بأصل حركة التقاء الساكنين. ومن قال: أفّ، ففتح، اختار الفتحة لثقل التضعيف، كما قالوا: ربّ وثمّ. ومن قال: أفّ، أتبع الضمّ الضمّ على لغة من قال: شدّ ومُدّ. ومن نونه أراد به التنكير، لأنّ تنوين هذا الضرب علم للتكثير... وقد قرئ بالوجهين، فالتنوين قرأ به مع الكسر نافع وحفص، وقرأه الباقون بغير تنوين، إلا أن ابن كثير اختصّ بالفتح، والباقون بالكسر.^(٣)

عند تحليل ما ذكره ابن الشجري في النص السابق نجد أنه: بداية نقل عن ابن جني أن كلمة "أف" فيها ثمانى لغات، وهذا الأمر مختلف فيه بين النحاة، فمنهم من قال ست، ومنهم من جعلها سبعا، ومنهم من قال ثمان كما ذكر ابن الشجري، حتى أوصلها أحدهم إلى أربعين لغة على حد تعبير

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ٣/١٣٠٠، ١٣٠١، وانظر: تمهيد القواعد ج٧/٣٥٥٢.

(٢) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بطلب، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م. ص٤٣٧. وانظر: المحتسب: ١٨/٢.

(٣) انظر من قال بهذه الأعداد على الترتيب المشار إليه: معاني القرآن للفراء ١٢١/٢، وانظر: معاني القراءات ج٢/٩١، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٢٣٤، شرح التصريح ج١/٣٨، ٣٩، ونقل ذلك عن أبي حيان في: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٩.

صاحب شرح التصريح. ^(١) وكلها بمعنى التضجر ، ثم وجه ابن الشجري اللغات التي نقلها كلها ، ما ذكر منها في القرآن وما لم يُذكر، وهو تابع لما قال به سابقوه من النحاة في التوجيه والتعليل.

والذي يهمننا من هذه اللغات ما ورد في القرآن مخالفاً لحفص، وهما قراءتا التشديد مع الفتح والكسر، وكل منهما إنّما هو لالتقاء الساكنين ، لكن الأولى " أفّ " اختير فيها الفتح لخفة الفتحة وثقل التضعيف، والثانية: " أفّ " ووجهها جاءت على أصل التقاء الساكنين ^(٢)

توجيه قراءة {.. فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ} ٦٥ الواقعة ، و {.. وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا} ٩٧ طه، ^(٣)

الحذف بغير عوض:

ذكر ابن الشجري هاتين القراءتين متلازمتين في المرة الأولى في سياق التحليل الصرفي لقول الشاعر:

غداة ظفت علماء بكر بن وائل ... وعجنا صدور الخيل نحو تميم

وقال بأن الأصل: على الماء، والسبب في هذا الحذف كراهية اجتماع المثلين فحذفوا الأول، ثم ذكر: "ونظير هذا الحذف في الكلمة الواحدة قولهم في ظَلَلْتْ وَمَسِسْتْ: ظَلَّتْ وَمَسَّتْ، ومنهم من يسقط حركة ما قبل المحذوف ويلقى حركة المحذوف عليه، فيقول: ظَلَّتْ وَمَسَّتْ، يحركّ الظاء والميم بكسرة اللام والسين، وقرأ قوم: { فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ } و {إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا} ... ^(٤)

كما وردت هذه القراءة مرة ثانية في سياق الحديث عن حذف ضروب من الحروف التي من ذوات الكلم. يقول فيه: " فأما مضاعف الفعل، فمنه ما حذفوا منه أحد المثليين، بغير عوض،

(١) أمالي ابن الشجري : ١٧٥/٢ ، ١٧٦ .

(٢) انظر هذه التوجيهات: معاني القرآن للفراء ١٢١/٢، وانظر: معاني القراءات ٩١/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٣٤/٣، إعراب القرآن للنحاس: ٧٢/٢، ٥٣/٣، الحجة في القراءات السبع: ٢١٥، الحجة للقراء السبعة: ٩٤/٥، ٩٥، ١٨٥/٦، ١٨٦. والمحتسب: ١٨/٢، حجة القراءات ٣٩٩، ٤٠٠ .

(٣) هذه القراءة وردت أول مرة في الجزء الأول ١٤٦/١، ولكنني أجلت تناولها هناك حتى تكون هي والموضع الثاني ١٧٢/٢، مع قراءة " وإذا الرسل وقتت " وقراءة " من إعاء أخيه؛ لأنها جميعاً تتعلق بباب واحد من أبواب الصرف وهو الحذف بعوض وبغير عوض، ولذا فقد خالفت الترتيب لأجل ذلك.

(٤) أمالي ابن الشجري : ١٤٥/١، ١٤٦ .

ومنه ما وقع الحذف منه بعوض، فالمحذوف بغير عوض: اللام من ظَلَلْتُ، والسين من مَسَسْتُ وأَحَسَسْتُ، فقالوا: ظَلَّتْ ومَسَّتْ وأَحَسَّتْ، نقلوا فتحة السين إلى الحاء، ثم حذفوها... وفي التنزيل: {وَأُنظِرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا} ومنهم من يلقي كسرة اللام على الظاء، ثم يحذفها، فيقول: ظَلَّتْ، وقد قرأ به بعض أصحاب الشواذ^(١)

فهو هنا يتحدث عن صور من الاستعمال اللغوي التي وقع فيها الحذف بغير عوض في الحروف المتماثلة، وهذا النوع من الحذف كما ذكر سيبويه وغيره من النحاة حذف شاذ^(٢)، ومنهم من ذكر أنه مطرد وهو الشلوبيين^(٣)، وذكر بعضهم أنه لغة سليم^(٤)

ويبدو من كلام ابن الشجري أن لدينا ثلاثة استعمالات الأول هو الأصل والمتمثل في الإتمام في " ظَلَلْتُ "، وهو لغة أكثر العرب كما نص ابن عقيل، والأشموني^(٥)، ونتج عنه استعمالان آخران، وتوجيه الاستعمالين كما هو واضح من كلامه وكلام غيره، أن: " من فتح فالأصل فيها ظَلَلْتُ، ولكن اللام حُدِفَتْ لثقل التضعيف والكسر، وبقيت الظاء على فتحها. ومن قرأ ظَلَّتْ - بالكسر - ألقى كسرة اللام على الظاء.^(٦)

وتعليل هذا النوع من الحذف أنه لما اجتمع المثالان في كلمة واحدة، وتعدّر الإدغام لسكون الثاني منهما، ولم يمكن تحريكه لاتصال الضمير به، حذفوا الأول منهما حذفاً على غير قياس، وهو الحرف المتحرك. وإنما حذفوا المتحرك، دون الساكن، لأنهم لو حذفوا الثاني،

(١) أمالي ابن الشجري: ١٧٢ / ٢.

(٢) كتاب سيبويه: ٢٢/٤، الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، مصورة عن دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ: ١٩٥٢م، ٤٣٨/٢، ٤٣٩، وشرح التصريح: ٧٥٤/٢.

(٣) توضيح المقاصد: ١٦٣٦/٣، شرح التصريح: ٧٥٤/٢، همع الهوامع: ٤٦٥/٣

(٤) تمهيد القواعد: ٤٦٧٧/٩. ونقل ناظر الجيش كلام أبي حيان في تعليقه على ابن مالك، يقول: " ولكن المصنف نقل: أن ذلك لغة سليم، وهو كثير الاطلاع ثقة فيما ينقله."

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م. ٢٧٣/٤. وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن عيسى الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. ١٥٣/٤. همع الهوامع: ٤٦٥/٣.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٧٥/٣، معاني القرآن للفراء: ١٩٠/٢، شرح ابن عقيل: ٢٤٦/٤.

لاحتاجوا إلى تسكين الأول، إذ كانت التاء التي هي للفاعل تُسكِن ما قبلها، فكان يؤدي ذلك إلى تكثير التغييرات.^(١)

توجيه قراءة: {وَإِذَا الرُّسُلُ وُفِّتَتْ} ١١١ المرسلات، وقراءة: «إن يدعون من دونه إلاَّ أُنثًا» ١١٧ النساء. وقراءة: «ثم استخرجها من إعاء أخيه» ٧٦ يوسف.

هذه القراءات الثلاث وردت في سياق الحديث عن "حذف حروف المعاني المضاعفة، وغير ذلك، مما اقتضاه الكلام"^(٢)، وكان قد تكلم عن الحذف بغير عوض فيما سبق، وهو الآن يعرض للحذف بعوض، ومن ذلك حذف الواو الواقعة فاء، وتعويضها بالهمزة إذا كانت مضمومة، أو مكسورة.

أولا الواو المضمومة:

يقول: "ومن الواوات التي حذفوها وعوّضوا منها همزة: كلّ واو وقعت مضمومة أولا، وذلك على ضربين: لازم وغير لازم، فغير اللازم يكون في الاسم والفعل، فالاسم نحو: وُجُوه وُوقُوف وُوعُود وُوحُول، والفعل نحو: وُعد وُوزن وُوقِف وُوقَّت، تقول على طريق الاستحسان: أُجُوه وأُقُوف وأُعُود وأُحُول، وأُعد وأُزن وأُقف وأُقت، كما قرأ القراء: {وَإِذَا الرُّسُلُ أُقَّتَتْ} وانفرد أبو عمرو بالواو، وقرأ بعض أصحاب الشواذ: «إن يدعون من دونه إلاَّ أُنثًا» أراد: وُنثًا، جمع وُنثٍ، جَمَعَهُ على فُعل، على سبيل الشذوذ، كقولهم في جمع أسد: أُسد. وإنما أبدل الهمزة من هذه الواو من أبدلها من العرب، لأنهم نزلوا الضمة منزلة الواو، فكأنه اجتمع واوان، ففروا لذلك إلى الهمزة..."^(٣)

نلاحظ أن ابن الشجري في حديثه عن الواو المضمومة وإبدالها بالهمزة قد استشهد بقراءة جميع القراء غير أبي عمرو التي تؤكد إبدال الهمزة من الواو المضمومة، وأتى بما يدعمها من الشواذ، وهي قراءة "أُنثًا" بدلا من "وُنثًا" ولما كان هذا الإبدال غير لازم وإنما هو على سبيل الاستحسان من

(١) شرح المفصل: ٥/٥٦١. وانظر قريبا من ذلك: الكتاب لسبويه: ٤/٤٨٢، ٤٨٤.
(٢) قد يفهم من كلامي هذا أن القراءة واردة في الحديث عن حروف المعاني ولكنني أقصد أنها وردت في المجلس الذي تكلم فيه عن هذه الحروف وغيرها، ويبدل على ذلك قوله "وغير ذلك مما اقتضاه الكلام".
(٣) أمالي ابن الشجري: ٢/١٨٧، ١٨٨. وهذه القراءة ذكرها سبويه في الكتاب وقال: بلغنا أنها قراءة، انظر الكتاب: ٣/٥٧١، ونسبها الفراء والنحاس إلى ابن عباس: معاني القرآن للفراء: ١/٢٨٨، إعراب القرآن للنحاس: ٢/١٩٢، ونسبت في شرح المفصل إلى عطاء بن أبي رباح: انظر: ٣/٢٣٩.

العرب فقد ذكر ما جاء بالواو على الأصل لأنه من الوقت،^(١) ولم يبدل، وبمثله قراءة أبي عمر البصري، والذي قرأ " وُقَّتت ". ثم علل هذا الإبدال بأن الضمة عند العرب بمنزلة الواو فلما حدث اجتماعهما صارا بمنزلة الواوين ففروا إلى الهمزة طلبا للخفة. " فانضمام الواو أمرٌ يُجَوِّز الهمزة، ولا يُوجِبها ".^(٢)

ثانيا الواو المكسورة:

يقول ابن الشجري: " فإن كانت الواو الواقعة أولا مكسورة، كواو وشاح ووكاف ووسادة، جاز همزها، وهو أقل من همز المضمومة؛ لأن الكسرة دون الضمة في الثقل، فمن النحويين من يقصر ذلك على المسموع، ومنهم من يجعله مقيسا على همز المضمومة، لأن الكسرة أخت الضمة في الثقل، ألا ترى أنهم جعلوا حكمها حكم الضمة، في استئغالها على ياء المنقوص، ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير: «ثم استخرجها من إعاء أخيه».^(٣)

فابن الشجري هنا يذكر قراءة سعيد بن جبير^(٤) الشاذة ليؤكد بها إبدال الواو المكسورة إلى همزة كما في كلمة "إعاء" التي أصلها "وعاء"، ويقيسها على المضمومة وإن كان هذا الإبدال قليلا إذا ما قورن بنظيرتها، وذكر أبو حيان أن: " ذَلِكَ مُطَرِّدٌ فِي لُغَةِ هَذَا، يُبَدِّلُونَ مِنَ الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ الْوَاقِعَةِ أَوْلَا هَمْزَةً"^(٥)

(١) انظر: المقتضب: ٩٣/١، معاني القرآن للزجاج: ٥/٢٦٦. وإعراب القرآن للنحاس: ٣/٢٤٣، معاني

القراءات للأزهري: ٣/١١٣، التبيان في إعراب القرآن: ٥٨/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/١٩٠. الاقتراح في أصول النحو: ٢٤١.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٢/١٨٩. وانظر القراءة ونسبتها إلى ابن جبير في الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦. ٢٢١، وشرح التصريف للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البيهقي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م. ص. وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/٣٥٧، والمحرر الوجيز: ٣/٢٦٥.

(٤) نسب النحاس القراءة إلى الحسن وقال هي لغة هذيل: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٢١٠، ونسبت إلى أبي وابن جبير في شرح الأشموني: ٤/٩٧، وانظر: الكناش في النحو والصرف، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م. ١/٢٢٣.

(٥) البحر المحيط: ٦/٣٠٦، الدر المصون: ٦/٥٣٢.

ويعلل ابن عصفور في الممتع هذا الإبدال بشكل أوضح فيقول: "وإنما فعلت ذلك، لنقل الضمّة والكسرة في الواو. وذلك أنّ الضمّة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء. فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع واوان. وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك ياء وواو. فكما أنّ اجتماع الواوين، والياء والواو، مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمّة، والواو والكسرة.^(١)

توجيه القراءات: {قَدْ فَلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} ١ المؤمنون، و {وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ} ١١٠ آل عمران، و {يريد أن يخرجكم من رضيعكم} ١١٠ الأعراف، و {وبالآخرة هم يوقنون} ٤ البقرة، و {عادلولي} ٥٠ النجم.

وردت هذه القراءات في سياق الحديث عن حذف الهمزة، فالقراءة الأولى والثانية تتبعان الهمزة الزائدة، يقول فيها: "وقد حذفت الهمزة حذفاً مطّرداً، زائدة وأصلية، وذلك إذا وقعت بعد حرف ساكن، فأهل التخفيف يلقون حركتها على الساكن، فالزائدة كهمزة أفعال، نحو أحسن وأكرم، تقول: قد حُست إليك، وقد كُرمت، كقراءة من قرأ: «قَدْ فَلَحَ الْمُؤْمِنُونَ»، {وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ}.

أما القراءات الأخرى فتخص حذف الهمزة الأصلية، يقول فيها: "فأما الأصلية فيقع بها الحذف فاء وعينا ولاما، فالفاء كهمزة أب وأرض، تقول: من بُوك؟ وكم رضيعك جريباً؟ ومثله في التنزيل: «يريد أن يخرجكم من رضيعكم»، «وبالآخرة هم يوقنون» ومنه قراءة من قرأ: «عادلولي» الأصل: عَادِنِ الْأُولَى، فألقى ضمة أولى، وهى فعلى كحُبلى، على لام التعريف، ثم حذفت، فاجتمع متقاربان، النون المسماة تنوينا، واللام، فأدغم التنوين في اللام.^(٢)

نلاحظ هنا أنه لم يذكر من قرأ بهذه القراءة وهو ورش عن نافع باستثناء قراءة "عادلولي" فقد وافقه أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب، لكنه ذكر أن علة هذا الحذف هي التخفيف، وهذا التخفيف الواقع في الهمز راجع كما يقول مكّي بن أبي طالب إلى "بعد مخرجها، وصعوبة اللفظ

(١) الممتع في التصريف: ص ٢٢١، ٢٢٢، وانظر: الدر المصون: ٢٨٦/٦.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢١٣/٢، ٢١٤. وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١٤١٦ هـ ١٩٩٥م، ٤٤٥/٢، الكناش في النحو والصرف: ج ٢/١٧٥، وانظر قريبا من ذلك في توجيه "عادلولي" معاني القرآن: ١٠٢/٣، معاني القرآن للزجاج: ٧٧/٥، الحجة في القراءات السبع: ٣٧٧، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٨/٥.

بها، فلما كثرت في الكلام، وأمكن أن تلقى حركتها على ما قبلها فتقوم حركتها مقامها، وتذهب صعوبة لفظها، أثر ذلك ورش مع روايته ذلك عن أئمتهم...^(١)، و " الاختيار في باب نقل الحركة الهمز وترك الحركة؛ لأنه الأصل ولأن القراء أجمعوا على ذلك، ولأن نافعاً عند جميع الرواة عنه، لا ينقل الحركة، إنما رواها عنه ورش وحده، ولأن الهمز لازم في الابتداء فإجراؤه الوصل على الوقف أحسن من مخالفته...^(٢)

توجيه قراءة: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أُجْمَعُونَ} ١٦١ البقرة.

وردت هذه القراءة الشاذة في سياق تدعيم وتأكيد الوجه النحوي الذي يراه في قول الشاعر:

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالنَّهْأ ... مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، أن ارتفاع «الفضل» على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشاً، وإنما الفضل نعت للهلوك على المعنى، لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشى إليها... ومثل ذلك في العطف قراءة الحسن: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أُجْمَعُونَ} عطف الملائكة والناس على اسم الله، على المعنى، لأن التقدير: عليهم أن لعنهم الله.^(٣)

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٤هـ: ١٩٨٤م، ١/٨٩، وانظر: التبصرة في القراءات السبع: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية بالهند، ط ٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م. نص ٣٧٠ وذكر ابن الجزري أنه لغة لبعض العرب اختص بروايته ورش. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه فضيلة الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د:ت. ٤٠٨/١.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات: ٩٣/١.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٢/٢٢٢، وانظر التوجيه بالحمل على المحل أيضا: مشكل إعراب القرآن: ١١٥/١، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٣٢، شرح التسهيل: ٣/١٢٠، تمهيد القواعد: ٦/٢٨٥١. وقال أبو زكريا الفراء عن قراءة الحسن هذه: «وهو جائز في العربية، وإن كان مخالفاً للكتاب» أي رسم المصحف. معاني القرآن ١/٩٦، وقال أبو إسحاق الزجاج: «وهو جيد في العربية إلا أنى أكرهه لمخالفته المصحف، والقراءة إنما ينبغي أن يلزم فيها السنة، ولزوم السنة فيها أقوى عند أهل العربية؛ لأن الإجماع في القراءة إنما يقع على الشيء الجيد البالغ». معاني القرآن ١/٢٣٦. الكشف: ٢٠٩/١.

هذا، وقد ذهب ابن جني في تقدير الرفع إلى غير هذا، قال: «هذا عندنا مرفوع بفعل مضمّر يدلّ عليه قوله سبحانه: فَلَعْنَةُ اللَّهِ أَي وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون؛ لأنه إذا قال: عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ فكأنه قال: يلعنهم الله»^(١)

أما أبو حيان فقد اعترض على توجيه ابن الشجري، ووافق ابن جني على الوجه السابق، وأضاف وجهين آخرين، يقول: "وَحَرَجَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ جَمِيعُ مَنْ وَقَفْنَا عَلَى كَلَامِهِ مِنَ الْمُعْرَبِينَ وَالْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ اللَّهِ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَقَدَّرُوهُ: أَنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ، أَوْ: أَنْ يَلْعَنَهُمُ اللَّهُ. وَهَذَا الَّذِي جَوَّزُوهُ لَيْسَ بِجَائِزٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ، مِنْ أَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ طَالِبٌ وَمَحْرُزٌ لِلْمَوْضِعِ لَا يَتَغَيَّرُ... وَتَنَحَّرَجُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى وُجُوهِ غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرُوهُ. أَوْلَاهَا: أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٍ لَمَّا لَمْ يُمْكِنِ الْعَطْفُ، التَّقْدِيرُ: وَتَلْعَنُهُمُ الْمَلَائِكَةُ، كَمَا خَرَجَ سَبِيؤُهُ فِي: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ وَعَمْرًا: أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٍ: وَيَضْرِبُ عَمْرًا. الثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى لَعْنَةِ اللَّهِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي لَعْنَةُ اللَّهِ وَلَعْنَةُ الْمَلَائِكَةِ، فَلَمَّا حُذِفَ الْمُضَافُ أُعْرِبَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِإِعْرَابِهِ نَحْو: وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ . الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً حَذْفَ خَبْرُهُ لِقَوْلِهِ الْمَعْنَى، أَي وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ يَلْعَنُونَهُمْ."^(٢)

وأرى أن ما ذهب إليه أبو حيان أصوب وأسهل مما قاله ابن الشجري وغيره لأن الوجوه التي ذكرها لها ما يؤيدها في العربية من حيث الكثرة التي تجعل منها قواعد منضبطة، أما الحمل على الموضع ففيه خلاف كما ذكرت من قبل، كما أنه يعد من الجوانب الفلسفية في النحو العربي التي لا ينبغي الركون إليها إلا إذا لم نجد وجهها من الوجوه التي تساير روح العربية.

توجيه قراءة «نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق» ١٣٣ البقرة.

وردت هذه القراءة في سياق الحديث عن حذف اللام يقول: "وأما قول الآخر، وهو من أبيات الكتاب:

فقلنا أسلموا إنا أخوكم ... فقد برئت من الإحن الصدور

(١) المحتسب ١/ ١١٦.

(٢) البحر المحيط: ٢/ ٧٢، ٧٣، ونقل هذه الأوجه جميعا الدمياطي في: إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٤٢٣، ٤٢٤.

ف قيل فيه: إنه وضع الواحد موضع الجمع... وقيل: إنه جمع أخ، كجمع أب على الأبين، وحذف النون من «أخون» للإضافة، ومن قال: الأبون والأخون، قال في الشنية: الأبان والأخان، فلم يرد اللام في الشنية، كما لم يردّها في الجمع، فالياء التي قبل ياء المتكلم في قوله: أبى، ياء الجمع التي في أبين، لا لام أب، فوزن أبى: فعى، لا فعلى، وعلى هذا الجمع حملت قراءة من قرأ «نعبد إلهك وإله أبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق» ليكون يازاء {آبَائِكَ} في القراءة الأخرى. (١)

فهو هنا يستدل بالقراءة الشاذة على وجه من الوجوه التي يمكن حمل كلمة "أخوكم" الواردة في بيت الشعر عليه وهو جمع أب على أبين، وأخ على أخين. ويبدو من كلامة أنه وجّه القراءة على الوجهين، أي على أنها من باب جمع التصحيح لكلمة أب، أو على أنها من باب استعمال المفرد بمعنى الجمع، والدليل على ذلك قوله: ليكون يازاء الجمع في آبائك وهذا الكلام يشبه كلام ابن جنبي في المحتسب، الذي جمع بين الوجهين على أن أحدهما هو الطريق المؤدية للوجه الآخر يقول: "قال أبو الفتح: قول ابن مجاهد بالتوحيد لا وجه له؛ وذلك أن أكثر القراءة: {وَالْإِلَهَ آبَائِكَ} جمعًا كما ترى، فإذا كان أبائك واحدًا كان مخالفاً لقراءة الجماعة؛ فتحتمل حينئذ إلى أن يكون أبائك هنا واحدًا في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعًا كان كقراءة الجماعة، ولم يحتج فيه إلى التأول لوقوع الواحد موقع الجماعة، وطريق ذلك أن يكون "أبيك" جمع أب على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار؛ أي: آباء أحرار، وقد اتسع ذلك عنهم. ومن أبيات الكتاب:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا ... بَكَّيْنِ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَيْنِ

... ويؤكد أن المراد به الجماعة ما جاء بعده من قوله: {إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ} فأبدل الجماعة من أبائك، فهو جماعة لا محالة؛ لاستحالة إبدال الأكثر من الأقل؛ فيصير قوله تعالى: "واله أبائك" كقوله: واله ذوبك، هذا هو الوجه، وعليه فليكن العمل. (٢)

والذي ينبي علي هذا الخلاف من عمل هو كيفية إعراب هذه الأسماء على الوجهين، وقد أفاض العكبري في ذلك، يقول: "فَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يَقْصَدُ جَمْعَ التَّصْحِيحِ تَكُونُ الْأَسْمَاءُ بَعْدَهَا

(١) أمالي ابن الشجري : ٢٣٦/٢، ٢٣٧.

(٢) المحتسب: ١١٢/١، ١١٣، وانظر: التبيين في إعراب القرآن: ١١٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٢/١.

بَدَلًا أَيْضًا، في حين أنها على قراءة الأفراد مراد به الجمع يُكُونُ إِبْرَاهِيمُ بَدَلًا مِنْهُ، وَإِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ عَطْفًا عَلَى أَبِيكَ، تَقْدِيرُهُ: وَاللَّهُ إِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ. (١) ووافقته مكي في ذلك وأضاف أن أن يكون إبراهيم على قراءة جمع التصحيح منصوبا بإضمار أعني ثم يعطف ما بعده عليه. (٢)

توجيه قراءة {رَبِّي أَكْرَمَنُ} و {رَبِّي أَهَانَنُ} {١٥، ١٦ الفجر.

وردت هاتان القراءتان في حديثه عن حذف اللام على الشذوذ وقياس النظير على النظير يقول: "واختلفوا في الوقف على الاسم المنقوص، المرفوع والمجرور، إذا كان فيه لام التعريف، فأثبتها بعضهم، وحذفها آخرون... ونظير حذف هذه الياء يقصد ياء الاسم المنقوص إذا سكنت حذف ياء المتكلم في الوقف، كقراءة من قرأ: {رَبِّي أَكْرَمَنُ} و {رَبِّي أَهَانَنُ}، وكقول الأعرشي:

ومن شائئ كلسف وجهه ... إذا ما انتسبت له أنكرن (٣)

ونلاحظ في كلام ابن الشجري أنه يقيس الحذف في هذين الفعلين على حذف ياء الاسم المنقوص، كما يتبين أن الخلاف في إثبات الياء وحذفها يدل على أن الوجهين جائزان، ودل على ذلك كلام النحاة، ولكن هناك مواطن لاستحسان الحذف، يقول الزجاج: "وما حذف من هذه الياءات نحو... نحو "فيقول ربي أكرمن"، "فيقول ربي أهانن" فهو علي ضربين مع النون، فإذا كان رأس آية فأهل اللغة يسمون أواخر الآي الفواصل فيجيزون حذف الياءات، كما يجيزونه في قوافي الشعر، كما قال الأعرشي:

ومن شائئ كلسف وجهه ... إذا ما انتسبت له أنكرن
وهل ينعني ارتيادي البلاد ... من حذر الموت أن يأتين

المعنى أن يأتيني وأنكرني، فإذا لم يكن آخر قافية أو آخر آية فالأكثر إثبات الياء، وحذفها جيد بالغ أيضاً بخاصة مع النونات... فإذا لم تكن النون نحو غلامي وصاحبي فالأجود إثباتها، وحذفها مع غير النون أقل منه مع النون إلا أنه جائز، نقول هذا غلام قد جاء والأجود هذا غلامي قد جاء، وغلامي قد جاء، بفتح الياء وإسكانها. وحذفها جائز لأن الكسرة دالة عليها. (٤)

(١) التبيين في إعراب القرآن: ١١٩/١.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ١١٢/١.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٢٩١/٢.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٣٨٩/١، وانظر قريبا من ذلك معاني القرآن: ١/٢، ١٨/٩٠، وانظر: الحجة للقراء للقراء السبعة: ٤٦٩/٥، وعمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن

توجيه قراءة {يا بن أم} ٩٤ طه.

وردت هذه القراءة في سياق الحديث عن حذف ياء المتكلم من "أم و عم" إذا أضيف إليهما ابن في النداء يقول: "اختلفت العرب في قولهم: يا ابن أم، ويا ابن عم، فمنهم من أثبت الياء، وهو القياس،... ومنهم من أبدل من الكسرة فتحة، فقلب الياء ألفا فقال يا بن أمًا... ومنهم من يحذف الألف ويبقى الفتحة فيقول: يا ابن أم، ويا ابن عم... (١)

وإنما جاز حذفها في قولهم: يا ابن أم ويا ابن عم، ولم يكره كما كره في قولك: يا غلام غلامى، لأن إضافة ابن إلى هذين الاسمين مما كثر استعماله، فتغيرا عن أحوال نظائرها... (٢)، فأما اختلاف القراء في قوله تعالى، حاكيا عن هارون في خطابه لموسى عليهما السلام: {يَا بَنُ أُمَّ} فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: يا ابن أم، بنصب الميم، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر وحزمة والكسائي: يا ابن أم، بكسر الميم.

والذي يعينني في هذا السياق هو توجيه القراءة المخالفة لحفص يقول في ذلك: "ومن قال: يا ابن أم، فكسر، احتمال أمرين، أحدهما: أن يكون أضاف ابناً إلى أم، وأماً إلى ياء الضمير، ثم حذف الياء، وكان الوجه إثباتها كإثباتها في قولك: يا غلام غلامى. (٣)

والآخر: أن يكون جعل ابناً مع أم اسماً واحداً، وأضافه إلى نفسه، كما يقول: يا خمسة عشر أقبِلوا، أردت: يا خمسة عشري، فحذفت الياء كما تحذفها من آخر المفرد فتقول: يا غلام. (٤)

حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ١٨٠، وشرح المفصل: ٢٣٧/٥، ٢٣٨، وانظر البيديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ط ١، ١٤٢٠ هـ، ٦٩٠/١، ومعاني القراءات: ١٤٤/٣.

- (١) وعبر النحاس عن حذف الياء من غلام غلام بأنها لغة شاذة. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٧٣/٢
- (٢) أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٥، وانظر أيضا مثل هذا: اللباب في علل البناء والإعراب ص ٣٤٠، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٥. وانظر أيضا معاني القرآن للقراء: ٣٩٤/١،
- (٣) وكما قال ابن خالويه وابن الوراق ومكي وغيرهم، أن الكسرة تدل على الياء المحذوفة انظر: الحجة في القراءات السبع ٢٤٦، علل النحو لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، السعودية ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ٣٤٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٧٢.
- (٤) أمالي ابن الشجري ج: ٢/٢٦٩، وانظر: الكتاب لسيبويه: ٢/٢١٤، والمقتضب للمبرد: ٤/٢٥١، وإعراب القرآن للنحاس: ٧٣/٢، والحجة للقراء السبعة، ٥/٢٤٨، وعلل النحو: ٣٤٩، والكشف عن وجوه القراءات: ١/٤٧٩. وحجة القراءات ٢٩٧، ٢٩٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٤٠.

فابن الشجري في الكلام السابق يذكر قبل أن يتناول القراءات أن القياس هو إثبات الياء ويذكر سبب الإثبات وهو الإضافة، لأن حذفها يقوى إذا كان المنادى مضافاً إليها نحو يا غلام، ومن هنا يعرض بعد هذا الكلام القراءات التي خالفت هذا ويبرر هذه المخالفة بكثرة الاستعمال التي تكون سبباً في تغيير الكلام عن أحوال نظائره، فاللغة كما يقولون استعمال، والنداء كما يقول صاحب حجة القراءات^(١) كلام محتمل الحذف، ثم يذكر ابن الشجري وجهين تحمل القراءة عليهما. وهذا التوجيه الذي ذكره منقول نصاً عن أبي علي الفارسي في الحجة^(٢) وأصل هذا التوجيه ذكره سيبويه في الكتاب^(٣)، وعلى أيه حال فقد اتفقت تخريجات النحاة لهذه القراءة لا سيما على الوجه الثاني وهو جعلها بمنزلة "خمسة عشر" أما الوجه الأول فقد ذكره عدد منهم لكن النحاس اتهمه بالبعد.^(٤)

توجيه قراءة: {يا أَبَتَ لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ} ٤٤ مريم.

وردت هذه القراءة أيضاً في سياق الحديث عن حذف ياء المتكلم، والتي تناولها في القراءة السابقة. يقول بعد أن ذكر الوجهين الذين تحمل عليهما قراءة ابن أمّ بالكسر وقال أبو عثمان المازني في قراءة من قرأ: {يا أَبَتَ لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ} إنه أراد: يا أبنا، قال: والدليل على ذلك أن الشاعر قد أظهرها في قوله: يا أبنا علّك أو عساكا^(٥).

(١) حجة القراءات ٢٩٧.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٢٤٨/٥

(٣) الكتاب: ٢١٤/٢.

(٤) يقول النحاس: "قال أبو جعفر: يا غلام غلام لغة شاذة لأن الثاني ليس بمنادى فلا ينبغي أن تحذف منه الياء فالقراءة بكسر الميم على هذا القول بعيدة ولكن لها وجه حسن جيد يكون بمنزلة قولك: يا خمسة عشر أقبلوا، لما جعل الاسم اسماً واحداً. إعراب القرآن للنحاس: ٧٣/٢

(٥) أمالي ابن الشجري: ٢٩٤/٢ - ٢٩٦. هذا الوجه الذي ذكره منقول عن أبي علي الفارسي في الحجة وهو أحد وجهيه في القراءة، يقول: "والوجه الآخر: أن يكون أراد: يا أبنا فحذف الألف كما يحذف التاء، فتبقى الفتحة دالة على الألف، كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء، والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه... وقال الأعشى: ويا أبنا لا تنزل عندنا فإننا نخاف بأن تخترم. وقال رؤبة: يا أبنا علّك أو عساكا وقال آخر يا أبنا ويا أبه...، فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة ألزموها القلب والحذف على أن أبا عثمان قد رأى أن ذلك مطّرداً في جميع هذا الباب. الحجة للقراء السبعة: ٣٩٠/٤، ٣٩١. وذكره أيضاً ابن جني في المحتسب: ٢٧٧/١، ٣٢٣. وذكره مكّي والعكبري واحداً من ثلاثة أوجه، انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٧٨/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٧٢١/٢، وذكره أيضاً ابن زحلة، وناظر الجيش من أحد وجهيهما انظر: حجة القراءات: ٣٥٤، تمهيد القواعد: ٣٥٨٦ / ٧، ٣٥٨٧.

فالواضح في استدلاله بهذه القراءة أنه أولاً لم يعزها لصاحبها وهي قراءة ابن عامر وأبي جعفر، وثانياً ذكرها فيما يبدو لي على سبيل تأييد رأي رآه في القراءة السابقة، وهو أن أصل "يابن أمّ" هو "يابن أمي" ثم أبدلت كسرة الميم فتحة فانقلبت الياء إلى ألف، وبعض ذلك أن هذه الألف موجودة في "أبتا" وإن كان هناك فرق بينهما هو أساس الخلاف بين القراء، وهو أن "أبتا" هي المنادى بنفسها. ثم إنه ثالثاً نقل توجيه المازني لها على أن المراد يا أبتا مستشهداً بقول الشاعر: يا أبتا علك أو عساكا.

كما أنه رابعاً كأنه ينقل كلام أبي علي الفارسي في الحجة، وأبو علي له في هذه المسألة وجهان الأول على الترخيم والثاني ما ذكره ابن الشجري، وبهذا أقول إنه لم يوافق أبا علي على الوجه الأول، كما أن ابن خالويه ومكي والعكبري لهم الوجهان أنفسهما^(١)

هذا، وقد نقل الزجاج وجوهاً أخرى لقطرب منها وجه الترخيم ثم رد عليه وعلى الفراء الذي نقله أيضاً عن قطرب، يقول: "يا أبت، ويا أبت" لغتان، لأن من نصب أراد النُدبة: يا أبتاه فحذفها^(٢)، يقول الزجاج: "وزعم قطرب أن الفتح على جهات: إخذها أنك أردت يا أبةً ثم حذفت التّوين، وعلى يا أبتاه وَعَلَى قولُ الطرماح.

يا دارُ أَقوتَ بعدَ أَصرامِها ... عاماً وما يُبكيك من عامِها

وهذا الذي قاله قطرب خطأ كله. التّوين لا يحذف من المنادى المنصوب، لأن النصب إعرابُ المنادى، ولا يجوز معرّبٌ منصرفٌ غير منون في حال النصب وأما قوله: يا دارُ أَقوت، بنصب الدارِ - فلم يَرَوْه أحدٌ من أصحابنا ولا أعرفُ له وجهاً. أنشد سيبويه والتحليل وجميع البصريين يا دارُ أَقوت، بضَمِّ الراء. وأما يا أبتاه، فالنُدبة ههنا - لا معنى لها. ولكن الفتح يجوزُ على أنه أبتدل من تاء الإضافة ألفاً ثم حذف الألف وبقيت الفتحة، كما تحذف بالإضافة^(٣).

(١) الحجة للقراء السبعة: ٤/٣٩٠، ٣٩١. وانظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٣٧٨، والتبيان: ٢/٧٢١، والحجة في القراءات السبع: ١٩١، ١٩٢.

(٢) معاني القرآن: ٢/٣٥. يقصد فحذف الهاء فبقيت على "أبتا".

(٣) معاني القرآن للزجاج: ٣/٨٩، ٩٠، ٣/٣٣٢. يقصد قطرب أن المراد: يا داراً ثم حذفت التّوين، وانظر التوجيه نفسه مع اختلاف في العبارة: حجة القراءات: ٣٥٤.

ورأى النحاس أن هذه القراءة من المشكل في النحو ثم راح كأنه ينقل كلام الزجاج السابق في رده على قطرب والفراء ثم قال " وفي الفتح قول رابع كأنه أحسنها: يكون الأصل الكسر ثم أبدل من الكسرة فتحة كما تبدل من الياء ألف فيقال في يا غلامي أقبل: يا غلاما أقبل... " (١)

وبتأمل يسير للتوجيهات الصرفية التي ذكرت لهذه القراءة باستثناء ما نقله الزجاج عن قطرب ورد عليه يمكن أن أقول إنها جميعا تنتهي إلى نتيجة واحدة لكن لها مقدمتان على النحو التالي:

- ١- عند الزجاج: أبدل من تاء الإضافة ألف أبتى تتحول إلى أبنا ثم يحذف الألف.
- ٢- عند الباقي: الأصل الكسرة أبت ثم أبدل من الكسرة فتحة " أبت " كما حدث مع غلامي. وعلى هذا فالفتحة والألف المبدلتان من جنس واحد، لكن من قال بالألف سيزيد خطوة وهي حذف الألف.

توجيه: «ونادوا يا مال ليقض علينا ربك» ٧٧ الزخرف.

وذكر في مجلس تحت عنوان الحذف المسمى ترخيما: "... وروى عن بعض من لا بصيرة له أنه قال، وقد سمع عليًا عليه السلام، وابن مسعود، ويحيى بن وثاب والأعمش قرءوا: «ونادوا يا مال ليقض علينا ربك» (٢) فقال: إن عند أهل النار لشغلا عن الترخيما! فقال له من سمعه: ويحك! إن في هذا الاختصار من أهل النار لمعنى لا يعرفه إلا ذو فطانة، وذلك أنهم لما ذلت نفوسهم، وتقطعت أنفاسهم، وخفيت أصواتهم، وضعفت قواهم، ولم تنفع شكواهم، قصرت ألسنتهم عن إتمام الاسم، وعجزوا عما يستعمله المالك لقوله، والقادر على التصرف في منطقه." (٣)

(١) إعراب القرآن للنحاس: ١٩٠/٢، ١٩١.

(٢) يقول الزجاج عن هذه القراءة: " وقد رُوِيَتْ يَا مَالٍ - بغير كاف، ويكسر اللام - وهذا يسميه النحويون الترخيما، وهو كثير في الشعر في مالك وعامر ولكنني أكرههما لمخالفتهما المصحف. معاني القرآن وإعرابه: ٤٢٠/٤. وقال أبو جعفر النحاس: " هذا على الترخيما، والعرب ترخّم مالكا وعامرا كثيرا إلا أن هذا مخالف للسواد، وفيه لغتان يقال: يا مال أقبل، هذا أفصح اللغتين، كما قال:

يا حار لا أرمين منكم بداهية ... لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

ومن العرب من يقول: يا مال أقبل، فيجعلون ما بقي اسما على حاله. إعراب القرآن للنحاس: ٨٠/٤.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٣٠٤/٢، وانظر: وانظر المحتسب: ٢٥٧/٢، وبعض كلام ابن الشجري مسلوخ منه كما ذكر د. الطناحي هامش ٣٠٤/٢. وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٦/١، شرح التصريح: ٢٥٧/٢.

وهذه اللغة بالكسر يطلق عليها النحاة لغة من ينتظر الحرف^(١)، وتعني " أن تنوي المحذوف، فتترك الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون، فتقول: "يا جعف" و "يا منص" و "يا جار" و "يا هرق" بفتح الأول، وضم الثاني، وكسر الثالث، وإسكان الرابع،... وهي أكثر في الاستعمال، وأقوى في النَّحو"^(٢)، وفيها لغة أخرى بالضم لكنها لا تهمنا في بحثنا.

توجيه قوله تعالى: «فبذلك فلتفرحوا» ٥٨ يونس.

وردت هذه القراءة في أمالي ابن الشجري في سياق التعليل لما عدل عن مثال إلى مثال للمبالغة وما يتصل به، وذكر من ذلك صيغة " فَعَالٍ " وأنها تنقسم إلى ثمانية أقسام، أربعة منها معربة مصروفة، والأربعة الأخرى معدولة مبنية، والذي يعيننا من الأربعة الأخيرة هو القسم الأول الذي ذكر القراءة بصدده، يقول فيه: " فَعَالٍ المسمّى بها فعل الأمر للمواجه... وعلّة بناء هذا الضرب أنه صيغة نابت عن صيغة تضمّنت معنى الحرف، فنزال ناب عن انزل، وانزل ناب عن فعل الأمر المجزوم باللام؛ لأنّ القياس كان في أمر المواجه: لتنزل، حملا على قولنا: لينزل، وللمتكلم: لننزل، كما جاء في التنزيل: {وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ} ولكنّ الأمر للمواجه كثر استعماله، فاستثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة، واجتلبوا للفعل إذا كان ثانيه ساكنا همزة الوصل، وبنوه لتضمّنه معنى اللام؛ وربما استعملوه على الأصل، فقد روى عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم أنه قال في بعض مغازبه: «لتأخذوا مصافكم» وجاء في بعض القراءات: «فبذلك فلتفرحوا» وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللام الأمرية، وهو قول مناف للقياس، وذلك أن الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم، فحرف الجرّ أقوى من حرف الجزم، كما أن الاسم أقوى من الفعل، وحرف الجرّ لا يسوغ إعماله مقدّرا، إلا على سبيل الشذوذ ، وإذا امتنع هذا في القوى فامتناعه في الضعيف أجدر^(٣)

(١) البحر المحيط: ٣٨٩ / ٩، والدر المصون: ٦٠٧/٩، وانظر: اللمع في العربية لابن جنّي، تحقيق د.

سميح أبو مغلي، دار مجدلوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م، ص ١١٤.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٨٨/٢.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٣٥٤/٢ - ٣٥٦. ووردت القراءة مرة ثانية في سياق الإجابة عن سؤال، يقول: ومما سأل عنه يقصد نصر بن عيسى بن سُمَيْع الموصلي قول ثعلب: "وإذا أمرت من هذا الباب كله كان اللام كقولك: لتُعن بحاجتي" فقال: إن اللام موضوعة لأمر الغائب، فكيف دخلت على أمر المواجه؟ فأجبت بأنه أراد في قول ابن درستويه، في تصحيحه للفصيح: أن لا يؤمر بهذا اللفظ موجه،

لم يعزُ ابن الشجري القراءة لصاحبها وهي قراءة رويس عن يعقوب الحضرمي، ويعتمد عليها في تعضيد وجهة نظره التي يوافق فيها البصريين في أن الأمر للمواجه مبني لتضمنه معنى اللام، والقياس أن يأتي باللام لكن اللغة استعمال، وكثرة الاستعمال تستدعي التخفيف، لكن لا يمنع أن يأتي على الأصل كما جاء في قراءة رويس، ثم يرد على الكوفيين في قولهم بأن هذا الفعل مجزوم بالقياس المتمثل في قياس الجزم في الفعل على الجر في الاسم فهما نظيران ولكن الجر أقوى ورغم قوته لم يعمل مقدرًا فكيف يعمل الضعيف "الجزم" مقدرًا؟^(١)

ورأى أبو حيان أن: "اسْتِعْمَالُ أَمْرِ الْمُخَاطَبِ بِنَاءِ الْخِطَابِ، وَهُوَ مِنَ الْقِلَّةِ بِحَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُقَاسَ عَلَيْهِ. فَالْفَصِيحُ الْمُسْتَعْمَلُ: اضْرِبْ، وَقِيلَ: لِتَضْرِبَ، بَلْ نَصَّ التَّحْوِيُونَ عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ قَلِيلَةٌ، إِذْ لَا تَكَادُ تُحْفَظُ إِلَّا قِرَاءَةً شَاذَةً فَبَدَّلَكَ فَلْتَفَرَّحُوا بِالنَّاءِ لِلْخِطَابِ. وَمَا أَثَرَ الْمُحَدِّثُونَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ، مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ الرَّاويَ رَوَى بِالْمَعْنَى، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

لِنَتَقَمَّ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ فُرَيْشٍ ... فَتَقْضِي حَوَانِجَ الْمُسْلِمِينَ
وَزَعَمَ الرَّجَّاحُ أَنَّهَا لُغَةٌ جَيِّدَةٌ، وَذَلِكَ خِلَافٌ مَا زَعَمَ التَّحْوِيُونَ.^(٢)

والقراءة ليست شاذة كما ذكر أبو حيان بل هي متواترة، إلا إذا كان يقصد بالشذوذ هنا شذوذ القياس، فهي بمثابة الأصول المرفوضة التي جاءت على الأصل كما ذكر أبو علي، ولا أرى مانعا من القياس عليها لكن في إطار ما نص عليه ابن جنى: "وكأن الذي حسّن الناء هنا أنه أمر لهم بالفرح، فخطبوا بالناء لأنها أذهب في قوة الخطاب، فاعرفه، ولا تقل قياسًا على ذلك:

وإنما يؤمر به غائب، مكاتبة أو مراسلة... إلخ. ثم ذكر كلاما قريبا من النص الذي ذكره أولا. انظر: أمالي ابن الشجري: ٥٢١/٢، ٥٢٢.

(١) انظر المسألة في الإنصاف: ٤٢٧/٢، ٤٢٨.

(٢) البحر المحيط: ٣٦١/٩، الدر المصون: ٥٧٦/٩، ونقل الفراء عن الكسائي قائلا: "وَكَانَ الْكِسَائِيُّ يَعْيبُ قَوْلَهُمْ (فَلْتَفَرَّحُوا) لِأَنَّهُ وَجَدَهُ قَلِيلًا فَجَعَلَهُ عَيْبًا، وَهُوَ الْأَصْلُ. انظر: معاني القرآن للفراء: ج١/٤٦٩، ٤٧٠. ووصفها الأخفش بأنها لغة رديئة: معاني القرآن: ٣٧٥/١، ووصف ابن خالويه هذا الوجه في العربية بالضعف؛ لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يسم فاعله" انظر الحجة في القراءات السبع: ١٨٢، وجعل الفارسي هذه القراءة من قبيل الأصول المرفوضة التي يجوز استعمالها يقول: "ولو قلت، فلتفرحوا فألحقت الناء لكنك مستعملا لما هو كالمرفوض، وإن كان الأصل، فلا ترجح القراءة بالناء، فإن ذلك هو الأصل، لما قد ترى كثيرا من الأصول المرفوضة. الحجة للقراء السبعة: ٢٨٢/٤، ٢٨٣. وانظر: حجة القراءات: ٣٣٣.

فبذلك فلتحزنوا؛ لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح، إلا أن تريد إصغارهم وإرغامهم، فتؤكد ذلك بالبناء على ما مضى^(١)، أو لإضافة معنى التأكيد كما نص الزجاجي: "وربما أدخلت اللام في هذا الفعل أيضا توكيدا فليل لتذهب يا زيد ولتركب ولتنطلق وعلى هذا قرئ فبذلك فلتفرحوا؛ على الخطاب وروي عن النبي أنه قرأ فبذلك فلتفرحوا بالبناء"^(٢).

توجيه قراءة: {فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مَسَاسَ} ٩٧ طه.

وردت هذه القراءة في سياق تناوله لما عدل عن مثال إلى مثال للمبالغة وذكر ما يتصل بذلك يقول: "فأما القسم الثاني: ففَعَالِ التي عدلوهما عن المصدر للمبالغة، كما عدلوا فَعَالِ عن الفعل لذلك، وذلك قولهم: لا مَسَاسَ، أي لا مُمَاسَّةً، وجاء في بعض القراءات: {فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مَسَاسَ}^(٣)

يقول الزجاج: "فمن قرأ لا مَسَاسَ بفتح السين الأخيرة فهو منصوب على البدء به، ومن قال: لا مَسَاسٍ فهو مبني على الكسْرِ، وهو نفي وقولك مَسَاسٍ، أي مساس القوم تأمر بذلك، فإذا قلت لا مَسَاسٍ فهو نفي ذلك، وبنيت مَسَاسٍ على الكسر وأصلها الفتح لمكان الألف، ولكن مَسَاسٍ ودرَكٍ مؤنث، فاختر الكسر لالتقاء السَّاكِينِ لأنك تقول في المؤنث فَعَلْتِ يا امرأةً، وأعطيتك يا امرأةً."^(٤)

وقال الفراء في معاني القرآن: "وتقرأ (لا مَسَاسٍ) وهي لغة فاشية: لا مَسَاسٍ لا مَسَاسٍ مثل نزال ونظار من الانتظار."^(٥)

وقال ابن جني في المحتسب: "قال أبو الفتح: أما قراءة الجماعة: {لا مَسَاسَ} فواضحة؛ لأنه المماسَّة: مَاسَسْتُهُ مَسَاسًا كضَارَبْتُهُ ضِرَابًا، لكن في قراءة من قرأ: "لا مَسَاسٍ" نظرا؛ وذلك أن "مَسَاسٍ" هذه كَنَزَالٍ ودرَكٍ ودرَكٍ، وليس هذا الضرب من الكلام - أعني ما سمي به الفعل - مما

(١) المحتسب: ٣١٤/١.

(٢) اللامات للزجاجي: تحقيق مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط ٢، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م. ٩٢:، وانظر المقتضب: ١٣١/٢.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٣٥٦، ٣٥٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣٧٥/٣.

(٥) معاني القرآن: ١٩٠/٢.

تدخل "لا" النافية للنكرة عليه، نحو لا رجل عندك ولا غلام لك ف "لا" إذا في قوله: "لا مَسَّاسٍ" نفي للفعل، كقولك: لا أمسك ولا أقرب منك، فكأنه حكاية قول القائل: مَسَّاسٍ كَدْرَاكِ وَزَلَالٍ، فقال: لا مَسَّاسٍ، أي: لا أقول: مَسَّاسٍ، وكان أبو علي ينعم التأمل لهذا الموضوع لما ذكرته لك...^(١)

وقال العكبري: "وَيُفْرَأُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ السَّيْنِ وَهُوَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ ؛ أَي لَا تَمَسِّنِي . وَقِيلَ : هُوَ اسْمٌ لِلْخَبْرِ ؛ أَي لَا يَكُونُ بَيْنَنَا مُمَاسَّةً."^(٢)

توجيه قراءة: {الْحَمْدُ لِلَّهِ}، وقراءة: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} الفاتحة.

وردت هاتان القراءتان في سياق دعم الحجة في تخطيط الآخريين فيما ورد في الفتوى التي عرضت عليه لأخذ الرأي فيها ونصها: "ما يقول السادة النحويون، أحسن الله توفيقهم في قول العرب: «يا أيها الرجل» هل ضمّة اللام فيه ضمّة إعراب؟..."^(٣)

يقول: "الجواب والله سبحانه الموفق للصواب. إن ضمّة اللام في قولنا: يا أيها الرجل، ضمّة إعراب؛ لأن ضمّة المنادى المفرد المعرفة، لها باطرادها منزلة بين منزلتين، فليست كضمّة حيث؛ لأن ضمّة حيث غير مطّردة، وذلك لعدم اطراد العلة التي أوجبتها، ولا كضمّة زيد، في نحو خرج زيد؛ لأن هذه حدثت بعامل لفظي، ولو ساغ أن توصف «حيث» لم يجز وصفها بمرفوع حملا على لفظها؛ لأن ضمّتها غير مطّردة، ولا حادثة عن عامل.

ولما اطرّدت الضمّة في قولنا: يا زيد، يا عمرو، يا محمد، يا بكر، {قَالُوا يَا لَوُطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ ..} ﴿٨١﴾ سورة هود... إلى ما لا يحصى كثرة، تنزل الاطراد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع للمبتدأ، من حيث اطرّدت الرّفعة في كلّ اسم ابتدئ به مجردا من عامل لفظي، وجيء له بخبر، كقولك: زيد منطلق، عمرو ذاهب، جعفر جالس، محمد صادق، إلى ما لا يدركه الإحصاء، فلما استمرت ضمّة المنادى في معظم الأسماء، كما استمرت في الأسماء المعربة الضمّة الحادثة عن الابتداء، شَبَّهتْهَا الْعَرَبُ بِضَمَّةِ الْمَبْتَدَأِ، فَاتَّبَعَتْهَا ضَمَّةُ الْإِعْرَابِ فِي صِفَةِ الْمُنَادَى، فِي نَحْوِ: يَا زَيْدَ الطَّوِيلِ، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا أَيْضَا أَنَّ الْإِطْرَادَ مَعْنَى كَمَا أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ مَعْنَى، وَمِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ تَحْمَلَ

(١) المحتسب : ٥٦/٢ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٩٠٣/٢ .

(٣) أمالي ابن الشجري: ٣٦٣ /٢ .

الشيء على الشيء، مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها، ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من قرأ: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} بكسر الدال، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة من قرأ {الْحَمْدُ لِلَّهِ} بضم اللام...^(١)

فهو هنا يقيس لزوم ضمة المنادى العلم المفرد وصفته على لزوم ضمة المبتدأ المرفوع بالابتداء فكل منهما ضمة إعراب والجامع بينهما أن صفة الاطراد في المنادى وصفته هي صفة معنوية كما أن الابتداء صفة معنوية، ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء بحصول أدنى تناسب بينهما، بل إنهم يحملون الشيء على نقيضه، ويعطي لذلك شاهدين: إتباع حركة الإعراب لحركة البناء في " الحمد لله " فكسرت الدال لإتباعها بحركة البناء في لام الجر، كذلك إتباع حركة البناء حركة الإعراب في " الحمد لله " فضمة اللام تابعة لضمة الإعراب في الدال. وكأني بابن الشجري يريد أن يقول: إذا كان العرب يحملون الشيء على النقيض فالحمل على النظير ولو بأدنى مناسبة أولى.

ويقول ابن جني في المحتسب: "قراءة أهل البادية: "الْحَمْدُ لِلَّهِ" مضمومة الدال واللام، ورواها لي بعض أصحابنا قراءة لإبراهيم بن أبي عبلة: "الْحَمْدُ لِلَّهِ" مكسورتان، ورواها أيضاً لي قراءة لزيد بن علي - رضي الله عنهما - والحسن البصري رحمه الله. ثم ذكر أن كلا الاستعمالين شاذ في القياس والاستعمال، وأن التغيير الواقع بهما بسبب كثرة الاستعمال والتي سوغت إتباع أحد الصوتين للآخر وصاروا كالجاء الواحد، ثم ذكر أخيراً أن الإتباع بالضم أسهل من الكسر معللاً ذلك بأن أقيس الإتباع ما يكون فيه الثاني تابعا للأول لأنهما بمنزلة السبب والمسبب.^(٢)

توجيه قوله تعالى: {وَقَالَتْ أُخْرُجْ عَلَيْنَ} ٣١ يوسف، وقوله: {وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ} ١٤٣ الأعراف.

وردت هاتان القراءتان في سياق التعليل النحوي للخروج عن الأصل في التقاء الساكنين، يقول: " فإذا ثبت بما ذكرته أن الكسر هو الأصل في حركة التقاء الساكنين، فإنهم قد ينصرفون عن هذا الحكم لعلّة تحسّن الانصراف عنه. وذلك على أوجه عدّة، أحدها... والثاني: أن يكون

(١) أمالي ابن الشجري: ٢ / ٣٦٧، ٣٦٨

(٢) انظر المحتسب: ٣٧/١.

الضمّ إتباعاً لضمة متقدّمة، أو لضمة متأخّرة...، وأما الضمة المتأخّرة التي تتبعها حركة ما قبلها، فنحو ضمة الراء في {وَقَالَتْ أَخْرُجْ عَلَيْنَهُنَّ} والطاء في {وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ} وليس الضمّ في هذا النحو لازماً كلزومه في منذ، وإنما هو شيء استحسنته بعض العرب، والكسر أكثر، كما أن الفتح في شدّ ومُدّ وردّ أكثر، والكسر مستعمل فيه، تقول: ارزُرْ قميصك ورزّه ورزّه ورزّه...^(١)

نلاحظ هنا أن ابن الشجري لم يشر إلى أن الضم في الآيتين السابقتين قراءة أصلاً^(٢)، لكنه ذكر أن هذا الضم ليس لازماً وعلل الضم بعلّة الإبتاع و أن هذا استحسان من بعض العرب والكسر أكثر وهو الأصل.

ولقد لخص ابن الشجري بكلامه السابق أقوال العلماء السابقين إلا أنهم عبروا عن علة الضم بعبارات أخرى لكنها في النهاية تصب في نفس المعنى، فهذا سيبويه، يقول: "فضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف في الابتداء وكروهوا الكسر ها هنا كما كروهوه في الألف فخالفت سائر السواكن كما خالفت الألف سائر الألفات."^(٣) ويقول الزجاج "ومن ضم التاء فلثقل الضمة بعد الكسرة"^(٤)، وقال النحاس "بضم التاء لالتقاء الساكنين لأن الكسرة تثقل إذا كانت بعدها ضمة"^(٥)، وقال أبو منصور الأزهري "هما لغتان... ومن ضم فلأن ألف الوصل كان حقها الضم لو ابتدئ بها، فلما سقطت في الوصل نقلت ضمتها إلى الحرف الذي قبلها"^(٦)، وهذا القول مستفاد من كلام سيبويه السابق، وقال ابن جني "وضم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك: أخرج."^(٧)، ويبقى القول النهائي في المسألة وهو "الوجهان متساويان"^(٨)

(١) أمالي ابن الشجري : ٣٧٧/٢ ، ٣٧٨.

(٢) كسر التاء والنون وصلأ أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب الحضرمي، وضمها الباقرن. إتخاف فضلاء البشر: ج ٢/٦٦، ١٤٦.

(٣) الكتاب لسيبويه: ١٥٣/٤، وانظر الأصول في النحو: ٣٦٩/٢، ٣٧٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١٠٦/٣. وانظر: حجة القراءات: ١٢٢.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ٢١/٢.

(٦) معاني القراءات: ١٩٠/١.

(٧) المحتسب: ٧٠/١.

(٨) تمهيد القواعد: ٤٦٧٠/٩، والكناش في النحو والصرف: ١٩٠/٢.

توجيه قراءة «فَنَعَمًا هِي» ٢٧١ البقرة ، " فَنَعَم عَقْبَى الدار " ٢٤ الرعد.

وردت هاتان القراءتان في سياق الحديث عن الخلاف النحوي والاحتجاج على الآخرين :
وأما استدلالكم بقولهم: نعيم الرجل زيد، فهذا مما رواه قطرب وحده ، وإذا صحَّ ذلك عن العرب، فليس بحجّة لكم، لأن «نعم» أصله نَعِمَ، مثل عَلِمَ، وكلّ ما جاء على مثال فعل وثانيه حرف حلقِي، فلهم فيه أربعة أوجه ^(١)، أحدها: استعماله على أصله كَفَخَذِ، وقد ضَحِكَ. والثاني: إسكان عينه وإقرار فائه على الفتح، تقول: فَخَذَ، وقد ضَحِكَ زيد. والثالث: إتباع فائه عينه في الكسر، تقول: فِخَذَ، وقد ضِحِكَ. والرابع: إسكان عينه بعد كسر فائه، تقول: فِخَذَ، وقد ضِحِكَ بكر. وقرأ بعض القراء: «فَنَعِمًا هِي» بفتح النون وكسر العين، وقرأ آخرون: {فَنَعِمًا} بكسرهما، وقرأ يحيى بن وثاب: {فَنَعَمَ عَقْبَى الدَّارِ} بفتح النون وسكون العين... وإذا ثبت هذا فالياء في قولهم: نعيم الرجل، إشباع، كما أشبع الفرزدق كسرة الراء من الصيارف، والهاء من الدراهم، فنشأت عن الكسرة الياء... ^(٢)

وقد ذكر صاحب شرح المفصل أن اللغات المروية في نعم وبئس : " ليس ذلك شيئاً يختص هذين الفعلين، وإنما هو عمل في كل ما كان على "فَعِلَ" ممّا عينه حرف حلق، اسمًا كان أو فعلاً، نحو: "فَخَذَ"، و"شَهَدَ"، فإنه يسوغ فيهما، وفي كل ما كان مثلهما أربعة أوجه. والعلّة في ذلك أن حرف الحلق يُسْتَشْقَلُ إذا كان مُسْتَفْلاً وإخراجه كالتهوع، فلذلك آثروا التخفيف فيه، وكل ما كان أشدّ تسفلاً، كان أكثر استتقلاً. ^(٣)

نجد ابن الشجري في الكلام السابق ذكر اللغات الواردة في "نعم" ويعتمد عليها أولاً في الرد على الكوفيين في أن القول الذي رووه عن قطرب " نعيم الرجل " جاء على لغة من تلك

(١) يتفق العلماء على هذه اللغات الأربع، وتوجيهها باستثناء الأزهرى معاني القراءات ٢٢٨/١، ٢٢٩، فقد ذكر أنها ثلاثة، انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/١٣٢، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٤١، وذكرها العكبري دون أن يذكر أنها أربعة انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٢١، كما ذكرها أبو حيان حسب رتبة كل منها في الفصاحة، وقال: " قال بعض أصحابنا: الأفتح نَعَمَ، وهي لغة القرآن، ثم نَعِمَ، وعليه {فَنَعِمًا هِي}، ثم نَعِمَ، وهي الأصلية، ثم نَعَمَ، وهي في الرتبة الرابعة. التذييل والتكميل: ١٠/٨٠، وشرح المفصل: ٤/٣٩٠ - ٣٩٣.

(٢) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٤١٩.

(٣) شرح المفصل: ٤ / ٣٩٠ .

اللغات ثم أشيعت الكسرة ياء، كما أنه اعتمد على تلك اللغات في توجيه قراءة " فَنَعِمَا " وهي قراءة الأصل. " لأن أصل الكَلِمَة نَعَم فَاتُوا بِالْكَلِمَة عَلَى أَصْلِهَا وَهِيَ أَحْسَن لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهَا الْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنِينَ ^(١)، كذلك قراءة يحيى بن وثاب ^(٢) وهي شاذة لكنها أيضا تؤيد لغة من اللغات التي ذكرها، وبذلك تقف على قدم المساواة مع القراءة المتواترة من حيث الاستدلال بها في دعم الحجج في الخلاف النحوي.

توجيه قراءة: {إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ}، {النَّبِيُّ} ٦٨ آل عمران.
قرأ بعض أصحاب القراءات الخارجة عن قراءات السبعة: {إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ} بالنصب، وقرأ آخرون: {النَّبِيُّ} بالخفض، فمن نصب عطفه على الهاء من قوله: {اتَّبَعُوهُ} أى اتبعوه واتبعوا هذا النبى. ومن خفض عطفه على {بِإِبْرَاهِيمَ} فالتقدير: إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ وَبِهَذَا النَّبِيِّ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ... ^(٣)

وذكر الزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي القراءة بالأوجه الثلاثة دون نسبة كما فعل ابن الشجري، كما أنهم وجهوها على الأوجه المذكورة نفسها. ورأى السمين الحلبي أن التقدير في وجه الجر: " إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ وَبِهَذَا النَّبِيِّ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ"، فيه إشكال في المطابقة، ثم أجاب عن هذا الإشكال، يقول: " وفيه نظرٌ من حيث إنه كان ينبغي أَنْ يُثْنَى الضمير في « اتبعوه » فيقال: اتبعوهما، اللهم إلا أن يقال: هو من باب {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ} ^(٤). أما النحاس ومكي والعكبري فلم يذكروا من الأوجه المخالفة لحفص إلا وجه النصب على العطف على الهاء في اتبعوه. ^(٥)

(١) حجة القراءات ١٤٧، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٢١/١، و مشكل إعراب القرآن: ١/١٤١.

(٢) المحتسب: ٣٥٦/١.

(٣) أمالي ابن الشجري: ج ٢/ ٤٣١، ٤٣٢ يقول د. الطناحي: " وقراءة النصب هذه نسبها ابن خالويه إلى أبى السَّمَال، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبى، القاهرة: د:ت، ص ٢٦، ولم ينسبها غيره، أما رواية الجر فلم ينسبها هو ولا غيره. ووجه الجر على النحو الذي ذكر عند ابن الشجري.

(٤) انظر الكشف: ٣٧١/١، البحر المحيط ٢٠٣/٣، والدر المصون: ٢٤٣/٣.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ١٦٤/١، مشكل إعراب القرآن: ١٦٢/١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٧٠.

توجيه قوله تعالى: {وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ} ٢١٩ البقرة.

وردت هذه القراءة في سياق رد توجيه نحوي من التوجيهات في قوله تعالى {يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نُنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ} ١٢ ﴿﴾ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ ﴿١٣﴾ سورة الحج ، يقول : "... واختار الزجاج وجهها رابعا، وزعم أنه أسد من كل ما قيل فيها وأبين، وأنه مما أغفله المفسرون، وهو أنه جعل {ذَلِكَ} من قوله: {ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ} اسما ناقصا بمعنى الذى، وصلته قوله: {هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ} وموضعه نصب بيدعو، عمل فيه «يدعو» مؤخرًا، فالتقدير: يدعو الوثن الذى هو الضلال البعيد. وقوله: {لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ} مستأنف مبتدأ، وخبره {لَيْسَ الْمَوْلَىٰ}. واستدل على أن أسماء الإشارة قد استعملت بمعنى الأسماء التواقص، المقترة إلى الصلات بقوله: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى}... وإجازة استعمال أسماء الإشارة على الإطلاق بمعنى الأسماء التواقص المستعملة بالألف واللام، مذهب للكوفيين، ووافقهم سيبويه^(١) في اسم واحد من أسماء الإشارة، وهو «ذا» «إذا انضم إلى «ما» في نحو قولك: ماذا فعلت؟ وماذا تفعل؟ وله في ذلك مذهبان، أحدهما: أن يركب «ذا» مع «ما» فيجعلهما اسما واحدا بمعنى قولك: أى شيء؟ ويحكم على موضعه بالنصب، على أنه مفعول، نصبه ما بعده، وجوابه منصوب مثله بإضمار فعل، مثل الذى ظهر، وتمثيل ذلك أن يقال: ماذا أكلت؟ فتقول: خبزا، فتضم: أكلت.

والمذهب الآخر: أنه يجعل «ما» اسما مفردا مبتدأ، و «ذا» بمعنى الذى، وما بعده من الفعل والفاعل صلته، وموضعه رفع بأنه خبر «ما» ويرفع الجواب برفع «ما» فإذا قيل: ماذا أكلت؟ قدره: أى شيء الذى أكلت؟ فيقال: خبز، أى الذى أكلت خبز، وهو خبر، ... وقد قرئت الآية على وجهين: {وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ} برفع {الْعَفْوَ} ونصبه، فالنصب عنده بتقدير: أي شيء ينفقون؟ قل: ينفقون العفو، والرفع بتقدير: أي شيء الذى ينفقون؟ قل: هو العفو، أو الذى ينفقون العفو. "^(٢)

(١) الكتاب: ٤١٧/٢، ٤١٩.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٤٤٣/٢، ٤٤٤.

فابن الشجري يدفع توجيه الزجاج بأن استعمال أسماء الإشارة نواقص مذهب الكوفيين، ووافقهم سيبويه في اسم واحد وهو " ماذا " ويستدعي القراءة التي تؤكد ذلك ويوجهها دون أن يعزوها لصاحبها، وهي قراءة أبي عمرو البصري، والتوجيه الذي قال به محل اتفاق بين جميع العلماء. ^(١) بناء على القول بالتركيب وعدمه في ماذا.

توجيه قوله تعالى: " نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ « ٨٨ الأنبياء.

تعد هذه القراءة من المشكل في النحو، ووصل الأمر ببعض النحاة أن اتهمها باللحن، يقول الزجاج: " فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فَلَحْن لا وجه له، لأن ما لا يُسَمَّى فاعِله لا يكون بغير فاعل. وقد قال بعضهم: نُجِّيَ النَّجَاءُ الْمُؤْمِنِينَ. وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضَرْبَ زيداً، تريد ضرب الضرب زيداً لأنك إذا قلت ضرب زيد فقد علم أنه الذي ضربه ضَرْبٌ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل. " ^(٢) ومن النحاة أيضا من اتهمها بالضعف مثل العكبري وابن الحاجب. ^(٣)

ونظرا للبس الذي قد يبدو في توجيه هذه القراءة، فقد خصها ابن الشجري بحديث مستقل ضمن مجلس من مجالس أماليه. يقول: "قال أبو بكر بن مجاهد: قرأ عاصم في رواية أبي بكر ^(٤): «نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ» بنون واحدة مشددة الجيم، على ما لم يسم فاعله، والياء ساكنة، قال: وروى عبيد عن أبي عمرو، وعبيد عن هارون عن أبي عمرو، كذلك، وهو وهم، لا يجوز هاهنا الإدغام؛ لأن النون لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت في الكتابة، وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال: مدغم، فهو غلط.

(١) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٣/١، ومعاني القرآن للأخفش: ١/١٨٥، والكشاف للزمخشري: ١/١١٧، ومعاني القرآن: ١/٣٩، ٤٠، ومعاني القراءات: ١/٢٠١، والحجة في القراءات السبع: ٩٦، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١١١، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٣٨، ١٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/١٢٢، والتبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٦، والحجة للقراء السبعة: ٢/٣١٨، ٣١٩، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٢٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٣/٣. وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٥٥.

(٣) انظر أمالي ابن الحاجب: ج ١/٢٠٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ج ١/١٦١.

(٤) أبو بكر شعبة بن عياش، انظر: السبعة في القراءات: ٤٣٠.

قال أبو عليّ: القول في ذلك أنّ عاصما ينبغي أن يكون قرأ {نُنَجِّي} بنونين، وأخفى الثانية، لأن النون تخفى مع حروف الفم، ولا تبيّن، فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام، من حيث كان كلّ واحد من الإخفاء والإدغام غير مبين، ويبين ذلك إسكانه الياء من نَجَّى؛ لأن الفعل إذا كان مبنياً للمفعول به وكان ماضياً لم يسكن آخره... فإسكان الياء يدل على أنه قرأ {نُنَجِّي} كما روى حفص عنه. ومما يمنع أن يظنّ ذلك به نصبه قوله المؤمنين من {نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ} ولو كان على ما لم يسمّ فاعله لوجب أن يرفع. فأما قول من قال: إنه يسند الفعل إلى المصدر، ويضمه؛ لأن الفعل دلّ عليه، فذلك ممّا يجوز في ضرورة الشعر، فالببت الذي أنشده:

ولو ولدت ققيرة جرو كلب ... لسبب بذلك الجرو الكلابا

لا يكون حجة في هذه القراءة، وإنما وجهها ما ذكرنا أنّ الراوى حسب الإخفاء إدغاماً، ألا ترى أن الفعل المبني للمفعول ينبغي أن يسند إليه كما يسند المبني للفاعل إليه، وإنما تسند هذه الأشياء إلى الظروف والحروف الجارة، إذا لم يذكر المفعول به، فأما إذا ذكر المفعول به فلا تسند إلى غيره؛ لأن الفعل له فهو أولى به، وإنما حذفت النون من الخطّ كراهية لاجتماع صورتين متفتحتين... " (١)

وأقول: إنّ الفراء هو الذي روى البيت شاهداً^(٢) على أنّ «نَجَّى» مبني للمفعول، وأنه مسند إلى المصدر المقدر، والمراد: لسبب السبب بذلك الكلاب، وكان الأصل: لسبب الكلاب السبب بذلك، أي بولاد ذلك الجرو، وهذا كما قال أبو عليّ إنما يجوز في ضرورة الشعر، وإذا كان إسناد الفعل إلى المصدر الظاهر الموصوف، ونصب المفعول به ممّا لا يحتمله إلاّ الضرورة، فما ظنك بالمصدر المقدر، كقولك في التصريح بالمصدر: ضرب الضرب الشديد زيّداً.

وأقول: إنّ الذي قاله أبو بكر بن مجاهد وأبو عليّ في هذه القراءة، من الردّ على من ظنّ أن النون تدغم في الجيم، ومن إفساد ما ذهب إليه الفراء في البيت الذي أورده، ومن الاحتجاج في إبطال كون الفعل مبنياً للمفعول مع سكون يائه ونصب المؤمنين، قول سديد، يشهد بصحّته مقاييس العربية.

(١) الحجة للقراء السبعة: ٢٦٠/٥.

(٢) لم يرد البيت في المعاني وأشار إلى ذلك العلامة الطناحي. انظر: هامش ٥١٩/٢.

وخطر لى فى هذه القراءة وجه يخرج الفعل من بنائه للمفعول، وعن إدغام النون فى الجيم، ولا يخرجها عن قياس كلام العرب، وهو أن يكون القارئ «نجى» أراد: ننجى، مفتوح النون مشدّد الجيم، فحذف النون الثانية كراهة توالى مثلين متحرّكين، كما حذف التاء من قرأ {تَذَكَّرُونَ} خفيف الذال، حذف التاء الثانية من تتذكرون، وكما حذفوا بإجماع التاء الثانية، من تنزّل، وقرءوا كلّهم: {تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ} ٤ القدر،... ويقوى أنّ من قرأ: «نجى» أراد ننجى مجيء الماضى قبله على فعلنا مشدّد العين، فى قوله: {وَنَجِّنَاهُ مِنَ الْغَمِّ} فلما جاء الماضى على فعلنا: نجينا، قبول ببنجى، ولو كان «وأنجينا» جاز لمن قرأ ننجى، بسكون النون، أن يحتجّ بسكونها فى الماضى. فأنعم النظر فيما ذكرته، فهو أعيق بالصواب من غيره. (١)

وقبل أن أحلل كلام ابن الشجري أقول إن هذه المسألة من مسائل الخلاف التي ذكرها العكبري في التبيين، تحت عنوان إقامة المصدر مقام الفعل، وأشار بأن هذا هو رأي الكوفيين، وأن للبصريين فيها مذهبين الجواز وعدمه، ثم ذكر الشواهد التي تؤكد رأي المجيزين والرد عليها وتخريجها (٢) ونقل أبو حيان هذا الكلام عن العكبري في التذييل، ونقل عن الأخفش جواز إنابة المصدر والظرف عن المفعول به بشرط أن يتقدما على المفعول به، فإن تأخرا لم يجز أن يقام إلا المفعول به، ووافق الكوفيين والأخفش في الظرف فقط، كما انتصر ناظر الجيش للكوفيين كما فعل ابن مالك. (٣)

وواضح من النصوص السابقة أن ابن الشجري موافق للبصريين، ونقل كلام أبي علي ورأي ابن مجاهد في الاعتراض على من رأى الجواز، ونسب البيت المذكور للقراء وهو ليس له كما أشار د. الطناحي، ثم انتهى ابن الشجري إلى أنه خطر له رأي تحمل عليه القراءة دون حاجة إلى القول بالبناء للفاعل أو الإخفاء وغيره، وفي الوقت ذاته موافق لقياس العربية، وهو القول بحذف النون الثانية من ننجى وعلل ذلك بكراهة اجتماع المثليين واستشهد عليه بالأدلة التي تدعمه من السماع المتمثل في القراءات القرآنية.

(١) أمالي ابن الشجري: ج ٢/٥١٧ - ٥٢٠.

(٢)، (٣) لمزيد من التفصيل حول المسألة انظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ص ٢٧٠، والتذييل والتكميل: ٦/٢٤٥ - ٢٤٧، وتمهيد القواعد: ٤/١٦٢٨ - ١٦٣٢. ومعاني القرآن للزجاج: ج ٣/٤٠٣ ورأي أنه لا يجوز أن نقول: نجي النجاء المؤمنين فهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم.

وهذا الرأي الذي انتهى إليه، ذكر الدكتور الطناحي أن ابن جني سبقه إليه في الخصائص، كما أشار النحاس في إعراب القرآن إلى أنه رأى الأخفش الصغير "علي بن سليمان" يقول: "قال أبو جعفر: ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان قال الأصل "نُنَجِّي" فحذف إحدى النونين لاجتماعهما كما يحذف إحدى التائين لاجتماعهما نحو" ولا تفرقوا،^(١)

وخلاصة القول أن كل الوجوه المذكورة لها ما يعترض به عليها من الشواهد وكلام النحاة، ولكن رأي الأخفش الصغير وابن جني الذي نسه ابن الشجري إلى نفسه هو أيسرها لأنه كما يقول ابن هشام بأنه "قد يكون الموضع لا يتخرَّج إلا على وجه مَرْجُوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم {وَكَذَلِكَ نَجِي الْمُؤْمِنِينَ}."^(٢)

توجيه قوله تعالى: {فِيمَ تُبَشِّرُونَ} و {تُبَشِّرُونَ} ٥٤ الحجر، و{أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ} ٦٤

الزمر

وردت هذه القراءات الثلاث في سياق تدعيم الوجه الذي رآه ابن الشجري في قوله "نجي المؤمنين" وأنه جاء على حذف إحدى النونين الذي تناولته في القراءة السابقة، يقول: "ومما جاء من حذف إحدى النونين المتحركتين حذفها في قراءة نافع: {فِيمَ تُبَشِّرُونَ} بكسر النون خفيفة، فَرَّ من تبشروني إلى الحذف، كما فَرَّ منه ابن كثير إلى الإدغام، فقراً: {تُبَشِّرُونَ} وباقي القراء على فتح النون وحذف المفعول بغير دليل عليه. وكذلك اختلفوا في قوله تعالى: {أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ} فستة من القراء^(٣) فَرَّوا من تأمروني إلى الإدغام، ونافع حذف الثانية.

لاخلاف بين العلماء في أن اجتماع حرفين من جنس واحد داع إلى إسقاط أحدهما، وهذا من لغة العرب، فإذا كان إسقاط أحد الحرفين إذا سكن أحدهما وتحرك الآخر كما في "أَحْسَسْتُ" يكون داعياً للحذف فتتحول الكلمة إلى أَحَسْتُ فإن إسقاط أحد الحرفين المتحركين يكون من باب أولى، والمبدأ العام الذي يضم مثل هذه الظواهر هو التخفيف وكرهية الثقل^(٤)، ولعل ما نقله ابن الشجري في الكلام السابق يوضح ذلك لكنه فيه شيء من الغموض، هذا الغموض راجع إلى

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٥٦/٣، وانظر الخصائص: ٣٩٨/١.

(٢) مغني اللبيب: ٧٢١، ٧٢٢، وعلى هذا جرت تخريجات النحويين انظر مثلاً: ابن الناظم في شرح الألفية: تحقيق محمد باسل عيون السود: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ٦١٩/١.

(٣) خمسة من القراء فقط وليس ستة كما ذكر ابن الشجري.

(٤) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن للفرأ: ٨٩/٢، ٩٠، ومعاني القرآن وإعرايه: ٢١٦/١، ٢١٧، ١٨١/٣، إعراب القرآن للنحاس: ٢٤١/٢، معاني القراءات: ٧٠/٣.

أي النونين أحق بالحذف من الأخرى، وأي اللغات أفضل؟ وهذا ما أفاض فيه النحاة وفصلوا القول فيه على أكمل وجه.

لقد دار خلاف بين النحاة في أي النونين حذف من القراءات السابقة هل نون الرفع أم نون الوقاية؟ وذكروا أن سيبويه، ووافقته ابن مالك أجاز حذف نون الرفع^(١)، ولعل هذا الخلاف أدى ببعض النحاة كما حكى عن المازني وأبي عمرو بن العلاء إلى إنكار القراءة واتهامها باللحن، يقول الزجاج: "ورأيت مذهب المازني وغيره ردُّ هذه القراءة، وكذلك ردُّوا (فيم تبشرون)... والإقدام على رد هذه القراءة غلط لأن نافعاً رحمه الله قرأ بها... وله وجه في العربية فلا ينبغي أن يرد، ولكن "الفتح" في قوله (فيم تبشرون) أقوى في العربية.^(٢)، وقال في موضع آخر: "بفتح النون وهو أجد في القراءة، وقرئت: فِيمَ تُبَشِّرُونَ - بكسر النون - قرأ بها نافع، والأصل (فيم تبشرون) فاستثقل النونان، فحذفت إحداهما..."^(٣)

وقال النحاس: "... وحكي عن أبي عمرو بن العلاء رحمه الله أنه قال: كسر النون لحن، يذهب إلى أنه لا يقال: أنتم تقوموا فيحذف نون الإعراب. قال أبو جعفر: قد أجاز سيبويه والخليل مثل هذا. قال سيبويه: وقرأ بعض الموثوق بهم {قَالَ أَتَحَاوِنِي} الأنعام: ٨٠، وَفِيمَ تُبَشِّرُونَ وهي قراءة أهل المدينة، والأصل عند سيبويه: فِيمَ تبشرون يادغام النون في النون ثم استثقل الإدغام فحذف إحدى النونين ولم يحذف نون الإعراب كما تأول أبو عمرو وإنما حذف النون الزائدة.^(٤)

وعلى أية حال إذا ما استثنينا ما ذكره سيبويه وابن مالك فهناك اتفاق بين النحاة وموجهي هذه القراءات على أن المحذوفة هي نون الوقاية وهذا هو الأولى، يقول ابن الحاجب: "فالمحذوف نون الوقاية استغناء عنها بنون الإعراب، وهذا أولى من أن تقدر نون الإعراب محذوفة استغناء عنها بنون الوقاية، لأن نون الوقاية أمر استحساني لا دلالة لها، ونون الإعراب لمعنى. فإذا اجتمعا وقدر حذف أحدهما كان حذف ما لا دلالة له أولى.^(٥)، وهذا ما نص عليه ابن هشام في

(١) وقد نص سيبويه على ذلك صراحة: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع...". الكتاب: ٣/٥١٩، ٥٢٠. وقال ابن مالك «لما كان للفعل بهذه النون صون ووقاية مما ذكر، حوفظ على بقائها فيه مطلقاً، أي إذا لقيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف فهي الباقية عند سيبويه" شرح التسهيل: ١/١٤٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/٢١٦، ٢١٧.

(٣) السابق: ٣/١٨١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ٢/٢٤١.

(٥) أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدادة دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ٢/٥٤٠.

قاعدته الشهيرة، وتوجيهه لهذه القراءات، يقول: "إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمُحْدُوفِ أَوْ لَا أَوْ ثَانِيًا فَكَوْنُهُ ثَانِيًا أَوْلَى".^(١)

توجيه قوله تعالى: {فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ} ٣٤ النساء.

وردت هذه القراءة في سياق الإجابة عن سؤال، يقول ابن الشجري: "وهذا الحرف مما سأل عنه نصر بن عيسى بن سميع الموصلي، مكاتبة، وسأل عن قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني: {فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ} بنصب هذا الاسم، تعالى مسماه. فأجبت بأن انتصابه بوقوع الفعل عليه، بتقدير حذف مضاف، أي بما حفظ أمر الله، كما جاء في الأخرى: {فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا} أي فاتاهم أمر الله. ومعنى «ما» في هذه القراءة معنى «الذي» فالمضمر في {حَفِظَ} عائد على «ما» والتقدير: حافظات للغيب، أي لغيب أزواجهن بالصلاح الذي حفظ أمر الله.^(٢)

وينقل ابن الشجري تلخيص المسألة فيقول عن الفارسي: "قال أبو علي: من نصب فقال: {بِمَا حَفِظَ اللَّهُ} لم يجز أن يجعل «ما» مع الفعل بمنزلة المصدر؛ لأنه يبقى الفعل بغير فاعل، يعني أن التقدير في كونها مصدرية: بحفظهن الله، وهذا يصح لو كان لفظ التلاوة: بما حفظن الله، وصح هذا مع الرفع؛ لأن التقدير: يحفظهن الله، فحذف المفعول؛ لأن حذف المفعول جائز، ولم يجز ذلك مع النصب؛ لأن حذف فاعل الفعل لا يجوز."^(٣)

هذا، وقد رد الفراء قراءة النصب: "وبعضهم يقرأ بما حَفِظَ اللَّهُ فنصبه على أن يجعل الفعل واقعا كأنك قلت: حافظات للغيب بالذي يحفظ الله كما تقول: بما أَرْضَى اللَّهُ، فتجعل الفعل لها، فيكون في مذهب مصدر. ولست أشتهيها لأنه ليس بفعل لفاعل معروف، وإنما هو كالمصدر."^(٤)

(١) مغني اللبيب: ٨٠٨.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٥٢٠/٢، ٥٢١. وانظر هذا التوجيه أيضا: ليس في كلام العرب لابن خالويه: تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ١٤٧، الكشاف: ١/٥٠٦، والمحتسب: ١/١٨٨، وقدره "دين الله، عهدو الله، شريعة الله. وانظر التبيان: ١/٣٥٤، وأضاف وجها آخر وخطأه: "وقال قوم هي مصدرية، والتقدير: حَفِظَهُنَّ اللَّهُ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ خَلَا الْفِعْلُ عَنِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ هُنَا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ، وَذَلِكَ يَطْهَرُ ضَمِيرُهُ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِمَا حَفِظَهُنَّ اللَّهُ.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٥٢٠/٢، ٥٢١.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١/٢٦٥.

وفضل النحاس قراءة الرفع قائلا: "الرفع أبين أي حافظات لمغيب أزواجهن بحفظ الله جل وعزّ وتسديده، وقيل: بما حفظهن الله في مهرهن وعشرتهن، وقيل: بما استحفظهن الله إياه من أداء الأمانات إلى أزواجهن، والنصب بمعنى بالشيء الذي حفظ الله أي بالدين أو العقل الذي حفظ أمر الله.^(١) وهذا الوجه الذي ذكروه مشهور في النحو على حد تعبير ابن جني بعدد الرمل وهو قاعدة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

توجيه قراءة {..فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} ﴿٨٩﴾ سورة يونس.

وردت هذه القراءة في سياق الحديث عن "لا" وضروبها، يقول ابن الشجري: "والخامس: أنهم نفوا بها الأفعال المستقبلية والحاضرة... والتفي بها يتناول فعل المتكلم وفعل المخاطب، كما يتناول فعل الغائب، فتناوله لفعل المتكلم... وفعل المخاطب كقولك: إنك لا تزورنا، ومثله: {سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَى} ﴿٦﴾ سورة الأعلى، ومنه قراءة ابن عامر: {.. فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} ﴿٨٩﴾ سورة يونس بتخفيف النون.^(٢)

لم يوجه ابن الشجري القراءة بعد أن عزاها لابن عامر، وقد ذكر النحاة فيها وجوها، يقول الفارسي: "فأما من قرأ: ولا تتبعان بتخفيف النون، فإنه يمكن أن يكون خفف الثقبلة للتضعيف، كما حذفوا: رب، وإنّ ونحوهما من المضاعف، إلا أنه حذف الأول من المثليين، كما أبدلوا الأول من المثليين في نحو قيراط ودينار، ولزم ذلك في هذا الموضع، لأن الحذف لو لحق الثانية للزم النقاء ساكنين على غير ما يستعمل في الأمر العام الشائع. ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا الحد غير مأخوذ به عند العامة، وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى: الأمر، كقوله: يتريصن بأنفسهن ولا تضار والده بولدها، أي لا ينبغي ذلك، وإن شئت جعلته حالا من: استقيما، وتقديره: استقيما غير متبعين^(٣)

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٢١٢/١. ومعاني القرآن له: ٧٨/٢.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٥٣٤/٢. وهي رواية ابن ذكوان عن ابن عامر.

(٣) الحجة للقراء السبعة: ٤/٢٩٣، ٢٩٤. ونقل أبوحيان هذه الوجوه عنه، لكنه قال عن الوجه الأول: "ومذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الحقيفة، ويؤنس والقراء يريان ذلك. البحر المحيط: ١٠١/٦. واكتفى ابن زنجلة بوجه الحال فقط. الحجة في القراءات ٣٣٦. ونقل العكبري الأوجه الثلاثة التي نص عليها الفارسي. انظر التبيان ٦٨٥/٢.

ومعنى كلام الفارسي في الوجه الأول أن "لا" هنا ناهية ولم تحذف نون الجزم المحركة لأنه لو حذفها لالتقى ساكنان، فحذف الساكنة أقل تغيُّراً. وهذا الوجه ضعفه ابن الحاجب في الأمالي يقول: "وقول من قال: إنها نهيية وإن النون نون التأكيد الخفيفة كسرت، أو الثقيلة حذفت الأولى منهما، ضعيف، لا ينبغي أن تأول قراءة صحيحة عليه، لأنه لم يثبت في اللغة مثله. والله أعلم بالصواب." (١)

أما "لا" في الوجهين الآخرين فهي نافية. يقول صاحب الإنصاف: "وأما قراءة ابن عامر: «وَلَا تَتَّبِعَانِ» بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها، وبأقي القراءة على خلافها، والنون فيها للإعراب علامة الرفع؛ لأن "لا" محمول على النفي، لا على النهي، والواو في "ولا" واو الحال، والتقدير: فاستقيما غير متبعين." (٢)

وتبقى في هذه القراءة مسألة أخرى وهي أن المضارع المنفي لا تصحبه الواو ويتعين الضمير فيه للربط، لذلك قدر النحاة هنا مبتدأً محذوفاً والتقدير "وأنتما لا تتبعان" ولكن من النحاة من جوز وجود الواو مع المضارع المنفي. (٣)

توجيه قوله تعالى: { مَا جِئْتُمْ بِهِ آلَسَحْرُ } ٨١ يونس.

في سياق الحديث عن " ما " وتصرفها في المعاني وأنها تكون اسماً وحرفاً، واسميتها على أنواع يعيننا منها الثالث وهو أن تكون خبرية يقول: والثالث: كونها خبرية، تلزمها الصلّة، فتأتى بمعنى الذى أو التى أو الذين، فهى فى التزامها للصلّة مخالفة للاستفهامية والشرطية، فمن ذلك قوله تعالى: { إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا } المعنى: إن الذى صنعوه... فأما قوله جلّ وعز: { مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ } فقرأ أبو عمرو: «آلسحر»؟ بمد الألف، وقرأه الباقر خير، ف «ما» على قراءة أبى عمرو استفهامية، وهى فى محلّ الرفع بالابتداء، والجملة التى هى { جِئْتُمْ بِهِ } الخبر، وقوله: «آلسحر» فى رفعه قولان، أحدهما: قول أبى على، وهو أن يكون بدلاً من «ما» (٤) فإذا قدرّت إيقاعه فى

(١) أمالي ابن الحاجب: ٢٠٠/١.

(٢) الإنصاف: ٥٤٨/٢. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٢.

(٣) انظر: تمهيد القواعد: ٢٣٤٠/٥، شرح التسهيل: ٣٦٨/٢، والتذيل والتكميل: ١٨١/٩. ارتشاف الضرب: ١٣٠٧/٣، همع الهوامع: ٣٢٣/٢، توضيح المقاصد: ٧٢١/٢، شرح ابن عقيل: ٢٨٣/٢.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٩٠/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٣٥١/١.

موضع «ما» صار: أَلَسَّحَر جِئْتُمْ بِهِ؟ والقول الآخر: أن تجعله خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أهو السحر؟ وإن شئت: أَلَلَسَّحَر هو؟ تقدّره خيرا. (١)

وأضاف العكبري وجوها أخرى في " ما " فقال: " يُقْرَأُ بِالِاسْتِفْهَامِ ؛ فَعَلَى هَذَا تَكُونُ (مَا) اسْتِفْهَامًا، وَفِي مَوْضِعِهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا نُصِبَ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ مَوْضِعُهُ بَعْدَ (مَا) تَقْدِيرُهُ: أَيُّ شَيْءٍ أَتَيْتُمْ بِهِ، وَ «جِئْتُمْ بِهِ» يُفَسِّرُ الْمَحذُوفَ. فَعَلَى هَذَا فِي قَوْلِهِ: (السَّحْرُ) وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: هُوَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ؛ أَيُّ هُوَ السَّحْرُ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحذُوفًا ؛ أَيُّ السَّحْرُ هُوَ. وَالثَّانِي: مَوْضِعُهَا رُفِعَ بِالِابْتِدَاءِ، وَ «جِئْتُمْ بِهِ» الْخَبَرُ. وَ (السَّحْرُ) فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا: مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ. وَالثَّانِي: هُوَ بَدَلٌ مِنْ مَوْضِعِ (مَا) كَمَا تَقُولُ: مَا عِنْدَكَ أَدِينًا أَمْ دِرْهَمٌ؟. (٢)

وخلاصة القول أن ابن الشجري لما ذكر تصرف ما في المعاني كان يشير إلى أن ذلك له دور في تعدد أوجه التحليل النحوي بناء على ما تحتمله "ما" من معان، فكان لزاما عليه أن يؤكد ذلك بالقراءات القرآنية.

توجيه قراءة: {.. مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ..} ﴿٢﴾ سورة المجادلة.

وردت هذه القراءة في سياق الحديث عن "ما" وتصرفها في المعاني، وضروبها. يقول: " والضرب السابع: أن يكون حرفا نافيا، يرفع الاسم وينصب الخبر، في اللغة الحجازية، تشبيها لها بليس؛ وذلك لدخولها على جملة الابتداء والخبر، كدخول «ليس» عليها؛ ولأنها تنفي ما في الحال كما تنفيه «ليس» ويدخلون على خبرها الباء، كما يدخلونها على خبر «ليس» كقولك: ما زيد بقائم {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ} وبنو تميم لموا فيها القياس؛ لأنها من الحروف الداخلة على الجملتين الاسمية والفعلية، كهل، وحق ما يدخل على الجملتين أن لا يعمل؛ لأن العامل يجب أن يكون مختصا بما يعمل فيه من اسم أو فعل. تقول في لغة أهل الحجاز: ما زيد قائما، كما جاء في

(١) أمالي ابن الشجري. ٢/ ٥٤٩. ووافقه الزجاج والفراء والنحاس وابن خالويه وابن زنجلة على تقدير " ألسر هو أي بحذف الخبر، انظر على الترتيب: معاني القرآن وإعرابه: ٣٠/٣، ومعاني القرآن: ٤٧٥/١، وإعراب القرآن: ١٥٤/٢، الحجة في القراءات السبع ١٨٣، حجة القراءات: ٣٣٥. ووافقه على التقدير الأول مكّي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٣٥١/١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٦٨٢/٢، ٦٨٣.

التنزيل: {ما هذا بَشْرًا} و {ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} أجمع القراء والعرب على قراءتهم {بَشْرًا} موافقة لخط المصحف، واختلفوا في نصب {أُمَّهَاتِهِمْ} ورفعها، فروى المفضل عن عاصم رفعها...^(١)

لقد لخص ابنُ الشجري في النص السابق كلامَ النحاة في المسألة، وتحدث عن الاستعمالين الواردين عن العرب، لكن النحاة اختلفوا في أيهما أقوى في العربية، فرأى سيبويه أن الرفع أقيس، ورأى الفراء أن أهل نجد يتكلمون بالباء وبغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا وهو أقوى الوجهين عنده أيضاً، وهذا الوجه مردود عليه من ابن مالك؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد "ما" في لغة بني تميم معروف، لكنه أقل منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد، وقال الزمخشري بأن وجه النصب هي اللغة الحجازية القدمى، وأن من رفع من بني تميم فهو على سليقته، ورأى ابن يعيش أن اللغة الأولى "الرفع" أقيس، والثانية أفصح، وبها ورد القرآن^(٢). وذكروا أن لغة تميم أكثر وروداً في الشعر، ويُروى عن الأصمعي أنه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصب خبر "ما" المشبهة ب "ليْسَ".^(٣)

هذا، وقد رد الزجاج على القول بأن لغة الرفع هي الأقوى قائلاً: "وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: {مَا هَذَا بَشْرًا} أقوى الوجهين، وهذا غلط، لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات. ولغة بني تميم: ما هذا بشر. ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة. والدليل على ذلك إجماعهم على: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} وما قرأ أحد ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ.^(٤) فهو هنا ينفى قراءة الرفع أصلاً.

لكن إذا ثبتت قراءة الرفع عن عاصم كما ذكر ابن الشجري، ويؤيدها كثرة ورود الرفع في الشعر تبقى المسألة في النهاية من قبيل تعدد الاستعمالات اللغوية.

توجيه رفع النون في قوله تعالى: {.. لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ..} ﴿٩٤﴾ سورة الأنعام.

يقول ابن الشجري: "اختلف القراء في رفع النون ونصبها، من قوله تعالى: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} فقرأ نافع والكسائي، وحفص عن عاصم {بَيْنَكُمْ} نصبا، وقرأه الباقون رفعاً. قال أبو علي:

(١) أمالي ابن الشجري: ٥٥٥/٢، ٥٥٦.

(٢) انظر على الترتيب: الكتاب ٥٧/١، ومعاني الفراء: ٤٢/٢، ١٣٩/٣، وشرح التسهيل: ٣٦٩/١، والكشاف: ٤٦٦/٢.

(٣) شرح المفصل: ٢٦٨/١، والبدیع في علم العربية: ٥٦٧/١، وشرح كتاب سيبويه: ٣٢٤/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١٠٨/٣.

اليتين: مصدر بان يبين، إذا فارق، واستعمل هذا الاسم على ضربين، أحدهما: أن يكون اسما متصرفا كالاتفاق. والآخر: أن يكون ظرفا ثم استعمل اسما، والدليل على جواز كونه اسما قوله: {وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ} و{هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ} فلما استعمل اسما في هذه المواضع، جاز أن يسند إليه الفعل الذي هو {تَقَطَّعَ} في قول من رفع. (١)

ويدل على أن هذا المرفوع هو الذي استعمل ظرفا: أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظرف اتسع فيه، أو يكون الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم؛ لأن التقدير يصير: لقد تقطع افتراقكم، وهذا خلاف المعنى المراد، ألا ترى أن المراد لقد تقطع وصلكم وما كنتم تتألفون عليه.

فإن قلت: كيف جاز أن يكون بمعنى الوصل، وأصله الافتراق والتباين، وعلى هذا قالوا: بان الخليط، إذا فارق، وفي الحديث «ما بان من الحي فهو ميتة»؟

قيل: إنه لما استعمل مع الشيئين المتلايين في نحو: بيني وبينك شركة، وبينى وبينه رحم وصدقة، صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوصلة، وعلى خلاف الفرقة، فلهذا جاء {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} بمعنى: لقد تقطع وصلكم. (٢)

فابن الشجري كما هو واضح من الكلام السابق يعرض خلاف القراء في رفع كلمة "بينكم" ونصبها، والذي يعينى هنا هو وجه الرفع لأنه مخالف لحفص، والذي يظهر من الكلام السابق أن النحاة متفقون على وجه الرفع على أنه من باب استعمال الظرف اسما. (٣)

توجيه القراءات: {مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ} و{وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ} ٦٦ هود، و{إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ} ٢٣ الذاريات.

(١) الحجة للقراء السبعة: ٣/٣٥٧ - ٣٥٩.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢/٥٩١، ٥٩٢. وانظر: معاني القرآن للزجاج: ٢/٢٧٣. وانظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٢٥٦. تفسير الكشاف للزمخشري: ٢/٧٤٦.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ص ١٤٥. وانظر: معاني القراءات: ١/٣٧٢، وقال في هذا الوجه بأنه أوجه القراءتين. كذلك قال الزجاج فيما نقله عنه ابن الشجري، انظر الأمالي: ٢/٥٩٣.

وردت هذه القراءات الثلاث في سياق الحديث عن الظروف يقول: "ومما استعملته العرب تارة بالبناء وتارة بالإعراب، من اسم وصفيّ أو اسم زمنيّ: مثل وغير وحين ويوم، وذلك إذا أضيف منهما شيء إلى فعل ماضٍ أو حرف موصول، أو «إذ» فمتى أضفته إلى أحد هذه الثلاثة أعداه داؤه، فجاز بناؤه على الفتح، كقول النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... وقلت ألمّا تصح والشيب وازع
يروى: على حين، وعلى حين، وكقول آخر:

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت ... حمامة في غصون ذات أو قال
يروى: «غير أن هتفت»، بالفتح، و «غير أن هتفت» بالرفع. وتقول: خرجت منذ حين أن
جاء زيد، ومنذ حين، ومنذ حينئذٍ وحينئذٍ، ومد يومئذٍ ويومئذٍ، وساعتئذٍ وساعتئذٍ، وقد قرئ {من
عذاب يومئذٍ} و {عذاب يومئذٍ}، {ومن خزبي يومئذٍ} و {خزبي يومئذٍ}.^(١)

فابن الشجري هنا يوجه القراءتين على البناء لأن الظرف الزمني "يوم" أضيف إلى إذ
المنية فاكتمل منه البناء، ويستدل بهما ليؤكد الروايات التي ذكرت في الأبيات السابقة. وهذا
الذي ذكره من توجيه القراءة على أن من فتح فالأنة مضاف إلى غير متمكن من الظروف وهو "إذ"
، وهي مبهمة، يكاد يكون محل اتفاق بين العلماء^(٢) باستثناء ما ذكره ابن خالويه في الحجة
حيث أضاف وجهًا ثانيًا إضافة إلى الوجه الأول وهو "أن يجعل يوم مع إذ بمنزلة اسمين جعلًا اسما
واحدًا فبناه على الفتح كما بني خمسة عشر.^(٣)

أما القراءة الثالثة في هذا الباب فقد أطل في النقل عن أبي علي الفارسي في توجيهها لا
سيما وجه النصب، والذي يعني هو وجه الرفع لأنه مخالف لحفص، يقول: "واختلف القراء في
رفع {مثل} ونصبه، من قوله تعالى: {إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ} فقرأ عاصم في رواية أبي بكر،
وحمزة والكسائي {مثل} ما {برفع اللام... قال أبو علي^(٤) من رفع «مثلاً» جعله وصفاً لحق، وجاز

(١) أمالي ابن الشجري : ٦٠١/٢ ، ٦٠٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال : معاني القرآن للزجاج: ٢٢٥/٥ وإعراب القرآن للنحاس: ٢٢/٥، الحجة للقراء
السبعة: ٣٤٨/٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣، حجة القراءات ٧٢٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٦/١ .

(٣) الحجة في القراءات السبع: ١٨٨ .

(٤) الحجة للقراء السبعة: ٢١٦ / ٦ - ٢٢٢ .

أن يكون «مثل» وإن كان مضافا إلى معرفة وصفا لنكرة؛ لأن «مثلا» لا يختصّ بالإضافة، لكثرة الأشياء التي يقع التماثل بها من المتماثلين، فلما لم تخصصه بالإضافة ولم تزل عنه الإبهام والشّيع الذي كان فيه قبل الإضافة، بقي على تنكيهه، فقالوا: مررت برجل مثلك، فكذلك في الآية، لم يتعرّف بالإضافة إلى {أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ} وإن كان قوله: {أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ} بمنزلة نطقكم. (١)

هذه القراءة بالرفع أيضا توجيهها على أنها صفة محل اتفاق بين النحاة (٢) ويؤيده قوله تعالى " أن يصيبكم مثل ما أصاب قوم نوح" باستثناء ما ذكره العكبري من أنها جائز فيها أيضا الرفع على أنها خبر ثان أو على أنهما خبر واحد، مثل: حلو حامض. (٣)

توجيه قراءة: «وهذا بعلى شيخ» ٧٢ هود.

وردت هذه القراءة في سياق حديثه عن العوامل التي تعمل في الحال وذكر أنها يجوز فيها النصب والرفع. يقول: " قد ذكرنا من المعاني التي تعمل في الحال الظروف، وتعمل فيها أيضا أسماء الإشارة وحرف التثنية، تقول: ذا زيد مقبلا، وهذا زيد مقبلا، وفي التنزيل: {وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا} ١٢٦ الأنعام، وفيه {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}... وتقول: هذا أبوك مقبلا ومقبل، فرفعه من أربعة أوجه: أحدها: أن يكون خبرا بعد خبر. والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، فيكون الكلام في تقدير جملتين، أي هو مقبل. والثالث: أن تبدله من الأب، فكأنك قلت: هذا مقبل. والرابع: أن تبدل الأب من هذا، فكأنك قلت: أبوك مقبل، وفي مصحف ابن مسعود: «وهذا بعلى شيخ» ورفعه من الأوجه الأربعة... (٤)

أقول: اختلف النحاة في الأوجه الجائزة في هذه القراءة، فابن الشجري بداية نقل آراء سيبويه وابن جنبي وإن كان هناك خلاف في الألفاظ في وجه "الخبر بعد الخبر" حيث عبر عنه سيبويه وابن جنبي بعبارة "أنهما معا خبرا لهذا"، في حين رأى الأخفش أن فيها وجهين هما: "كأنه

(١) أمالي ابن الشجري: ٦٠٢/٢، ٦٠٣.

(٢) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن للزجاج: ٥٤/٥، والكشاف: ٤٠٠/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١٦١/٤، معاني القراءات: ٣٠/٣، والحجة في القراءات السبع: ٣٣٢، والحجة للقراء السبعة ٢١٦/٦، حجة القراءات ٦٧٩، ومشكل إعراب القرآن: ٦٨٨/٢، الخصائص: ١٤٢/٢، تمهيد القواعد: ٣٢٣٨/٧... إلخ.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٨٠/٢.

(٤) أمالي ابن الشجري: ٩/٣، ١٠.

أخبر عنهما خيرا واحدا أو يكون كأنه رفعه على التفسير" وذكر الزجاج فيها أربعة أوجه لكنه لم يذكر وجه إضمار الخبر، وأجاز "أنهما معا خبر لهذا"، و "أنهما خبر بعد خبر" ثم ذكر وجهي الإبدال السابقين. أما النحاس فذكر أن فيها خمسة أوجه هي أربعة ابن السجري، بالإضافة إلى وجه خامس هو " أن يكون هذا مبتدأ وزيد مبينا عنه وقائم خبر." (١)

وزاد العكبري فقد جعل الوجوه الجائزة فيها ستة يقول: " قرئ «شَيْخٌ» بِالرَّفْعِ. وَفِيهِ عِدَّةٌ أَوْجُهٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ «هَذَا» مُبْتَدَأً، وَ «بِعَلِي» بَدَلًا مِنْهُ، وَ «شَيْخٌ» الْخَبْرُ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ «بِعَلِي» عَطْفَ بَيَانٍ، وَ «شَيْخٌ» الْخَبْرُ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ «بِعَلِي» مُبْتَدَأً ثَانِيًا، وَ «شَيْخٌ» خَبْرُهُ؛ وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ هَذَا. وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ «بِعَلِي» خَبْرَ الْمُبْتَدَأِ، وَ «شَيْخٌ» خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٍ؛ أَي هُوَ شَيْخٌ. وَالْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ «شَيْخٌ» خَبْرًا ثَانِيًا. وَالسَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ «بِعَلِي» وَ «شَيْخٌ» جَمِيعًا خَبْرًا وَاحِدًا، كَمَا نَقُولُ: هَذَا خُلُوٌّ حَامِضٌ." (٢)، فزاد وجهي عطف البيان والمبتدأ الثاني في كلمة بعلي. وكل هذه الأوجه جائزة في اللغة لكن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى من غيره، كما أن ابن جني اعترض على وجه عطف البيان لأن صورة عطف البيان صورة الصفة، وصفة اسم الإشارة لا تأتي مضافة.

توجيه قوله تعالى: {.. قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} ٣٢ الأعراف.

وردت هذه القراءة في سياق الحديث عن الحال وما فيه من قراءات يقول: " فأما قوله: {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} (٧) فقرأ نافع وحده {خالصة} رفعا، فمن نصبها جعلها حالا من الذكر (الضمير)

(١) انظر على الترتيب: الكتاب : ٨٣/٢، المحتسب: ٣٢٤/١، ٣٢٥، معاني القرآن للأخفش ٣٨/١، ٣٩، معاني القرآن وإعرابه: ٦٤/٣، إعراب القرآن للنحاس: ١٧٧/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٧٠٧/٢. اعترض ابن جني على وجه عطف البيان ووجهه على البديل يقول: " فإن قلت: فهل تجيز أن يكون "بعلي" وصفاً لـ "هذا"؟ قيل: لا؛ وذلك أن هذا ونحو من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف، ألا تراهم لم يجيزوا مررت بهذا ذي المال، كما أجازوا مررت بهذا الغلام؟ وإذا لم يجز أن يكون "بعلي" وصفاً لـ "هذا" من حيث ذكرنا لم يجز أيضاً أن يكون عطف بيان له؛ لأن صورة عطف البيان صورة الصفة، فافهم ذلك. المحتسب: ٣٢٥/١.

الذى فى خبر {هي} لأن التقدير: هي ثابتة للذين آمنوا فى الحياة الدنيا فى حال خلوصها لهم يوم القيامة. (١)

نجد ابن الشجري هنا يذكر قراءة نافع المخالفة لحفص لكنه لم يذكر لها توجيهها، أما توجيه القراءة فقد قال أبو علي: "(خالصة) فمن رفعه جعله خيرا للمبتدأ الذي هو "هي"، ويكون للذين آمنوا تبيينا للخلوص، ولا شيء فيه على هذا، ومن قال: هذا حلو حامض، أمكن أن يكون (للذين آمنوا) خيرا، و (خالصة) خير آخر...". (٢)

وكلام أبي علي مستفاد من كلام سيويه فى حديثه عن مثال: هو لك خالصا، وخالص يجوز لك الوجهان " فيصير خالص مبنيا على هو كما كان قائم مبنيا على عبد الله، وفيها لغو، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص. وقد قُرئ هذا الحرف على وجهين: " قُل هي للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة "، بالرفع والنصب. (٣)

ولقد رأيت جميع النحاة يوجهون القراءة إما على أن "خالصة" خير أو خير بعد خير، إلا أن من قال بأنها خير بعد خير راح يقدر الخبر الأول فيما قبلها، وهو: "للذين آمنوا" مرة، و " فى الحياة الدنيا" مرة أخرى. (٤)

توجيه قوله تعالى: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ}. ٦٩. مريم.

ذكر ابن الشجري هذه القراءة الشاذة فى حديثه عن "أي" وتصرفها فى المعاني، وهل هي معربة أم مبنية يقول: " والثالث من أقسامها: أن تكون اسما ناقصا بمعنى الذى أو التى أو الذين أو اللاتى، يلزمه أن يوصل بما يوصل به أحد هذه الأسماء التواقص، من الجمل أو الظروف، كقولك:

(١) أمالي ابن الشجري : ١٥، ١٤/٣.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ١٥، ١٤/٤، وانظر الكشف عن وجوه القراءات: ٤٦١/١.

(٣) الكتاب: ٩١/٢. وانظر المقتضب للمبرد: ٣٠٧/٤، ٣٠٨.

(٤) هذا الوجه الأخير ذكره العكبري فى التبيان: ١/٥٦٤، ٥٦٥، وانظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٣/٢، إعراب القرآن للنحاس: ٥١/٢، معاني القرآن للقراء: ٣٧٧/١، وقد عبر عن وجه الخبر بعد الخبر بلفظ "الرد على موضع الصفة"، الحجة فى القراءات السبع: ١٥/٤، مشكل إعراب القرآن: ٢٨٨/١، معاني القراءات: ٤٠٤/١، حجة القراءات: ٢٨١.

أيّ القوم قامت أخته زيد، أي الذي قامت أخته زيد، وأيّ النسوة خرج أخوها زينب، أي التي خرج أخوها زينب. (١)

و«أيّ» معربة في جميع أحوالها... وسيبويه يحكم بنائها على الضمّ إذا كانت اسما ناقصا موصولا بجملة ابتداء، والمبتدأ من الجملة محذوف، وهو العائد منها إلى أيّ، كقولك: أكرمت أيّهم صاحبك. فإن قلت: أكرمت أيّهم هو صاحبك، نصبتها وفاقا، وذلك لتمام صلتها... ويقوله قال المازنيّ وجماعة من البصريّين، وإلى بنائها ذهب في قول الله تعالى: {ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْبًا}؛ لأنّ التقدير عنده: الذي هو أشدّ على الرحمن عيبًا، أو الذين هم أشدّ، فالضمّة على قوله بناء، وقد حكى مع ذلك أنّ هارون الأعور القارئ قرأها بالنصب (٣). (٢)

ثم أكد توجيه هذه القراءة ثانية فقال "... ومن العرب من يعربها في كلّ أحوالها، يحملونها على القياس، فيقولون: كلّم أيّهم أفضل، يعملون فيها الناصب، ويرفعون الاسم بعدها، على أنه خير مبتدأ محذوف. قال سيبويه: وهي لغة جيّدة، نصبوها كما جرّوها، وعلى هذه اللغة قرأ هارون الأعور {ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتَهُمْ أَشَدُّ}. (٣)

فابن الشجري نقل عن سيبويه أنه يقول ببناء "أي" إذا حذف صدر صلتها، وعلى هذا فالضمّة في قراءة حفص بناء، لكنه ذكر عنه أيضا أن هارون الأعور قرأها بالنصب أي أعربها، ثم ذكر بعد ذلك أن من العرب من يعربها ويخرج رواية الأعور على الإعراب وهي لغة جيّدة، ولا خلاف بين النحاة في أن رواية النصب على أنها معربة على القياس النحوي بإيقاع فعل النزع عليها وإن كانت شاذة في القراءة. (٤) والإشكال كله في رواية الرفع، لكنها ليست محلّ دراستي.

(١) أمالي ابن الشجري: ٤٠/٣

(٢) أمالي ابن الشجري: ٤١/٣.

(٣) السابق: ٤٣/٣، وانظر الكتاب: ٣٩٩/٢. وقال العكبري: «أيّ» من الموصولات إلّا أنّها أعرّبت حملا على كلّ أو بعض، فإذا وُصِلَتْ بِجُمْلَةٍ تَامَةٍ بَقِيَتْ عَلَى الْإِعْرَابِ، وَإِذَا حُدِفَ الْعَائِدُ عَلَيْهَا بُنِيَتْ لِمُخَالَفَتِهَا بَقِيَّةَ الْمَوْصُولَاتِ، فَرَجَعَتْ إِلَى حَقِّهَا مِنَ الْبِنَاءِ بِخُرُوجِهَا عَنْ نَظَائِرِهَا، وَمَوْضِعِهَا نَصَبٌ بِنَزْعِ. التبيين: ٨٧٨/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج: ٢١٩/١، معاني القرآن للفراء: ٤٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٦/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٤٥٨/٢، والتبيين: ٨٧٨/٢.

توجيه قراءات: {وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ..} ﴿١٦﴾ سورة النساء، و{..فَدَانَتْك بُرْهَانَانِ ..} ﴿٣٢﴾ سورة القصص، و{..أُنْكَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ..} ﴿٢٧﴾ سورة القصص، و{وَقَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ..} ﴿٦٣﴾ سورة طه، و{..رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا ..} ﴿٢٩﴾ سورة فصلت.

وردت هذه القراءات يقول ابن الشجري: "فإن ثبت الذي، ففيه ثلاث لغات: اللذان بتخفيف النون، واللذان بتشديدها، والتشديد لغة قريش، واللذان بحذف النون، قال الأخطل:

أبني كليب إن عمي اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا

هذا قول الكوفيين، وقال البصريون: إنما حذف النون لطول الاسم بالصلة، وقد قرئ {وَالَّذَانَ يَأْتِيَانَهَا} بتخفيف النون وتشديدها، فمن شدد جعل التشديد عوضا من ياء الذي، وكذلك من قرأ {فَدَانَتْك} و {هَاتَيْنِ} و {هَذَا} بالتشديد، جعله عوضا من الحرف المحذوف في التثنية، وإنما حذفوا ياء الذي، فلم يقولوا: اللذان، وقالوا في الشجى ونحوه: الشجيان، للفرق بين المعرب وغير المعرب...^(١)

نجد ابن الشجري هنا بعد أن ذكر لغات العرب واستعمالها للأسماء الموصولة، يقدم تفسيراً أو توجيهاً لهذه اللغات ومنها قراءة ابن كثير لها جميعاً بالتشديد من خلال علة التعويض الذي يمثله التشديد عوضاً عن الياء المحذوفة ثم يقدم تعليلاً لعدم اطراد ذلك في الأسماء الموصولة من خلال علة الفرق بين المعرب والمبني.

وبدل على هذا كلام العكبري: "لأنَّ الإِسْمَ مُبْهَمٌ، وَالْمُبْهَمَاتُ لَا تُثَنَّى التَّثْنِيَةَ الصَّنَاعِيَّةَ، وَالْحَذْفُ مُؤَدَّنٌ بِأَنَّ التَّثْنِيَةَ هُنَا مُخَالَفَةٌ لِلْقِيَاسِ، وَقِيلَ: حُذِفَتْ لِطَوْلِ الْكَلَامِ بِالصَّلَةِ"^(٢)

وأشار صاحب التذييل والتكميل إلى أن تخفيف النون لغة الحجاز وبنو أسد، وتشديدها لغة قيس وتميم. وذكر أن ظاهر كلام ابن مالك جواز التشديد مع الألف والياء. في حين نقل عن ابن أبي الربيع الإشبيلي أنه لا خلاف في تجويز تشديد النون مع الألف، وقد قرئ في السبعة {وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ}، وأما مع الياء ففيه خلاف: مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد مع

(١) أمالي ابن الشجري: ٥٥/٣، ٥٦، وانظر قريبا منه: حجة القراءات: ١٩٣، ١٩٤، والتبئيل: ٢٥/٣، ٢٦.

(٢) التبيان: ٣٣٨/١.

الياء. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وبه قرأ بعضهم في قوله {رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا} (١) قال المرادي والأشموني "وهو الصحيح" (٢)

توجيه قراءة: {وَاللَّاءِ يَسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ ..} ﴿٤﴾ سورة الطلاق بالهمزة وحذف الياء مرة، ويتسهلها مرة أخرى.

يقول ابن الشجري في سياق الحديث عن جمع التي: "وفي جمعها لغات... واللغة الثالثة: اللآئي، بالهمزة وإثبات الياء، والرابعة: اللآء، بكسر الهمزة وحذف الياء، وقد قرئ: {وَاللَّآئِي يَسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ} بهاتين اللغتين، وقال الشاعر:

من اللآء لم يحججن ييغين حسبة... ولكن ليقتلن البريء المغفلا

وقد قرأ بعض القراء بتخفيف الهمزة من اللآء، وقياسها أن تجعل بين بين. (٣)

فهو هنا يعرض للغات العرب واستعمالاتها للأسماء الموصولة، ثم يوجه القراءة بناء عليها، وهذا محل اتفاق بين النحاة جميعا. (٤)

توجيه قوله تعالى: " {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} ٥٦ الأحزاب.

وردت القراءة في سياق الإجابة عن سؤال سائل عن قراءة من قرأ " {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} برفع «الملائكة»، فقال: ما وجه ذلك؟

يقول ابن الشجري: " فأجبت بأن رفع «الملائكة» بالابتداء، و{يُصَلُّونَ} خبر عنها، وخبر «إِنَّ» محذوف، لدلالة الخبر المذكور عليه، فالتقدير: إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ، وملائكته يصلون على النبي (٥)، فحذف الخبر الأوّل لدلالة الثاني عليه... ويجوز أن يكون قوله: {وَمَلَائِكَتُهُ} معطوفا

(١) التذييل والتكميل: ٢٥/٣، ٢٦.

(٢) توضيح المقاصد: ٢١٨/١، شرح الأشموني: ١٢٨/١

(٣) أمالي ابن الشجري: ٦٠/٣.

(٤) انظر على سبيل المثال: الأصول في النحو ٢/٢٦٢، اللمع في العربية: ١/١٨٨، شرح المفصل: ١/١٨٢، توضيح المقاصد: ١/٤٢٦، شرح ابن الناظم على الألفية: ١/٥٦، البديع في علم العربية: ٢/٢٣٧.

(٥) هذا هو رأي البصريين. يقول ابن هشام: " في قراءة من رفع وَذَلِكَ مَحْمُولٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى الْخَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي أَيِ إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ وَلَيْسَ عَطْفًا عَلَى الْمَوْضِعِ وَيَصَلُّونَ خَبْرًا عَنْهُمَا لِئَلَّا يَتَوَارَدَ عَامِلَانِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ. مغني اللبيب: ٧٩١. وانظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ص: ٣٤١ - ٣٤٤.

على موضع «إِنَّ» واسمها؛ لأنَّ «إِنَّ» من الحروف التي تدخل على الكلام فلا تغيّر معناه، فموضعها مع اسمها رفع بالابتداء، فالتقدير: الله وملائكته يصلّون على النبي. (١)

وأجاز أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ أن يكون {يُصَلُّونَ} خبراً عن الله تعالى، والخبر عن الملائكة محذوف، والتقدير: إنَّ الله يصلّون على النبيّ وملائكته كذلك، وحسن الإخبار عن الله سبحانه بلفظ الجميع تفخيماً وتعظيماً... (٢)

نلاحظ في توجيهات ابن الشجري أنه اتبع منهجين في التوجيه الأول: وهو ما وافق فيه البصريين وهو أن يكون خبر الأول محذوفاً لدلالة الثاني عليه، ولهذا فإنه يعرب "وملائكته" مبتدأ، وخبره ما بعده، ثم يقدر لاسم "إن" خبراً محذوفاً. والمنهج الثاني هو ما يعرف في النحو بالحمل على المحل أو الموضع، موافقاً للكوفيين، والالفتات إلى المحل، والحمل عليه، طريقة سلكها النحاة واستعانوا بها لمعالجة الحالات التي يفترض فيها المطابقة، ولكنها تأتي خلاف ذلك، فمن المعروف أن التابع يلحق بالمتبوع في حركته الإعرابية لكن يلاحظ فيه خلاف ذلك فكان هذا المنهج خير وسيلة لتبرير هذه المخالفة. (٣)

وهذا المنهج فيما يخص "العطف على اسم إن وأخواتها قبل تمام الخبر" محل خلاف بين النحاة، فمنعه البصريون واحتجوا على ذلك بقولهم: "إذا قلت: إنك وزيد قائمان" وجب أن يكون مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد، وتكون إن عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعوا معاً وهذا لا يجوز" (٤)

(١) أمالي ابن الشجري: ٣/ ١١٣، ١١٤، وانظر: شرح التصريح: ١/ ٣٢٢. والكشاف للزمخشري: ٣/ ٥٥٧.
(٢) يقول المرحوم د. الطناحي: "هذا تقدير بارد جداً، وغفر الله لقائله وحاكميه. ولا يخفى أن التنظير بالآيات الكريمات لا يشفع في ثقل هذا التقدير، فإن الإخبار عن المولى عز وجل بلفظ الجمع إنما جاء في كلامه هو تباركت أسماؤه، وكلامه تعالى في أرفع محلّ من الجلال والبهاء واليسر. هامش ج ٣/ ١١٤. وذكر النحاس أن "يصلون إنما هو للملائكة خاصة لأنه لا يجوز أن يجتمع ضمير لغير الله مع الله إجلالاً وتعظيماً، ولقد قال رجل للنبي: ما شاء الله وشئت، وأنكر ذلك وعلمه النبي فقال له: قل ما شاء الله ثم شئت. إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٢٢. والعجيب أن ابن الشجري وافق أبا علي على هذا التخريج ولم يرد عليه.

(٣) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، د. عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص: ٣٠٠.

(٤) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ١/ ١٢٤، والإنصاف: ١/ ١٥٢.

وأما الكوفيون فاختلّفوا في ذلك ؛ فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على الإطلاق؛ سواء تبين فيه عمل "إن" أو لم يتبين؛ نحو: "إن زيدا وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان". وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في ما لم يتبين فيه عمل "إن" واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ فعطف الصابئين على موضع إن قبل تمام الخبر؛ وهو قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ومما حكى عن بعض العرب أنه قال: "إنك وزيد ذاهبان"، وقد ذكره سيويه في الكتاب. ^(١)، ونسب إلى الخليل أنه جوزّه إن أفرد الخبر نحو: إن زيدا وعمرو قائم، وقول الشاعر: فإني وقيار بها لغريب. ^(٢)

وعلى أية حال فهذه الصورة من التفسير بالاعتماد على الحمل على المحل أو الموضع شائعة بشروط وضعها النحاة في توابع المنادى الخمسة (بخلاف بينهم)، وتوابع اسم إن وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، وتابع المضاف إلى اسم الفاعل، والمصدر، وتوابع الأسماء المتصلة بحروف زائدة، وفي باب الاستثناء. ^(٣) لكن لا ينبغي الركون إليها كما أشرت سابقا إلا في حالات خاصة عند عدم وجود غيرها.

توجيه: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ ﴿٣٢﴾ سورة يس، ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ﴿٤﴾ سورة الطارق.

وردت هاتان القراءتان في حديثه عن "ما" وتصرفها في المعاني مرة، كما وردتا في حديثه عن معاني "إن" مرة أخرى، وسوف أذكر هذا الأخير. يقول ابن الشجري: "ولك في «إن» إذا كانت نافية ثلاثة أوجه... والوجه الثالث: أن تدخل «لما» التي بمعنى «إلا» موضع «إلا»، وهي التي في قولهم: «بالله لما فعلت»، وحكى سيويه: «نشدتك الله لما فعلت» أي إلا فعلت، تقول: إن زيد لما قائم، تريد: ما زيد إلا قائم، قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، وقال: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا

(١) أسرار العربية : ١ / ١٢٤، وقال النحاس عن إجازة الكسائي: "ومنع هذا جميع النحويين غيره" إعراب القرآن: ٣/٢٢٢، وقال العكبري: "هذا خطأ لأن خبر إن لم يتم.... لأنك لا تخبر بالمشى عن المفرد. التبيان ١/٤٥١، وقال ابن مالك: "يجوز الرفع مع إن ولكن خصوصا بعد الخبر بإجماع." شرح الكافية الشافية: ١/٥١١. البحر المحيط: ٨/٥٠٢.

(٢) همع الهوامع ٣/٢٤٠.

(٣) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين: ص ٣٢١.

جَمِيعٌ لَدُنَّا مُخَضَّرُونَ} وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}. وقد قرئت هذه الآيات بتخفيف الميم ، فمن شدد جعل «لما» بمعنى «إلا»، و «إن» نافية، فالمعنى: ما كلّ نفس إلا عليها حافظ، وكذلك الآيات الأخرى. ومن خفف الميم جعل «ما» زائدة، و«إن» مخففة من الثقيلة، واللام للتوكيد، فارقة بين النافية والموجبة، والمعنى: إن كلّ نفس لعلها حافظ، والكوفيون يقولون في هذا النحو: إن نافية، واللام بمعنى «إلا»، وهو من الأقوال البعيدة.^(١)

نجد ابن الشجري يوجه القراءات على أنّ " إن " على أنها مخففة من الثقيلة، وما زائدة، وهو موافق لسيبويه وغيره من النحاة، باستثناء الكوفيين الذين جعلوا ما نافية وقولهم مردود عليه.^(٢)

توجيه قوله: {وَكَذَلِكَ نَفَصَلُ الْآيَاتِ وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} ٥٥ الأنعام.

خصص ابن الشجري المجلسين الثمانين والحادى والثمانين للرد على زلات مكي بن أبي طالب، يقول: " فمن ذلك غلطه فى قوله تعالى، فى سورة الأنعام: {وَكَذَلِكَ نَفَصَلُ الْآيَاتِ وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} قال: من قرأ بالتاء ونصب ال { سَبِيلُ } جعل التاء علامة خطاب واستقبال، وأضمر اسم النبى فى الفعل.

ومن قرأ بالتاء ورفع ال { سَبِيلُ } جعل التاء علامة تأنيث واستقبال، ولا ضمير فى الفعل، ورفع ال { سَبِيلُ } بفعله...".^(٣)

وأقول: إنه غلط فى قوله: «واستقبال» بعد قوله: «جعل التاء علامة خطاب، وجعل التاء علامة تأنيث»؛ لأنّ مثال «تستفعل» لا شبه بينه وبين مثال الماضى فتكون التاء علامة للاستقبال، فقولك: تستقيم أنت وتستعين هى، لا يكون إلا للاستقبال، تقول: أنت تستقيم غدا، وهى تستعين

(١) أمالي ابن الشجري: ١٤٤/٣، ١٤٥، والموضع الأول: ٥٦٣/٢، وقد آثرت تحليل السياق الثانى لأنه أوضح ووجه فيه القراءتين، والتوجيه الذى ذكره محل اتفاق بين النحويين باستثناء الكوفيين. انظر:

الكتاب: ١٣٩/٢، معاني القرآن للزجاج: "٢٨٦/٤"، و حجة القراءات ٥٩٧، و مشكل إعراب: ٦٠٢/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ١٣٩/٢، معاني القرآن للزجاج: "٢٨٦/٤"، و حجة القراءات ٥٩٧، و مشكل إعراب: ٦٠٢/٢.

(٣) أمالي ابن الشجري: ١٧٩/٣، ١٨٠.

بك بعد غد، ولا تقول: تستقيم أمس، ولا تستعين أول من أمس... ففي هذا النحو يقال: التاء للخطاب والاستقبال، أو للتأنيث والاستقبال...^(١)

يعترض ابن الشجري على مكي بن أبي طالب في جعله التاء في الفعل "تستين" للاستقبال، ويعد ذلك من زلاته، ويرى أن الفعل المضارع المبدوء بها على وزن "تستفعل" يدل على الاستقبال قولاً واحداً، لكن د. أحمد حسن فرحات، كتب ثلاث مقالات بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، بعنوان «نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكي في كتاب مشكل إعراب القرآن»، ردّ في هذه المقالات بعض ما أخذ ابن الشجري بأنها راجعة إلى سقم النسخة التي وقعت لابن الشجري من «المشكل»، وذكر أن بعضاً آخر من هذه المآخذ موجود في كتب المفسرين والمعربين قبل مكي فكيف يتحمل مكي تبعاتها وحده؟^(٢)

ففيما يتعلق بهذه الآية يقول: "إن ما قاله ابن الشجري فيه نظر، ويحسن بنا قبل أن نقول شيئاً في هذه الآية أن نرجع إلى كتب اللغة حيث نجد فيها:

قال صاحب لسان العرب: "والاستبانة يُكُونُ واقعاً"^(٣). يقال: استبنت الشيء إذا تأملته حتى تبين لك. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَكَذَلِكَ نَفُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ؛ الْمَعْنَى وَلِتَسْتَبِينَ أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ أَي لَتَزِدَادَ اسْتِبَانَةَ، وَإِذَا بَانَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ فَقَدْ بَانَ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَكْثَرُ الْقُرْآنِ قُرُوءًا: وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ؛ وَالْإِسْتِبَانَةُ حِينَئِذٍ يَكُونُ غَيْرَ وَاقِعٍ.^(٤)

وقال صاحب تاج العروس: "وقال الأزهري: الاستبانة قد يكون واقعاً. يقال: استبنت الشيء إذا تأملته حتى يتبين لك؛ ومنه قوله تعالى: { وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ }، المعنى لتستبين أنت يا محمد، أي لتزداد استبانة. وأكثر القراء قرأوا ولتستبين سبيل المجرمين، {والاستبانة حينئذٍ غير واقع.^(٥)

(١) السابق: ١٨٠/٣، ١٨١.

(٢) انظر: نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكي في كتاب مشكل إعراب القرآن: ٦٣/١.

(٣) يقصد بلفظ الوقوع هنا: التعدي.

(٤) لسان العرب لابن منظور، دار صادر - بيروت ط٣، ١٤١٤هـ، (مادة: تبين) ٦٨/١٣.

(٥) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق: علي هلال، مراجعة مصطفى حجازي، د. عبد الحميد

طلب، د. خالد عبد الكريم جمعة، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م: ٢٩٨/٣٤.

ولدى تأملنا في هذين النصين المأخوذين من أصح كتب اللغة وأكثرها اعتمادا، نرى أن الاستبانة: تكون لما هو واقع كما في قراءة النصب وإضمار اسم النبي ويكون المعنى: لتزداد استبانة أو إجابة، وعلى هذا تكون التاء للاستقبال. وعلى القراءة الثانية: أي قراءة رفع السبيل، تكون الاستبانة غير واقع، أي ستقع فيما بعد البيان في المستقبل، فيكون معنى التاء الاستقبال أيضا. (١)

والحق أن ما قاله ابن الشجري لا يغير من الواقع شيئا؛ لأن المعنى في كلتا الحالتين ينصرف إلى المستقبل. كل ما هنالك أن مكيا يعتبر استفادة الاستقبال من التاء، في حين يعتبرها ابن الشجري من الصيغة نفسها، وليس هناك حاجة للنص على أنها من التاء، وإذا كان هذا واضحا من الأمثلة التي ضربها ابن الشجري، فإن الالتباس قائم في الكلمة التي نحن بصدددها "تستبين" بناء على كون الاستبانة واقعة أو غير واقعة كما تقدم، فكان النص على ذلك لدفع مثل هذا الالتباس، ولعل هذا ما دفع السمين أيضا إلى أن يقول مثل قول مكيا.

قال السمين في كتابه الدر المصون: "فالتاء في" لتستبين «مختلفة المعنى، فإنها في إحدى القراءتين للخطاب وفي الأخرى للتأنيث، وهي في كلا الحالين للمضارعة. (٢)

وخلاصة القول أن المسألة ما كانت تستحق أن تذكر في باب الزلات، لأن الخلاف فيها قائم، وكل يذهب إلى وجهة نظره التي يراها صالحة لدفع اللبس المتوقع. (٣)

توجيه قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ} ٩٩ الأنعام.

وردت هذه القراءة هي الأخرى في سياق الحديث عن زلات مكيا من وجهة نظر ابن الشجري، يقول: "وقال يقصد مكيا في {جَنَّاتٍ} من قوله عز وجل: {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ}: من نصب {جَنَّاتٍ} عطفها على {نَبَاتٍ}، وقد روى الرفع عن عاصم، على الابتداء، بتقدير: ولهم جَنَّاتٍ، ولا يجوز عطفها على {قِنْوَانٌ}؛ لأنَّ الْجَنَّاتِ لا تكون

(١) نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكيا: ٣٢٤ / ١.

(٢) الدر المصون: ٦٥٦ / ٤.

(٣) نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكيا: ٣٢٤، ٣٢٥ / ١.

من النخل. أراد أنك لا ترفع {جَنَاتٍ} بالعطف على {قِنْوَانٌ}، من قوله: {قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ}؛ لأن القنوان جمع قنو، وهو العذق التام، ويقال له أيضا: الكباسة، فلو عطف {جَنَاتٍ} على {قِنْوَانٌ} صار المعنى: ومن النخل من طلعتها قنوان دانية وجنات من أعناب. فقوله: لأن الجنات لا تكون من النخل، فيه لبس؛ لأنه يوهم أنها لا تكون إلا من العنب دون النخل، وليس الأمر كذلك، بل قد تكون الجنة من العنب على انفراده، وتكون من النخل على انفراده، وتكون منهما معا، ... فكان الصواب أن يقول: لأنَّ الجنات التي من الأعناب لا تكون من النَّخل. (١)

نجد ابن الشجري في هذه القراءة لا يعترض على التوجيه النحوي، وإنما ينصب اعتراضه على مكي في قوله: "لأنَّ الجنات لا تكون من النخل" ويرى أن الصواب أن يقول: "لأنَّ الجنات التي من الأعناب لا تكون من النَّخل". ويلاحظ هنا كما يقول د. أحمد حسن فرحات تكلف ابن الشجري، كأن مكي في هذه الآية في نظر ابن الشجري يتكلم عن اللغة لا على الإعراب متجاهلا للقارئ القائمة التي تمنع اللبس الذي يدعيه، لأن مكي يتكلم في آية معينة وفي كلمات بذاتها، فحينما يطلق الكلام، إنما يطلقه على ما يبحث فيه، والجنات التي يتكلم فيها مكي الواردة في الآية، هي من العنب، والقريفة توضح هذا وتجليه، وهو أن المقام مقام عطف على قنوان، والقنوان من النخيل، فلو جاز هذا العطف لصارت الجنات من الأعناب من النخيل أي جزءا منه، وهذا ما يفهم من كلام مكي، ولا يفهم منه ما فهمه ابن الشجري، أو أراد أن يفهمه. (٢)

فالقراءة هنا لم يختلف في توجيهها بين مكي وابن الشجري لكن الخلاف دار حول تبرير التوجيه والمعنى اللغوي لكلمة جنة. ويبدو لي صواب ما ذكره د. الطناحي رحمه الله ، و د. أحمد حسن فرحات، من أن موقف مكي من المعتزلة الذين يرجع إليهم ابن الشجري في عقيدته وتهجمه عليهم ، هو الذى أغرى ابن الشجرى به، ودفعه إلى الانتقاص منه والطنع عليه، فمكي ينقل كلام العلماء بإيجاز وهذا الإيجاز رآه ابن الشجري ملبسا فجعل ذلك من باب الزلات (٣)،

(١) أمالي ابن الشجري : ١٨١/٣ .

(٢) نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكي: ٣٢٦/١، ٣٢٧ .

(٣) السابق: ٦٣ / ١ .

في حين أننا لم نجده يرد على أبي علي الفارسي حين قدر الفعل " يصلون " خبر عن لفظ الجلالة في آية " إن الله وملائكته يصلون.. " بل راح يسوغ لقوله.

توجيه قراءة: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِ} ٤ الروم.

وردت هذه القراءة في سياق الحديث عن توجيه كلمة " وراء " بالتثوين، في قول الشاعر:

يمشى بأربعة على أعقابِهِ ... تحت العُجُوجِ ومن وراءٍ يُلْجَمُ

يقول ابن الشجري: " وأما إعراب «وراء» مع حذف المضاف إليه، فإن الغايات، وهي الظروف التي حذفوا منها المضاف إليه، وبنوها على الضم، كقبل وبعد وفوق وتحت، إنما بنوها لأن المضاف إليه مقدر عندهم، حتى إنها متعرفة به محذوفاً، فلما اقتصرنا على المضاف فجعلوه نهاية، صار كـبعض الاسم، وبعض الاسم لا يعرب، فإن نكروا شيئاً من ذلك أعربوه، فقالوا: جئت قبلاً، ومن قبل، وبعداً، ومن بعد، قال الشاعر:

فساغ لى الشرابُ وكنتُ قبلاً ... أكادُ أعصُ بالماءِ الفراتِ

وقرأ بعض القراء: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِ} ، فأعرب لنيّة التكرير. فقولته: «من

وراء» على تقدير التكرير، كأنه قال: من جهة تخالف وجهه يلجم.^(١)

فابن الشجري هنا استدل بالقراءة الشاذة على سبيل الاستئناس بها في توجيه الكلمة محل الشاهد في بيت الشعر، ولم يذكر أن القراءة شاذة، لأنها من وجهة نظرة لا تختلف عن المتواترة في الاستدلال بها على الوجوه النحوية.

(١) أمالي ابن الشجري : ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣. وانظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٢١٠، وشرح الكافية الشافية: ٩٦٤/٢، توضيح المقاصد: ٨١٧/٢، شرح التصريح: ٧١٩/١، وقال ناظر الجيش: " وجعل بعض العلماء «قبلاً» معرفة. والتثوين عوضاً عن المضاف إليه فبقي الإعراب مع العوض كما كان مع العوض عنه " تمهيد القواعد: ٣٢١٣/٧.

الخاتمة

وبعد أن أتممت هذا البحث بعون الله تبين لي ما يلي:

- ١- وقف ابن الشجري من القراءات القرآنية وقفه المقدر لها، حيث استدل بالشاذ منها والمتواتر على حد سواء في المستوى النحوي والصرفي والمعجمي والدلالي.
- ٢- ظهر من خلال البحث مدى سعة علم ابن الشجري بالقراءات القرآنية، حيث استطاع بخبرته وعلمه توظيفها في كثير من السياقات التي عرضها البحث. فكان لها دور كبير وبالغ الأهمية في توجيه أبيات الشعر سواء اتفقت رواياتها أم اختلفت.
- ٣- تبين أيضا أن القراءات القرآنية عند ابن الشجري حاضرة في سياق التحليل الصرفي والمعجمي والدلالي.
- ٤- لم تكن القراءات القرآنية عنده بمعزل عن الخلاف النحوي بل كانت حاضرة في دعم الحجة ورد آراء الآخرين.
- ٥- لم يغفل ابن الشجري القراءات بنوعها في الاستدلال على القاعدة النحوية وتعليلها، وما يطرأ عليها من خروج للتراكيب والأبنية الصرفية سواء بالحذف أم بغيره، فقام بالاستشهاد بها على الأبواب النحوية والقواعد التي تنطوي تحتها.
- ٦- قدم ابن الشجري لمعظم القراءات التي استدل بها توجيهها معروفا ومشهورا وسائغا، بل إنني لا أبالغ إذا قلت إن توجيهاته للقراءات باستثناء ما رآه من زلات مكى تعد من أشهر ما عرف بين أئمة النحو السابقين له والخالفين.
- ٧- لم يُحصِ ابن الشجري كلَّ الوجوه النحوية الجائزة في القراءات فقد أغفل وجوها منها لكنها قليلة، وأرى أن هذا الصنيع منه نابع من موقفه من تلك الوجوه أو من أصحابها.
- ٨- كان لأصول النحو والعلة النحوية وأصول مدرسة البصرة تحديدا دور كبير في توجيه القراءات وما قيل فيها من وجوه، وكان ابن الشجري موافقا لرأي البصريين في الغالب لكن ليس في كل القراءات فقد قال برأي الكوفيين في عدد من القراءات.

٩- لم يكن ابن الشجري موفقاً كلَّ التوفيق في ذكر زلَّات مكي في القراءتين اللتين تناولهما البحث، فما ذكره لا يعد من باب الزلات كما أثبت د. فرحات جزاه الله خيراً في بحثه عن ابن الشجري وموقفه من زلات مكي.

١٠- عيب عليه نسبة الآراء لغير أصحابها، ونسبة آراء الآخرين على أنها مما خطر له، والحقيقة أن كلا الأمرين لم يقع فيه ابن الشجري وحده، فنسبة الآراء لغير أصحابها مما اشتهر في النحو العربي عند كثير من النحاة، أما نسبة آراء الآخرين لنفسه فلا أحسبه قاصداً لذلك، لا سيما وقد كان يذكر غالباً الآراء منسوبة إلى أصحابها فلماذا لم ينسبها لنفسه هي الأخرى، وقد حدث ذلك معه في قراءة "نجي المؤمنين" فربما لم يكن اطلع على هذا الرأي عند غيره وهذا يحدث معنا في أبحاثنا، لكن الأمانة تقتضي أنه إذا توصل الإنسان إلى رأي ثم اكتشف أنه مسبوق إليه فعليه أن ينسبه للأسبق.

١١- كان للقراءات التي عرضها ابن الشجري دور مهم في تعريفنا بلغات العرب فهي بمثابة السجل لهذه اللغات، ولعل هذا أفصحت عنه قراءة " أفّ، أفّ، وكأين وكائن، والذان، والذان، وقراءات حذف ياء المتكلم، وحذف المثليين مثل ظللت، وغير ذلك مما عرضه البحث.

١٢- القراءات القرآنية أساس التيسير والتجديد في النحو العربي، فينبغي الرجوع إليها قبل كل شيء، ولعل هذا أفصحت عنه قراءة ابن عامر " وكلّ وعد الله الحسنى" حيث خالفت ما أرساه النحاة.

تُبَّتْ بالمصادر والمراجع والدوريات

مصدر الدراسة الرئيس:

- ١- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

المصادر والمراجع الفرعية:

- ٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا الدمياطي، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- ٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٥- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ٦- إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
- ٧- الاقتراح في أصول النحو وجدله لجلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.
- ٨- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب: دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٠- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.

- ١١- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- ١٢- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق: علي هلال، مراجعة مصطفى حجازي، د. عبد الحميد طلب، د. خالد عبد الكريم جمعة، الكويت، ط ١، ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م.
- ١٣- التبصرة في القراءات السبع: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية بالهند، ط ٢، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
- ١٤- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البحاي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١٩٧٦ م.
- ١٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٦- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢ م وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.
- ١٧- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.
- ١٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٩- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، ط ٤، ١٤٠١ هـ.
- ٢٠- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
- ٢١- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجايي: دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢٢- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، مصور عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧١ هـ: ١٩٥٢ م.

- ٢٣- دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢١هـ : ٢٠٠١م.
- ٢٤- الدر المصون في علوم الكتاب بالمكون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. د:ت.
- ٢٥- زاد المسير لابن الجوزي، تحقيق، عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢ هـ.
- ٢٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن عيسى الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ١، ١٤٠٠هـ، ٢٠٠١م.
- ٢٨- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ : ٢٠٠٠م.
- ٢٩- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٠- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» المؤلف: محمد بن يوسف ابن أحمد، المعروف بناظر الجيش دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- ٣١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٢- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٣- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

- ٣٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- ٣٥- شرح كتاب سيويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م
- ٣٦- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٣٧- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بلجرب، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
- ٣٨- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، د. عبد الفتاح حسن علي البيجة، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- ٣٩- علل النحو لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، السعودية ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٠- عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجاي، دار ابن حزم - الجفان والجبالي للطباعة والنشر، ط١ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٤١- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة على جراح الصباح، ط٢، ١٩٧٨م.
- ٤٢- كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق د: شوقي ضيف: دار المعارف - مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- ٤٣- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ٤٤- الكتاب لسيويه: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨.
- ٤٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكى بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٤هـ: ١٩٨٤ م.
- ٤٦- الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣ - ١٤٠٧ هـ.

- ٤٧- الكناش في النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، صاحب حماة، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٤٢٥، ٢٠٠٤ م.
- ٤٨- اللامات للزجاجي: تحقيق مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٤٩- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٥٠- لسان العرب لابن منظور، دار صادر - بيروت ط٣، ١٤١٤ هـ.
- ٥١- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨ م.
- ٥٢- ليس في كلام العرب لابن خالويه: تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٥٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ط١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٥٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي: تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- ٥٥- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د:ت
- ٥٦- مشكل إعراب القرآن مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥ هـ.
- ٥٧- معاني القراءات: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- ٥٨- معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتور هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٥٩- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
- ٦٠- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- ٦١- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، ١٩٨٥.
- ٦٢- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحهم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- ٦٣- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- ٦٤- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦.
- ٦٥- موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة د. محمد السيد أحمد عزوز، مراجعة سعيد محمد اللحام، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- ٦٦- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د:ت.
- ٦٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر. د:ت.

الدوريات والمجلات العلمية:

- ١- مآخذ ابن الشجري على معربي القرآن الكريم، د. خالد بن إبراهيم النملة، مجلة التجديد، المجلد ١٦، العدد ٣٢، سنة ١٤٣٤هـ: ٢٠١٢م.
- ٢- نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكي في كتاب مشكل إعراب القرآن د. أحمد حسن فرحات، مجلة الجمع العلمي بدمشق، المجلد ٥١، سنة ١٩٧٦م.